

الأقوال القويمة

في حكم النقل من الكتب القديمة

للإمام (البقاعي)

ت ٨٨٥ هـ



ضبط وتحقيق

أ.د/ عبد الرحيم السايح

المستشار/ توفيق علي وهبة

مكتبة جزيرة الورد

الأقـــوال القـــويمـــة

فى حكم النقل من الكتب القديمة

للإمام البقاعي

ت ٨٨٥ هـ

ضبط وتحقيق

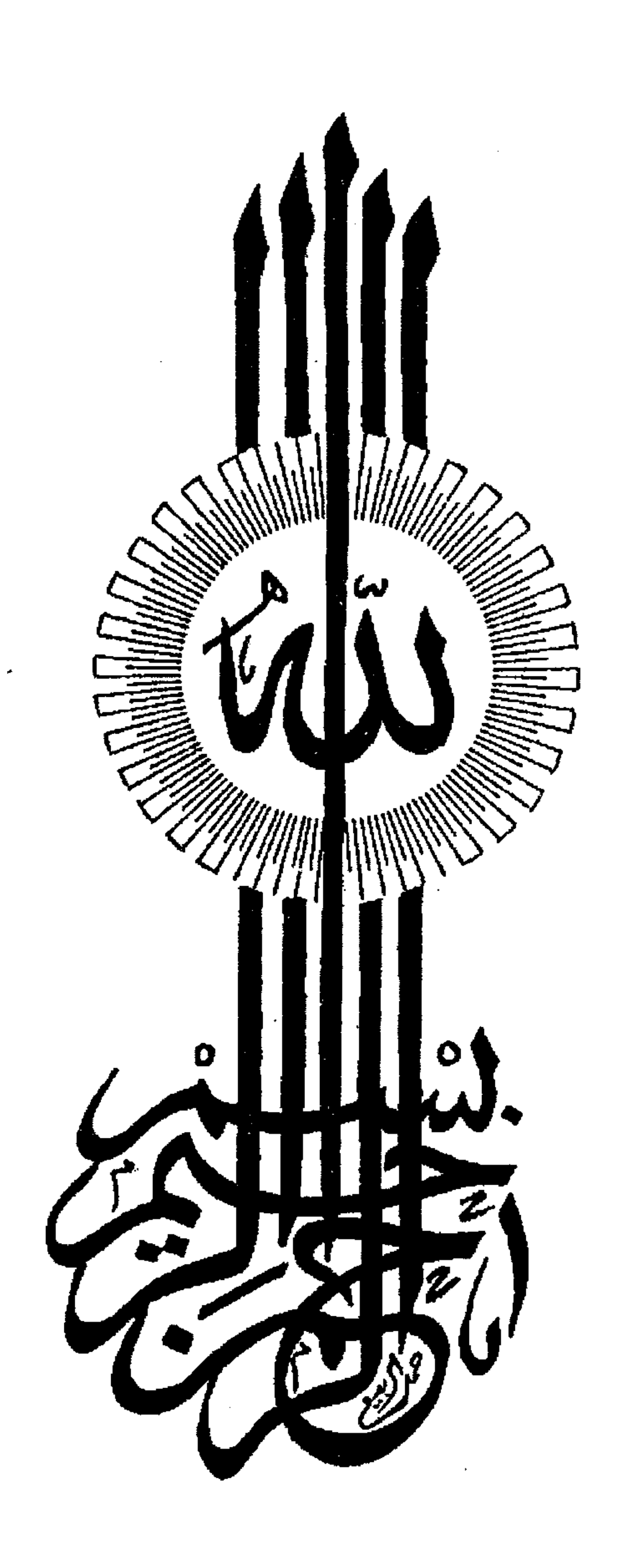
أ.د أحمد عبد الرحيم السايح   المستشار - توفيق على وهبة



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
٠١٠٠١٠٤١١٥ — ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤
٠١٢٩٩٦١٦٣٥ — ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

اسم الكتاب : الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة
اسم الناشر : مكتبة جزيرة الورد
رقم الإيداع : ١٧٨٩٠/٢٠١٠
سنة النشر :




الله
بسم الله الرحمن الرحيم





مقدمة التحقيق

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذى خلق الخلق ، ووهبهم العلم النافع المفيد والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين.

أما بعد

فإن الإمام البقاعى فى كتابه : « الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة » أجاد وأفاض ، وذكر مصادر ومراجع تشير إلى سعة اطلاعه ، والتزامه بالسماحة والتيسير ، وقوة ثقافته ، وانفتاحه على ثقافة الناس.

إن كتاب « الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة » فلسفة فى الحياة ، يساهم مساهمة فاعلة وبانية فى الاطلاع على ما تملكه الإنسانية ، وما يعد مشتركًا إنسانيًا يخدم الناس أجمعين.

إن القارئ لكتاب : «الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة» يجنى فوائد كثيرة. أهمها :

أولاً : أن علماء الأمة ساهموا مساهمة حية فى تفاعل الحوار ومواجهة التطرف والتشدد بالنظرة الجوانية.

ثانيًا : الكتب التى خلفها علماء الأمة فيها ما يأخذ ويساعد ويضفى على حركة الحياة بعداً ثقافياً.

ثالثًا : تراث المسلمين غنى يحتاج إلى إبرازه فى وقت اشتدت الحاجة فيه إلى فلسفة حياتية ومنهج يوقظ وينبه.

رابعاً : الأمة الإسلامية فى أشد الحاجة إلى بناء الشخصية.

وبناء الشخصية لا ينفصل عن تراث الأمة ، فالأمة لا تستطيع بحال من الأحوال أن تنقطع عن الماضى العظيم.

خامسًا : من قيم التواصل مع المجتمعات الإنسانية أن ندرك دور علماء الأمة فيما ساهموا به فى الحوار الفكرى والثقافي.

سادسًا : كتاب « الأقوال القويمة » يشير إلى أفق الأمة الواسع ومعيارية هذه الأمة باعتبار أن الأمة الإسلامية بما تملكه من قيم هى معلم من معالم الإنسانية التى ينبغى النظر إلى هذه القيم بأنها نظرية وعملية ، فلا انفصال بين قيم الإسلام وحركة الحياة ، وأن الناس فى الإسلام لهم قيم وأخلاق.

سابعًا : جاء عملنا فى هذا الكتاب من الإيمان بأننا ننظر إلى المجتمع نظرة تقدير واحترام. ولذا عملنا على إبراز هذا العمل ليكون مضيئاً فى الطريق. وأيضاً هذا العمل يشير إلى أننا ننظر إلى القارئ نظرة فلسفية ملؤها الحب والإخلاص ، ليساهم معنا فى نشر ثقافة التسامح والعطاء؛ لأن الإنسان لا بد وأن يعطى لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قال : « **خير الناس أنفعهم للناس** ».

ثامنًا : إن كتاب « الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة » صورة قيمة تظهر بها الذات الإنسانية ، نتيجة لتفاعل عدد من العوامل والمقومات.

صورة تكشف عن نفسها ، وتعبر عما ينبغى من التفاعل والاحتكاك.

ولعل القارئ يدرك أننا بذلنا جهداً كبيراً لنخرج له النص من المخطوطتين الموجودتين فى مكتبات العالم :

مخطوطة دار الكتب المصرية ، ومخطوطة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وبهذا العمل تكون مساهمتنا فى إبراز وتنقية وتجديد تراث الأمة.

أ.د أحمد عبد الرحيم السايح **المستشار - توفيق على وهبة**

ترجمة الإمام البقاعى ٨٠٩ - ٨٨٥ هـ

هو الإمام إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن على بن أبى بكر أبو الحسن برهان الدين البقاعى الشافعى المحدث المفسر العلامة المؤرخ.

ولد سنة ٨٠٩ هـ، بقرية خربة روحا من عمل البقاع، ونشأ بها، ثم دخل دمشق، وفيها جود القرآن، وجدد حفظه وأفرد القراءات، واشتغل بالنحو والفقه، وغيرهما من العلوم.

أخذ عن أساطين عصره، كابن ناصر الدين وابن حجر، وبرع، وتميز، وناظر وانتقد حتى على شيوخه.

وصنف تصانيف عديدة، من أجَلّها المناسبات القرآنية، وعنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، وتنبيه الغبى بتكفير عمر بن الفارض وابن عربى، والأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة وهو الذى بين أيدينا محل التحقيق . دخل بيت المقدس، ثم القاهرة.

وتوفى بدمشق فى رجب ٨٨٥ عن ست وسبعين سنة.

يرى الباحثون أن البقاعى اعتمد كثيراً على الإسرائيليات فى تفسيره، بل تجاوز ذلك إلى الاستعانة بنصوص العهد القديم والعهد الجديد فى التفسير.

وهو الأمر الذى أثار عليه بعض علماء عصره، فجمع بعض الفتاوى المؤيدة لقوله وضمنها فى كتاب.

ثم كتب كتابه الشهير: (الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة)، ليؤيد ما ذهب إليه.

وقد أشار لهذه الفتنة السخاوى فى الضوء اللامع وفى الإعلان بالتوبيخ.

موقف الإمام البقاعى رحمه الله من الإسرائيليات من خلال كتابه (نظم الدرر) و (الأقوال القويمة) :

حقق البقاعى- رحمه الله ذلك وأشبع القول فى كتابه (نظم الدرر) و(الأقوال القويمة) فهو يرى أن النقل من الكتب القديمة جائز ويستشهد على صحة ذلك بحادثة الرجم ، ويذكر عدة أحداث من استشهاد النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالتوراة ، على صحة ما يدعيه وكل ذلك يذكره البقاعى تمهيداً للرأى المقبول عنده فى جواز النقل من الكتب القديمة.

نقل عنه الدكتور - رمزى نعناعة أنه قال فى كتابه (الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة [مخطوط]) ما نصه : (حكم النقل عن بنى إسرائيل ولو كان فى ما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز وإن لم يثبت ذلك المنقول ، وكذا ما نقل عن غيرهم من أهل الأديان الباطلة، لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد بخلاف ما يستدل به فى شرعنا فإنه العمدة فى الاحتجاج للدين فلا بد من ثبوته، فالذى عندنا من الأدلة ثلاثة أقسام : موضوعات ، وضعاف ، وغير ذلك ، فالذى ليس بموضوع ولا ضعيف مطلق الضعف يورد للحجة ، والضعيف المتماسك للترغيب ، والموضوع يذكر لبيان التحذير منه بأنه كذب ، فإن وازنت ما ينقله أئمتنا من أهل ديننا للاستدلال لشرعنا بما ينقله الأئمة عن أهل الكتاب، سقط من هذه الأقسام الثلاثة فى النقل عنهم ما هو للحجة فإنه لا ينقل عنهم ما يثبت به حكم من أحكامنا ، ويبقى ما يصدقه كتابنا فيجوز نقله وإن لم يكن فى حيز ما يثبت لأنه فى حكم الموعظة لنا ، وأما ما كذبه كتابنا فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقروناً ببيان حاله) .أ.هـ.

ونقل عنه فى كتابه (نظم الدرر) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾ من سورة البقرة ما نصه: (فإن أنكر منكر الاستشهاد بالتوراة والإنجيل ، وعمى عن الأحسن فى باب النظر أن يرد على الإنسان بما يعتقد

تلوت عليه قول الله تعالى استشهاداً على كذب اليهود : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ فى آيات من أمثال ذلك كثيرة ، وذكرته باستشهاد النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالتوراة فى قصة الزانى ....

ثم ذكر أحاديث استدل بها على ذلك ثم قال: « هذا فيها يصدقه كتابنا ، وأما ما لا يصدقه ولا يكذبه فقد روى البخارى عن عبد الله بن عمر- رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال: « **حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** » ... فإن دلالة هذا على سنية ذكر مثل ذلك أقرب من الدلالة على غيرها.

ولذا أخذ كثير من الصحابة -رضي الله عنهم- عن أهل الكتاب ، ثم ذكر منع بعض الأئمة من قراءة شيء من الكتب القديمة ثم قال: (هذا مخصوص بما علم تبديله بدليل أن كل من قال ذلك فقد علل بالتبديل فدار الحكم معه) .أ.هـ.

والذى يظهر من منهجه رحمه الله أنه يرى جواز النقل عنهم وإن لم يثبت ذلك المنقول ما لم يكذبه كتابنا ويميل إلى سنية ذلك ، وأن القصد من ذلك الاستئناس لا الاعتماد ، وأنه لا ينقل عنهم ما هو للحجة ولا ما يثبت به حكم من أحكامنا وأن ما كذبه كتابنا فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقروناً ببيان حاله، ويرى أنه ينقل عنهم فى معرض الرد عليهم ؛ لأن الأحسن فى باب النظر أن يرد على الإنسان فيما يعتقد.أ.هـ. (1).

هل قال البقاعى بعدم تحريف التوراة والإنجيل ؟؟؟

رأيت له نصوصا فى كتاب ((نظم الدرر)) قال فيه :

(({ **يحرفون الكلم** } أى الذى يسمعونه عنك على وجهه فيبالغون فى

---

(1) الإسرائيليات وموقف المعاصرين منها للأستاذ فهد الوهيبى.

تغييره وإمالته بعد أن يقيسوا المعنيين : المغير والمغير إليه ، واللفظين فلا يبعدوا به ، بل يأخذون بالكلم عن حده وطرفه إلى حد آخر قريب منه جداً ، ولذلك ، أثبت الجار فقال : { من بعد } أى يثبتون الإمالة من مكان قريب من { مواضعه } أى النازلة عن رتبته بأن يتأولوه على غير تأويله ، أو يثبتوا ألفاظاً غير ألفاظه قريبة منها فلا يبعد منها المعنى جداً وهذا أدق مكراً مما فى النساء وهو من الحرف وهو الحد والطرف ، وانحرف عن الشيء : مال عنه ، قال الصغانى : وتحريف الكلام عن مواضعه : تغييره...)) أ.هـ.

وقال فى موضع آخر: ((إن من تدعون عليه ذلك من الأنبياء قد انقضت معجزته بموته ، وكتابكم غير مأمون عليه التحريف والتبديل لكونه غير معجز، وهذا النبى الآتى بالقرآن قائم بين أظهركم وهو يخبركم عن الله بكذب دعواكم..)) أ.هـ.

وقال فى موضع آخر: ((والحكمة فى إبقائهم دون المشركين أن لهم كتباً أمهلوا لحرمتها ولينظروا فيها فيقفوا على الحق منها فإنها وإن كانت قد وقع فيها التحريف قد بقى فيها ما يهدى الموفق؛ لأنها لم يعمها التحريف ..)) أ.هـ.

وقال : ((وناسخاً لشريعتهم مجازاة لهم من جنس ما كانوا يعملون من التحريف ، وشاهداً على من أطراه بالضلال ..)) أ.هـ.

وظاهر هذه النصوص والله أعلم أنه يعتقد أن التوراة والإنجيل حصل فيهما التغيير والتحريف فى الألفاظ والمعانى معاً.

ولكن بعض العلماء أنكروا عليه النقل من كتب أهل الكتاب ، ولكن حججه أقوى من حججهم.

موقف البقاعى من الصوفية :

كان من الممكن أن يسير النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى فى تثاقل ورتابة وجمود وسكون لولا أن ظهر الشيخ البقاعى وأحدث ما أسمته المصادر التاريخية « كائنة البقاعى وابن الفارض » (1)

وجدير بالبقاعى أن يحدث هذه الهزة فى عصره ، فلم يكن مجرد عالم مجتهد مفكر يسبح ضد التيار الصوفى السائد ، وإنما كان إلى جانب ذلك يؤمن بما يقول ويعلنه بصراحة وقوة ويتحدى خصومه الأقوياء بالمجادلة بالحجة أو بالمبارزة بالسيف فى حضور السلطان.

مع أنه كان فى ذلك الوقت شيخا طاعنا فى السن . وحين عجزت مؤامرات خصومه عن النيل منه فى حياته فإنهم حاولوا طمس الحقائق بعد وفاته ، فلم يعرف الناس عن « كائنة البقاعى» إلا من خلال ما كتبه عنه خصومه ، حتى كان أن كشف بعض الباحثين الحقيقة ونشرها فى رسالة علمية ومؤلفات لاحقة، تعتمد على المخطوط الأصلى الذى كتبه البقاعى بيده فى التاريخ وسجل فيه ما حدث له.

ومع أن خصوم البقاعى قد عبثوا بذلك المخطوط ، بل وعبثوا بترجمة البقاعى فى بعض الكتب الأخرى مثل تاريخ ابن الصيرفى « إنباء الهصر » مع ذلك فإن استنطاق الحقائق كان ممكنا لمن يفهم نبض الشارع المملوكى وخلفيته التاريخية.

عالم مجتهد ظلمه عصره :

١- والمؤرخ القاضى ابن الصيرفى كان أبرز ما يعبر عن المستوى العلمى والعقلى للقرن التاسع الهجري، ويظهر ذلك خصوصا فى كتابه (الهصر).

---

(١) عن كائنة البقاعى ، وابن الفارض ، راجع أحمد صبحى منصور – العقائد الدينية فى مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف ، ص ١٤٥ وما بعدها.

وكان ابن الصيرفى معاصرا للبقاعى فى القاهرة المملوكية وكان أبرز من يعبر عن رأى العصر فى البقاعي، وقد شهد ابن الصيرفى (كائنة البقاعى).

وقد هاجم البقاعى فى كتابه « إنباء الهصر » وأرخ لكائنة البقاعى من موقع التحامل على البقاعى ، بل وكان من بين أولئك الذين تآمروا ضده كما نلمح بين سطور تاريخه.

ومع ذلك فإنه حين مات البقاعى كتب ترجمة للبقاعى فى « **إنباء الهصر** » وذكر بعض الحقائق عن فضل البقاعى وعبقريته إلا أنه سرعان ما كان يعود للهجوم عليه.

يقول ابن الصيرفى فى تاريخه (**إنباء الهصر بأبناء العصر**) : إن البقاعى لازم الشيخ ابن حجر وتعلم على يديه. أى أن البقاعى قد حاز إعجاب شيخه ابن حجر لأنه رقاه وهو طالب وجعله قارئا للبخارى فى حضور السلطان جقمق .

ويقول ابن الصيرفى : إن ابن حجر كان يثنى على قراءته وفصاحته ويعترف ابن الصيرفى بأن خصمه البقاعى يستحق ذلك ولكنه يسارع فينفى ذلك.

يقول: « وكان يثنى على قراءته وفصاحته وهو كذلك مع الدين والخير إلا أنه كان سيئ الأخلاق جدا .. نعوذ بالله » .. كيف يكون فيه دين وخير ويكون سيئ الأخلاق جداً فى نفس الوقت ؟! مما يدل على تناقض ابن الصيرفي.

ويذكر ابن الصيرفى مؤلفات البقاعى بالإجمال وبعض التفاصيل ، يقول: « وصنف وكتب وضبط أسماء الرجال وخرج الحديث العالى والنازل » أى كان بارزا فى علم الحديث والجرح والتعديل.

٢- إلا أن أعظم ما كتب البقاعى هو كتاب « **مناسبات القرآن** » وفيه ينشئ البقاعى علماً جديداً يتحدث عن المناسبة بين الآية القرآنية وما قبلها وبعدها ، والمناسبة بين السورة وما قبلها وما بعدها وهو علم يعتمد على فهم كامل للنسق القرآنى وتدبر عميق للآيات وسور القرآن الكريم.

هذا فى الوقت الذى انصرف جهد العلماء المجتهدين قبله إلى تفسير القرآن نحويا ولغويا وإيراد الأقاويل ونقل الروايات حتى المتعارض منها ..

وقد اجتهد البقاعى فى هذا الباب الجديد من العلم (علم المناسبة) وهو علم عقلى بحث فى فهم القرآن ، سبق فيه البقاعى عصره ، فى وقت ساد فيه التقليد وانحدر فيه المستوى العلمى إلى مجرد اجترار ما قاله السابقون دون عقل أو فهم.

كتب البقاعى فى (**علم المناسبة**) مؤلفه العبقرى « **نظم الدرر** » فى ستة مجلدات.

ويرى بعض الباحثين أن جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الذى كان خصما للبقاعى قد سطا على كتاب البقاعى بعد موت البقاعي، وأوجز كتاب البقاعى فى رسالة صغيرة سماها « تناسق الدرر فى تناسق السور » ونقل فيها خلاصة فكر البقاعى ونسبها لنفسه، ومع ذلك فإن تلك الرسالة الصغيرة مطبوعة .

ولكننا نرى أن ذلك ليس سطواً على الكتاب بقدر ما هو تلخيص له ، حتى وإن لم يذكر السيوطى ذلك.

ويذكر ابن الصيرفى فى ترجمة البقاعى ما حدث للبقاعى حين ألف هذا الكتاب فكوفئ من عصره بالاضطهاد يقول : « وصنف كتاباً فى مناسبات القرآن فقاموا عليه وأرادوا إحراق الكتاب وتعصب عليه جماعة وأغروا به الأمير تمربغا .. ». وبعد هذا الخبر الذى ينقله ابن الصيرفى عن التآمر على البقاعى وكتابه « المناسبات القرآنية » تختفى قطع فى مخطوطة ابن الصيرفى وتضيع الصفحات التى تتكلم عن تلك المؤامرة.

وينبه محقق المخطوطة وهو الدكتور/ حسن حبشى، على ضياع تلك الأوراق ولا يذكر السبب ، ويبدو أن السبب هو امتداد التآمر على البقاعى بعد

موته والتلاعب لطمس الحقائق ، وفعلوا نفس الشيء مع كتاب البقاعى نفسه فى التاريخ وهو « الزمان بتراجم الشيوخ والأقران ».

٣- وكتب البقاعى كتابين فى الهجوم على « ابن عربى » و « ابن الفارض » وهما « تنبيه الغبى إلى تكفير ابن عربى » ، « تحذير العباد من أهل العناد » وقد أورد فيهما أقوال ابن عربى وابن الفارض فى عقيدة الاتحاد الصوفية .

وابن عربى وابن الفارض ماتا قبيل العصر المملوكى « ٦٣٢ هـ ، ٦٣٨ هـ » ولكن كان لأتباعهما سطوة فى عصر البقاعى ، وكان منتظراً أن يقاسى البقاعى الاضطهاد من الصوفية الذين تحكموا فى الحياة المملوكية فى ذلك الوقت.

وجدير بالذكر أن الشيخ عبد الرحمن الوكيل يرحمه الله — وهو الرئيس الأسبق لجمعية أنصار السنة بمصر قد حقق كتابى الشيخ البقاعى ونشرهما فى كتاب واحد بعنوان « مصرع التصوف ».

٤- ولم يكتف البقاعى بالاجتهاد الفكرى فى عصر الجمود والانغلاق وإنما أعلن دعوته فى المسجد الذى كان يلقى فيه دروسه وهو جامع الظاهر بيبرس ، ووقف بنفسه يواجه سخط الصوفية والعوام والفقهاء والمماليك ، وحدث ذلك ٨٧٤ : ٨٧٥ هـ وهو ما يعرف بـ « كائنة البقاعى وابن الفارض ».

وقد ذكرت المصادر التاريخية أحداثها فى غير ترتيب وفى غير إنصاف لأنهم كانوا خصوما للبقاعى مخالفين له فى الرأي.

موجز كائنة البقاعي:

يقول الدكتور/ أحمد صبحي منصور:

١- بدأت « كائنة البقاعى » يوم الاثنين ١٤ شوال ٨٧٤ هـ حين ذهب البقاعى لكاتب السر أو سكرتير السلطان قايتباى ، وهو ابن مزهر الأنصارى ، وسلمه البقاعى رسالة تتضمن الحكم بتكفير عمر ابن الفارض بسبب ما قاله ابن الفارض فى قصيدة التائية الكبرى.

وقد أورد البقاعى نص هذه الرسالة فى تاريخه ، ويبدو من دراستها أن البقاعى درس عقائد التصوف جيدا وأورد أقوال الفقهاء السابقين الذين حكموا بتكفير ابن الفارض من قبل ، وهو فى هذه الرسالة يلقى بقفاز التحدى ضد عصره بأكمله حيث اعتاد الجميع توقير وتقديس ابن الفارض دون دراسة لأقواله.

وفى معرض التحدى طلب البقاعى من رئيس الفقهاء ابن مزهر الإجابة ، وبالطبع فليست هناك إجابة عملية إلا بالموافقة على رأى البقاعى مهما كانت مؤلمة.

٢- وقبل أن يرسل البقاعى لكاتب السر ابن مزهر أرسل منها نسخا لبعض أصدقائه ومنهم ابن الديرى ، وعلم الصوفية بما حدث فأرسلوا يحتالون على ابن الديرى لأخذ رسالة البقاعى منه ، بحجة أن كاتب السر يريد الاطلاع عليها ، وعلم البقاعى بتلك الحيلة فأذن لهم بنسخ الرسالة بشرط أن يردوا عليها ردا علميا ، فعجزوا عن الرد فعلم البقاعى أنهم سيلجأون للمكر والتآمر ، خصوصا وأن معهم العوام والمماليك وكاتب السر ومعظم الفقهاء.

وقد تزعم الصوفية فى تلك الحرب الشيخ عبد الرحيم الفارضى شيخ الطريقة الفارضية المنسوبة لعمر بن الفارض . وبذلك بدأوها حرب إشاعات وتخويف وذلك فى مجال يغلبون فيه البقاعى وهو فقيه ملتزم بالشرع يقول عنهم فى تاريخه المخطوط (**الزمان بتراجم الشيوخ والأقران**) : « فشرعوا يشنعون علىّ وعلى من أيد مقالتى ، وانبثوا فى البلد وهم كثير ومعهم الجاه وهم أهل مكر وكذب .. وأصحابى قليل ولا جاه لهم ، وهم مقيدون بقيد الشرع ، لا يقولون إلا ما له حقيقة ، سواء كان يعجب المخاطب أو يكرهه ، فكثر الشغب فى ذلك ، وانتشر القال والقيل وعظم الشر » .

٣- ويبدو أن البقاعى قد اجتذب لصفه بعض العلماء فأيدوه وإن كانوا قلة فهو يقول عنهم: « وأصحابى قليل » ، ويذكر فى تاريخه أنه كان معه قاضى القضاة الحنفية ابن الشحنة وابنه عبد البر والبرهان الديرى والبرهان اللقانى وابن إمام الكاملية وقاضى الحنابلة. وبعضهم وقف مع البقاعى لأسباب خاصة ربما لم يعلمها البقاعى ، فقد كانت العلاقة سيئة بين ابن الشحنة وابن مزهر كاتب السر صاحب النفوذ الأكبر فى عهد السلطان قايتباى ، وابن مزهر الأنصارى هو المؤيد الأكبر للصوفية لذا اختار ابن الشحنة قاضى القضاة الحنفية تأييد البقاعى ليكيد لكاتب السر وليظهر للسلطان قايتباى جهله فى العلم وعجزه عن الرد على رسالة البقاعي.

وأيد البرهان الديرى البقاعى لأن الديرى كان قد عزل عن قضاء الحنفية إلا أنه كان يتمنى العودة للمنصب وفقا لما ذكره صديقه المؤرخ ابن الصيرفى ، لذا كان يجادل الشيوخ ويتعاظم عليهم ، ووجد فى البقاعى وعلمه متنفسا لرغباته .

٤- وأولئك الذين كان لهم مآرب فى الزوبعة التى أثارها البقاعى علا صوتهم مع البقاعى تأييدا له لأغراض خاصة ، وبحكم مناصبهم فقد جعلهم المؤرخ ابن إياس — الذى جاء فيما بعد — قادة للهجوم على ابن الفارض.

يقول ابن إياس فى تاريخه (**بدائع الزهور**) : « كثر القيل والقال بين العلماء فى القاهرة فى أمر عمر بن الفارض وقد تعصب عليه جماعة من العلماء بسبب أبيات قالها فى قصيدته التائية .. وصرحوا بفسقه بل وتكفيره ونسبوه إلى من يقول بالحلول والاتحاد.

وكان رأس المتعصبين عليه برهان الدين البقاعى وقاضى القضاة ابن الشحنة وولده عبد البر ونور الدين المحلى وقاضى القضاة عز الدين المحلى وتبعهم جماعة كثيرة من العلماء يقولون بفسقه ».

٥- وخطط الشيخ عبد الرحيم الفارضى شيخ الطريقة الفارضية لقيام مظاهرة ضد البقاعى تبدأ بحفلة ذكر ، ثم تسير فى الشوارع لتجتذب العوام ، ثم تذهب إلى بيت البقاعى ليبيحوا للعوام أن ينهبوه، ثم يفعلون نفس الشيء مع أصحاب البقاعى ، وكاد ذلك يحدث لولا أن خافوا من تطور الأمور فى غير صالحهم .

ثم فكروا فى حيلة أخرى فأشاعوا أن البقاعى قد أفتى بتكفير من يسكت عن تأييده ، وبذلك جعلوا الشيوخ المحايدين ينقلبون على البقاعى ، وكان منهم الشيخ زين الدين الاقصرائى ، ونجحوا أيضاً فى إثارة طلبة الجامع الأزهر ضده حتى كان البقاعى يخشى أن ينفذوا تهديدهم ويحرقوا بيته.

ونجحوا فى الضغط على كاتب السر ليعلن تأييده لهم ، وحاول كاتب السر ابن مزهر بدوره الضغط على أتباعه من العلماء ليفتوا بتأييد الصوفية وشيخهم ابن الفارض.

وحاول البقاعى الاجتماع بكاتب السر فلم يستطع ، وحاول الوصول إلى الأمير الكبير يشبك أو من يليه فلم يستطع .

٦- وفى تلك الأثناء تتكاثر المنامات التى يشيعها الصوفية ومنهم المؤرخ ابن الصيرفى وزكريا الأنصارى ، الذى حصل على لقب شيخ الإسلام فيما بعد حين أصبح زعيم الفقهاء فى القرن العاشر الهجري.

وتلك المنامات المصنوعة كان لها تأثير قوى فى الناس وقتها إذ كانت تتمتع بالتصديق والتقديس طالما رآها شيوخ يعتقد الناس فى ولايتهم. وكانت تلك المنامات المزعومة تتحدث عن خروج ابن الفارض من قبره وشكواه ممن يعترض عليه.

وبسبب تلك المنامات اشتعل الجو بالغضب على البقاعى ، ولكنه صمد فى هذه الحرب النفسية لتهديد الصوفية وزعيمهم كاتب السر وصمد أمام محاولات بعض أصدقائه معه ليرجع عن آرائه بالوعد والوعيد .

٧- ثم بدأ الميزان يعود لصالح البقاعى بعد ذلك الصمود فكاتب السر رأى فى النهاية أن يلتزم الحياد خوفا على منصبه ، وطلب الاجتماع بالبقاعى ، وهنا اشترط البقاعى أن يكون ذلك الاجتماع فى خلوة ، فخشى الصوفية أنه إذا اجتمع بالبقاعى فيصبح ضدهم لذلك سعوا فى تعطيل ذلك الاجتماع ثم منعه.

واستمر البقاعى فى مسجده يهاجم معتقدات خصومه ، وتكاثر الناس عنده، وما لبث العوام أن انقلبوا إلى صفه بعد أن كانوا من قبل أشد أعدائه لأنهم رأوه يستمر فى دعوته بينما عجز خصومه عن الرد عليه.

بعض تفصيلات من تاريخ البقاعى المخطوط :

١- حاول البقاعى الاتصال ((بالداودار الكبير يشبك ابن مهدى)) أو حتى بالداودار الثانى تنبك قرا فلم يستطع، كان له صديق ذو صلة بالداودار الكبير وقد وعده بأن يصله بالداودار الكبير، ولكنه خاف من تهديد الطلبة بالجامع الأزهر وقد كانوا متأثرين بالتصوف وتقديس أوليائه، وقد هددوا بإحراق بيته فرجع عن تأييد البقاعي.

وحاول البقاعى أن يجتمع بالداودار الكبير بنفسه فلم يستطع، ومع ذلك فقد جاءته أخبار سارة بأن بعض العلماء اجتمعوا بالداودار الكبير وأخبروه بالحق.

ولكن ظل كاتب السر ابن مزهر الأنصارى يضغط على أتباعه من المشايخ لإصدار الفتاوى التى تؤيد الصوفية وأتباع ابن الفارض مما سبب فى اشتعال الموقف ضد البقاعي.

يقول البقاعى فى تاريخه المخطوط : (ثم سألت بعض أصحابى ليذهب معى إلى الداودار الكبير لأريه بعض ما أعلمه من كفر تائيتهم الصريحة - يقصد قصيدة التائية لابن الفارض - لأن ذلك الصاحب كانت له صلة فمنعه أصحابه أن يذهب معى وقالوا : إن أهل جامع الأزهر هددونا بأنهم يحرقون بيتنا ، فذهبت — أى البقاعى - يقصد الداودار الكبير بلا واسطة فلم يقدر الاجتماع به، وجدته مغلقاً عليه بابه وعنده بعض الأمراء، وكان قصدى له بعد أن بلغنى أن بعض من يسره الله للخير قد اجتمع به وأخبره أنما نحن فيه هو الحق وحدثه بأقوال أهل الوحدة - أى مذهب وحدة الوجود كابن عربى وابن الفارض الذين لا يرون فارقاً بين الخالق والمخلوق - فقال له لعلهم مثل النسيمية -وهم طائفة صوفية ملحدة منحلة خلقياً - فقال نعم : فقال أى الداودار الكبير - أن النسيمية يتكلمون بأشياء صعبة وكذا قال ذلك الرجل. فشد بذلك قلوبنا بعض الشد.

وقصدت الداودار الثانى تنبك قرا فلم يقدر به اجتماع فرجعت إلى بيتى وأنا فى غاية الكسرة، وكان ذلك يوم الجمعة ثانى عشر من ذى الحجة من هذا العام ٨٧٤ ، وكان الأمر يتزايد كل يوم بل كل لحظة بما يظهره كاتب السر من الفتاوى فى القلعة ويقرره من الكلام فى ذلك فصار البلد كله شعلة نار، القلعة وما دونها.

٢- ثم تأتى أوراق أخرى فى مخطوطة البقاعى تتحدث عن حربهم النفسية ضده ومخاوفه ثم محاولات بعض أصدقائه إثناءه عن أرائه وتهديده وإغرائه ، ويرسم البقاعى صورة صادقة لما اعتمل فى نفسه من مشاعر انتهت إلى تمسكه بالحق مهما حدث له فنراه يطلب منهم واحداً من ثلاثة إما المجادلة وإما المباهلة وإما المقاتلة، ولا زال بأولئك الذين أوتوا للتأثير عليه إلى أن تأثروا هم به وأصبحوا من مؤيديه.

يقول البقاعى : (صاحوا وأجلبوا وأظهروا أنهم ظفروا بي، فيرسل لى كاتب السر من يخيفنى وأنا فى غضون ذلك أسأل الله أن ينزل على السكينة ويلزمنى

كلمة التقوى فألقى الله سبحانه فى قلبى من الثبات ما لا يحصر، فآخر ذلك أنه - أى كاتب السر - أرسل إلى الناصرى محمد ابن جمال الدين الشهابى وأحمد بن السخاوي.. وهما من أصدقائى فقالا كلاماً كثيراً منه : إنا رأينا ما لم تر وسمعنا ما لم تسمع والأمر عظيم ونحن نشير عليك أن ترجع عما أنت فيه وقد فعلت أكثر مما يجب عليك، والقاضى أى كاتب السر يريد أن ينصحك ويقول : إن الناس كلهم عليك، السلطان فمن دونه، وأصحابك كلهم صاروا عليك.

فقلت: إنى والله قد وضعت بين عينى القتل بالسيف والضرب إلى أن أموت منه فرأيته أهون عندى من أن يُجهر بالكفر فى بلد أنا فيه ويقال: إن الصلاة حجاب والصوم حجاب والقرآن باطل أو شرك (وهذه شطحات الصوفية من أصحاب وحدة الوجود) ويُراد خلع الشريعة المحمدية ويظهر دين الكفر على دين محمد ﷺ.

فإما أن يعيننى الذين يريدون سكوتى بمال أقدر به على الانتقال من هذا البلد فإنه والله لو كان معى مال أتجهز به هاجرت منها.

وإما أن يختاروا منى واحدة من ثلاث بحضره السلطان والقضاة الأربعة وساير العلماء، وهى : المجادلة ثم المباهلة ثم المقاتلة، فيعطينى السلطان سيفاً وترساً ويعطى أشبهم - أى أكثر شباباً - سيفاً وترساً ويخلى بيننا قدامه فى حوش القلعة وينظر ما يكون منى على شيخوختى فإن قتلت كنت شهيداً وإن قتلت خصمى عجلت من أقتله فى النار، والأمر كما قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ۖ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا ﴾.

ثم قلت لهما إنى أطلب منكما أن تسمعا لى فى هذا المذهب الخبيث، فقالا: أنه يؤولون ما فى التائية - أى قصيدة ابن الفارض التائية - ويتناشدونها بحضرة كاتب السر ويطيبون لما ينشدونه منها.

فقلت: اسمعا، وقرأت لهما من كلام ابن عربى فصلاً فكان ابن جمال الدين يذكر بعض ما سمع من تأويلاتهم فأرخى له وأقول له: اسمع، فلما تكرر على سمعه كفره وقال بحدة مفرطة: لعن الله من يقول هذا أو يستجيز سماعه، وتفرقا وهما يكادان يتزايلان غضباً.).

٣- وعرف الصوفية فبذلوا جهدهم حتى لا يحدث اجتماع بين البقاعى وكاتب السر مخافة أن ينجح البقاعى فى استمالة كاتب السر إليه، يقول البقاعى : (فكأنهم سعوا فى عدم إرساله إلىّ فإنهم يعلمون أن ما أقوله لا يسمعه مسلم إلا نفر منه أشد نفرة).

ولما عملت الميعاد أى الندوة فى جامع الظاهرى الحسينية يوم الجمعة .. وكان فى قوله تعالى فى سورة التغابن: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾.. إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، قررت لهم أمر البعث وأمر التوحيد وقلت: إن فرعون أدعى أنه الرب الأعلى فعليه لعنة الله، وثمة طائفة تنصر مذهبه ويدعون أنهم يصلون إلى الله من طريق غير طريق نبيه محمد ﷺ وقد كذبوا وكفروا وهم أذل وأقل عدداً.

ووصلت هذا بما يلائمه من إحاطة رسالة النبى ﷺ ومن وعد الله بإظهار دينه على الدين كله إلى غير ذلك من المرققات ، إلى أن ضج الحاضرون ودعوا على من يتمذهب بذلك المذهب الأخبث ودعوا لى بالنصرة ونحو هذا، وكان مجلساً حسناً.)

٤- وبسبب ثبات البقاعى بدأت المشاعر تتجه نحوه وتميل عن الصوفية، وذلك هو الشأن فى دعوات الحق التى تواجه العقائد الضالة[1]، فتلك العقائد الضالة تستند إلى خرافات اكتسبت قدسية لمجرد أن القرون مرت عليها دون أن

(١) ليست كل الفرق الصوفية ضالة ، بل هناك من هم معتدلون ، وعلى كتاب الله وسنة رسوله يسيرون ، ومنهم من انحرفوا عن سواء السبيل.

تجد من يتصدى لتفنيدها، فإذا وجدت عالماً شجاعاً يفعل ذلك ثار عليه المدافعون عن تلك الخرافات والأشياخ الذين يستفيدون منها وحاولوا إخافته بما ترسب فى وجدانهم من خوف من الاعتراض على تلك الخرافات، فإذا ثبت صاحبنا على مبدئه ورأوا أنه لم تحدث له كارثة بسبب اعتراضه يبدأ الموقف يتغير لصالحه، وذلك بالضبط ما حدث فى كائنة البقاعى وما يمكن أن يحدث فى أى حالة مماثلة.

ونرى العوام فى بداية الأمر كانوا ضد البقاعى حتى لقد كانوا يؤذون أتباعه فى الطرقات، وحتى لقد فكر خصمه عبد الرحيم أن يقودهم فى مظاهرة لتقوم بقتل البقاعى وتنهب بيته، ثم بعد أن ظل البقاعى متماسكاً صامداً يقرر رأيه فى المسجد جاءوا إليه يستمعون، وضجوا يؤمنون على دعواه على خصومه.

يقول البقاعى يصف ذلك التطور المبشر فى قضيته: (وكان مجلساً حسناً، ثم اطلعت على أن الله تعالى أيدنى عليهم حال استفتائهم بأمور منها، أنهم استفتوا قاضى الحنابلة ((المعز بن نصر الله الكنانى)) فكتب لهم بتكفير ابن الفارض وكل من تمذهب بمذهبه واحتج لذلك وذكر من قال به من العلماء، وأطال فى ذلك، وأن البرهان بن العبرى قال لعبد الرحيم: (والله أنى لأخاف على رقبتك أن تضرب فاستمع منى فإنى ناصحك ولا تغتر بمن يغرك، وكذا قال لهم البرهان اللقانى).

إذن تشجع بعض الساكنين فأفتوا بتأييد البقاعي، بل وبدأ بعضهم يخوف عبد الرحيم بعد أن كانوا يخوفون البقاعى من قبل، وازداد أنصار البقاعى وتحول الرأى العام نحوه.

يقول البقاعى : (ثم عدوا.. من معى ستة: قاضى الحنفية المحب بن الشحنة، وولده السرى عبد البر والكمال ابن إمام الكاملية وقاضى الحنابلة المشار إليه والبرهان اللقاني، ولما رأى الناس تطاول القضية وهم دابرون – أى منهزمون – ولا يظهر لهم أثر مع أنى جالس فى مجلسى على أحسن حال لم أجتمع بأحد

علموا أنه لا قوة لهم فأطلق الله ألسنتهم بالثناء عليّ وبان العز..) وما بعد ذلك ضائع من المخطوطة.

كان الأولى بقاضى الحنابلة عز الدين الكنانى أن يكون أول من ينكر على الصوفية تأسيساً بابن تيمية الحنبلى فى القرن السابع ومدرسته من الفقهاء، ولكن المهم أن صمود البقاعى أمام حرب التخويف والأعصاب جعلته يكسب فى النهاية.

ولما تطاول عليه الأمر دون أن يحدث له سوء بدأ العوام يُغَيِرون رأيهم فيه فمالوا نحوه، وتعين على أعدائه من الصوفية أن يقبلوا المجادلة معه حسبما طلب، وكان ذلك فى حد ذاته مشكلة عويصة لهم، فهم يدافعون عن مذهب لا يعرفون عنه شيئاً ويؤمنون بعقائد لا تستقيم مع العقل ولا مع الدين الحقيقي، وخصمهم البقاعى أعرف بمذهبهم منهم وهو أقدر على إفحامهم فى الجدال.

يقول البقاعى: (عقدوا المشورة فى أمرى عدة مرات، يديرون الرأى فيمن ينتدب لى فى المناظرة وقت عقد المجلس، وكلما أعدوا واحداً للمناظرة قالوا: هو فقيه فج يفوقه البقاعى بالمعقولات - أى بعلم المنطق - وإن ذكروا واحداً جمع النقل والعقل قالوا: يفوقه بالتبحر فى السنة، وإن رأوا آخر ظنوه جامعاً لذلك قالوا: يفوقه بالتفوق وقوة العارضة والصلابة، فكان ذلك من أعظم المؤيدات وازدادت قوتى وضعفت قوتهم، فسافر عبد الرحيم إلى رزقة له - أى ضيعة - فى الريف وخف الهرج والمرج فى ذلك.)

موقف القاضى المؤرخ ابن الصيرفى من كائنة البقاعى :

١- التجاهل العجيب :

إن كل ذلك الهرج والمرج لم يذكر عنه المؤرخ ابن الصيرفى شيئاً، مع أنه كان لصيقاً بكاتب السر ابن مزهر الأنصارى متتبعاً أخباره، ومهتماً بما يحدث فى مجتمع الفقهاء والأشياخ، ولا شك أنه كان منغمساً فيما يحدث ضد البقاعى إلا أنه على العكس من ذلك تجاهل كل ما حدث فى كائنة البقاعى سنة ٨٧٤، بل إنه

اختصر أخبار شهور شوال وذى القعدة وذى الحجة التى حدثت فيها كائنة البقاعى فى هذا العام سنة ٨٧٤ فاحتلت صفحتين فقط فى كتابه مع أن العادة أنه يكتب عشرات الصفحات فى أحداث الشهر الواحد.

وبدأ ابن الصيرفى يذكر أول أخبار عن كائنة البقاعى فى أول محرم ٨٧٥، فهو يقول: فيه صعد قضاة القضاة ومشايخ القضاة ومشايخ الإسلام لتهنئته السلطان بالشهر العربى على العادة ولم يتكلموا فى شيء من أمر ابن الفارض لا بنفى ولا إثبات، وطلع البرهان البقاعى فى هذا اليوم قبل كل أحد وجلس بالجامع وصحبته كتب كبيرة، وليس راجعاً عما قاله فى كلام الشيخ ابن الفارض وتكفيره.

وبلغنى من عدة جماعات أنه أوصى، ـ أى استعد للموت بالوصية وعنده أن هذا الأمر ليس المتكلم فيه إلا قربة محضة - أى تقرباً لله عز وجل واحتساباً - فإن قتل قتل شهيداً.

وواضح مما ذكره ابن الصيرفى أن الشيوخ دخلوا على السلطان قايتباى يهنئونه بالشهر على العادة وقد تجنبوا الخوض فى قضية البقاعى وتكفيره لابن الفارض، وفى نفس الوقت استعد البقاعى للمجادلة، وسبق الحاضرين فى الحضور، واستحضر معه الكتب التى تؤيد كلامه.

ولا ريب أن منها ديوان ابن الفارض وفيه التائية الكبرى بالإضافة إلى فصوص الحكم لابن عربى والفتوحات المكية له، وغيرها من مؤلفات الصوفية أو مؤلفات المنكرين عليهم، وهو مصمم على رأيه، وقد بلغ ابن الصيرفى أنه قد كتب وصيته كأنه يتوقع الموت ويستعد له، وأنه يعتقد أن الأمر بالنسبة له قربة يتقرب بها لله، وهذا ما قرره ابن الصيرفى وهو كما سنعلم خصم فى هذه القضية للبقاعي.

وواضح أن سكوت القضاة أمام السلطان عن الخوض فى ذلك الموضوع وهو موضوع الساعة إنما كان بتأثير كاتب السر، وقد سعى فى تأخير عقد ذلك المجلس ما استطاع خوفاً من أن ينتصر عليه البقاعى أمام السلطان.

ولا شك أن مبادرة البقاعى بالمجيء مبكراً ومعه تلك الكتب قد أفزع كاتب السر، فذلك من شأنه أن يثبت للسلطان جهل خصوم البقاعى كلهم وأولهم كاتب السر.

وانتهى الأمر إلى لا شيء إذ أن خصوم البقاعى قالوا لكاتب السر: إن طلوع البقاعى على هذا الحال معناه أننا عنده أقل القليل وهذا ازدراء عظيم لا يحتمل.

فقال لهم كاتب السر: لا أقدر أرد أحداً عن اعتقاده يقول البقاعى معلقاً « فعلم الآن أن لا شيء بيده ».

٢- حرب المنامات :

وانتهى الأمر رسمياً بالإغضاء عن الموضوع وعدم عقد مجلس بشأنه، ولكن ابن الصيرفى لم يسكت ولم يسكت معه بعض ذيول الصوفية، يقول ابن الصيرفى ينشر دعايته ضد البقاعي.

« وقع لى من وجه صحيح أخبرنى به الشيخ العلامة الربانى شيخ الإسلام زكريا الشافعى أبقاه الله تعالى أن الجناب العالى العلائى على ابن خاص بك صهر المقام شريف نصره الله، أنه ركب إلى جهة القرافة ورأى شخصاً أمامه عليه سمت وهيئة جميلة، فصال يحبس لجام الفرس وهو خلفه إذ وافى الرجل رجل عظيم الهيئة جداً فتحادثاً وانصرف الرجل المذكور أعنى الثاني.

فسأل سيدى على من الأول: من هو هذا الرجل؟ فقال له : أنت ما تعرفه؟ ثلاث مرات، وهو يقول: لا. فقال: هذا عمر بن الفارض فى كل يوم يصعد من هذا المكان وهو يسعى فى أن الله تعالى يكفيه فيمن تكلم فيه » وذهب الرجل فلم يعرف من أى مكان توجه والله أعلم.

وهذه أسطورة حيكت لتجعل ابن الفارض يخرج من قبره ليدعو على من أنكر عليه، ومن شأنها أن تخيف أولئك الذين يقدسون الأولياء ويعتقدون فى نفعهم وضررهم، وبعض من يقرؤها فى عصرنا قد يتأثر بها، فكيف بهم فى عصر قايتباى.

٣- محاولات الاعتداء على البقاعى:

وذكر ابن الصيرفى حادثاً وقع يوم الجمعة ٢ رمضان ٨٧٥ يقول : أن البرهان البقاعى عمل ميعاداً بالجامع الظاهرى بيبرس البندقدارى خارج القاهرة بالحسينية (حى الظاهر الآن) فحضر جماعة إليه قصداً (أى عمداً) من معتقدى سيدى الشيخ عمر بن الفارض نفع الله به، وأساءوا عليه على ما بلغني، فشكاهم لقصروه الحاجب فطلبهم ورسم عليهم.

ثم إن البقاعى طلب جماعة من جهته وأوقفهم فى عدة مواضع ومفارق ومخارص من الطرقات وبأيديهم العصى والخشب، وقرر معهم إذا مروا عليهم فيضربونهم وينكلون بهم.

فبلغ ذلك رئيس الدنيا ابن مزهر الأنصارى كاتب السر الشريف عظم الله شأنه فأرسل إليهم بداوداره بركات فأطلقوهم أى أطلقوا أولئك الذين قبض عليهم قصروه الحاجب وتكاثرت الأدعية له، حفظه الله تعالى على المسلمين.

ثم فى يوم السبت ثالثه أى ٣ رمضان أصبح البقاعى على ما أمسى وشكى خصومه لبيت الأمير تمر صاحب الحجاب وأعلمه بما أراد، فاجتمع الجم الغفير والخلائق أفواجاً وحضر من العلماء والفضلاء جماعات منهم الشيخ بدر الدين بن القطان والشيخ تاج الدين بن شرف والشيخ الخطيب الوزيري.

وبرزوا للبقاعى وطلبوه فحضر بين يدى الأمير المذكور وأراد الطلوع من المقعد فما مكنه خصومه ووقف من تحت المقعد وجلس المشايخ المذكورون وأدعى على جماعة منهم فيهم شخص شريف حضروا إليه إلى مسجده ليقتلوه

بطبر، فقال له الشيخ بدر الدين بن القطان: لا تقل مسجدى فإن المساجد لله وترضوا عن الشيخ عمر بن الفارض ولعنوا وكفروا من يكفره.

وحصل له - أى البقاعي- بهدلة ما توصف، وانفصلوا على غير طائل، ولم يحصل للبقاعى مقصوده، ولا غرضه، فإنه محمول سيماً أنه يتعرض لجناب سيدى الأستاذ العارف بالله عمر بن الفارض).

والصيرفى يوضح انحيازه ضد البقاعى فى الفقرة الأخيرة، ويجعلنا لا نثق فى صدق روايته للحادث، فلم نعرف منه أقوال البقاعى ولا رده على خصومه وإن كنا قد فهمنا منه أن بعضهم حاول إيذاءه وأنه استعان بأعوانه فى حماية المسجد الذى يقرر فيه دعوته.

وإن كاتب السر تدخل لإطلاق سراح أولئك المعتدين، وكذلك فعل آخرون حينما اشتكى البقاعى وأولئك الذين حاول قتله فى المسجد، وانتهى الأمر على غير طائل حسبما يقول ابن الصيرفي.

وتعرض ابن الصيرفى فيما بعد للبقاعى فترجم له فى السنة التى مات فيها وحاول إنصافه، ثم ضاعت بقية الترجمة مثلما ضاعت صفحات من كائنة البقاعى فى تاريخ البقاعي.

آثار كائنة البقاعى :

١- وقد أثمرت حركة البقاعى هزة فى تلك الحقبة الراكدة ظهر أثرها بين القضاة فانضم بعضهم إلى البقاعى فكون منهم جماعة أهل السنة على حد تعبيره، يقول فى تاريخه المخطوط :

(تخاصم شخص من جماعة أهل السنة يقال له : محمد الشغرى مع جماعة من الفارضيين من سويقة صفية فرفعوه إلى قاضى المالكية البرهان وادعوا عليه أنه كفر ابن الفارض فأجاب بأنه قال بأن العلماء قالوا بكفره ، فضربه القاضى بالسياط وأمر بتجريسه بالمناداة عليه فى البلد: هذا جزاء من يقع فى الأولياء.

ثم توسط القاضى الشافعى لدى المالكى حتى أطلقه من الحبس، وقال الشافعى : أيفعل مع هذا هكذا ولم يقل إلا ما قاله العلماء، ويرفع إليهم حربى - أى نصرانى أوربى - استهزأ بدين الإسلام فى جامع من جوامع المسلمين ولا يفعلون به مثل ما فعلوا بهذا مع أنه حصل اللوم فى أمره من السلطان ومن دونه ولم يؤثر شيء من ذلك.

هذا كله والحال أن البرهان المذكور - أى القاضى المالكى سابق الذكر - قال لغير واحد : أن له أكثر من ثلاثين سنة يعتقد كفر ابن الفارض.).

وبمدرسة أهل السنة استطاع البقاعى أن يوقف الكثير من البدع مثل المصطلحات الجديدة التى أدخلها الصوفية فى الأذان فوق المنابر.

٢- إن آثار حركة البقاعى لم تقتصر على الصراع السياسى وإنما امتدت إلى الناحية الثقافية والعقلية فى ذلك العصر الراكد الساكن، فقد نشط خصومه فيما بعد للرد عليه فكتبوا « ترياق الأفاعى فى الرد على البقاعى » والسيوطى الذى لخص البقاعى فى المناسبات القرآنية لم يتورع عن الهجوم على البقاعى وحركته فألف كتاب « قمع المعارض فى الرد عن ابن الفارض » وبذلك حاولوا الرد على البقاعى وكتابيه « تحذير العباد » و « تنبيه الغبى ».

وكأنها كانت قطعة حجر سقطت فى بركة ماء ساكنة فأحدثت تموجات على السطح ولكن إلى حين، إذ ما لبث السكون أن عاد وبموته عاد الهدوء ، وكثر تحول باقى الفقهاء إلى الانخراط فى سلك التصوف.

كائنة البقاعى هى مرحلة من مراحل الصراع بين أهل السّنة والتصوف ، وتعتبر امتدادا لمرحلة الصراع الكبرى التى أشعلها ابن تيمية فى القرن السابق للبقاعى ، ولكن من سوء حظ البقاعى أن جاء فى عصر خامل جامد. وهكذا كان حظ الإمام البقاعى المفكر الثائر المجهول فى عصر الخمول.

وفاته :

توفى الإمام البقاعى إلى رحمة الله تعالى عام ٨٨٥ هـ بعد أن أحدث هزة فى المجتمع وحرك الفكر الراكد ، وأيقظ العامة والخاصة بدعوته إلى التمسك بصحيح الدين فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه خير ما يجزى به عباده الصالحين.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصادر الترجمة

١- البدر الطالع، ج ١، ص ١٩.

٢- الضوء اللامع، ج ١، ص ١٠١.

٣- شذرات الذهب، ج ٧، ص ٣٣٩.

٤- نظم العقيان، ص ٢٤.

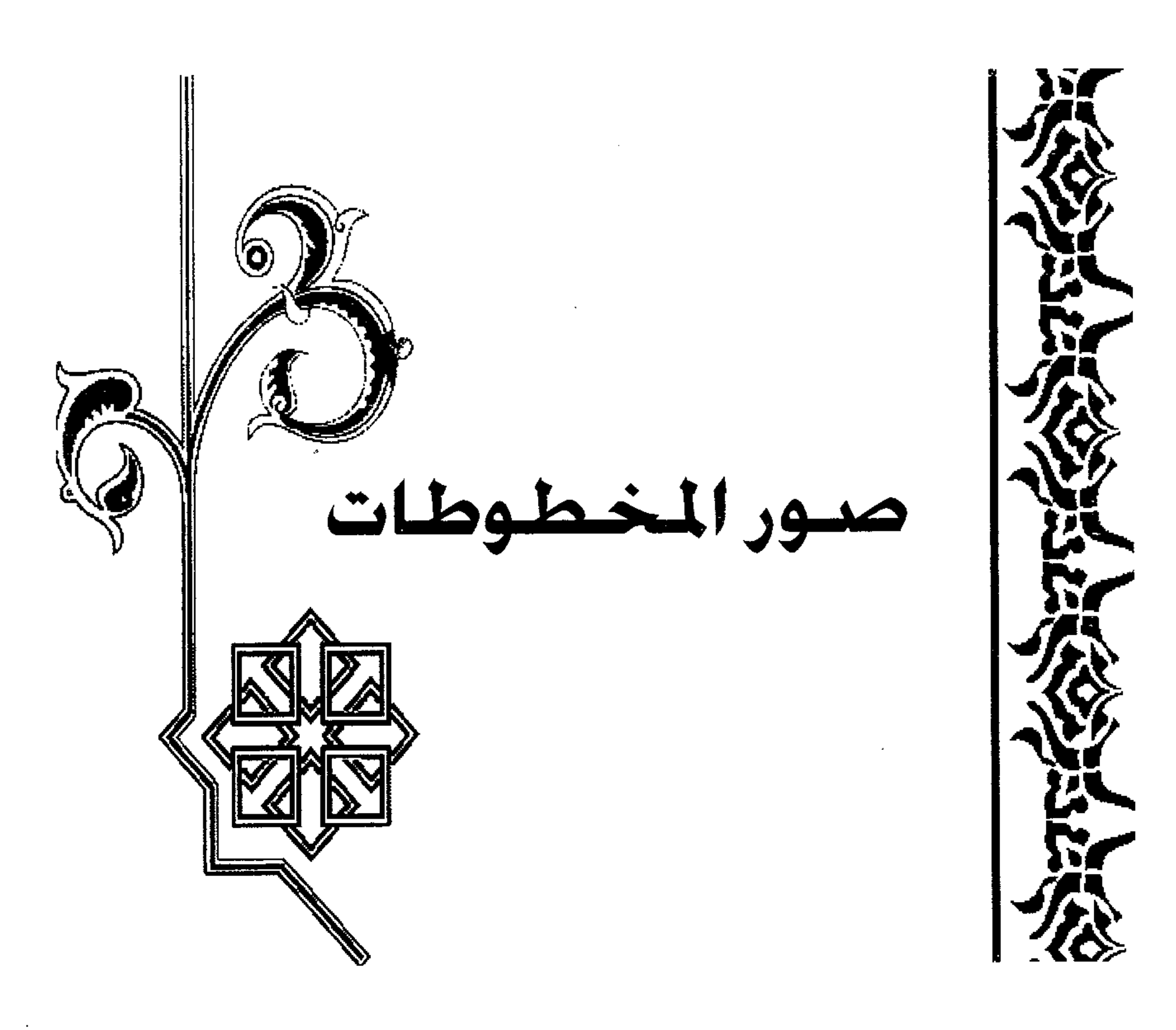
٥- الأعلام للزركلي ج ١، ص ٥٠.

٦- الإسرائيليات وموقف المعاصرين منها – فهد الوهيبي.

٧- إنباء الهصر بأبناء العصر لابن الصيرفي.

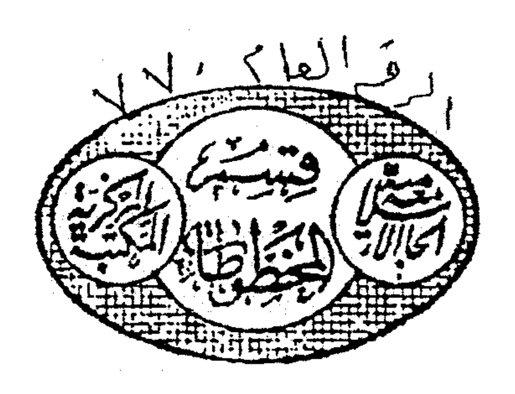
٨- العقائد الدينية فى مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف لأحمد صبحى منصور- مع تحفظنا على كثير من فكر الرجل.

٩- بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية.

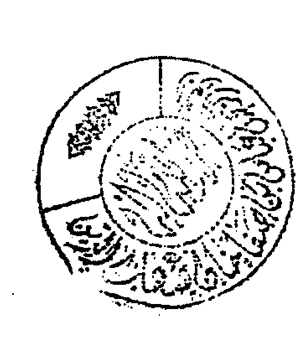


صور المخطوطات





صفحة العنوان من مخطوطة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



كتاب

الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة أبي الحسن

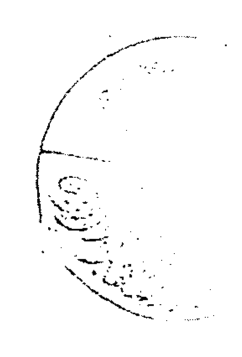
إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي رحمه الله تعالى آمين

وفيه ألفاظ الكفر والعياذ بالله تعالى

للشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شمس الدين

محمد المعروف بالرشيدي عفى الله عنه آمين

صفحة العنوان



بسم الله الرحمن الرحيم . . . وهو حسبي ونعم الوكيل

قال الشيخ الإمام العالم العامل العلامة الحافظ الرحلة المحقق الدقيق ذو التآليف الحميدة والتصانيف المفيدة أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة متقلبه ومثواه الحمد لله الذي جعل الأفراد محسودين في كل عصر بين العباد وأشهد أن لا إله إلا الله المضل الهاد وأشهد أن سيدنا محمدا عبده المختار للإرشاد فكل ما قاله أو فعله في أشرفا راسماد، أو أثر عليه أو هو به في غاية الرشاد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أولي السداد والقول القويم والفعل المستقيم والفضل المبين والاستعداد وسلم دائم التوالي والتواصل والاستمداد **وبعد** فهذا كتاب سميته الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة أحوجت إلى تصنيفه، وقد كان الزمان غنيا عنه بعدما مرت دهور وهو خالية منه، وما صنع لأجله قد صنع لأجله قد صنع مثله في كتب الأئمة وسلف الأمة، أحوجني إليه من تعدت به الرتبة السنية والهمة العليا فضار يعلي نفسه بالقصب من الأفاضل والرفع من الأراذل والأسافل فصنعت هذا الكتاب لحرم مازوره من الحساب، وقرن من الكذاب، وقرن من تطبيع الأدب فهو في الواقع إثبات الحقائق وإرهاق الشقاشق من الحاسد الساعي في تنقيص كتاب المناسبات للبقاعي وهو كتاب أصله ثابت وفرعه في السماء، ودوحة عنصرها الزكا والطهارة والنماء لم يخف محاسنه عن الطاعن إلا أنكا ثف ظلمات الجهل والعمى وترايد أوامر الظلما إلى

صورة من مخطوطة الجامعة الإسلامية

محالسة

مجالسة ارباب القلوب والعلما ليكشف عنهم غطا الجهل فيعلموا
انه نكل بكرمة اهل. وذلك اني لما صنفت الكتاب المذكور وهو المسمى
نظم الدرر من تناسب الاي والسور الحادي لروح التفسير في
ولباب التاويل حيث ظفر غيره بالجسم ولم يحظ بغير القشر فحل كتابي
محل الشمس في الحمل وبلغ النهاية من نيل الاماني والامل حسدني
عليه من هوت به اهواؤه واعضلت به ادواؤه فبسطوا السنتهم فيه
بما زاده علوا وشرفا ورقاه رتبا واسكنه تلالي وغرفه فلم يجدوا
طعنا مخيلا ولا شيا مميلا عنه او محيلا سوى التشنيع بين الرعاع والتجهيل
بالاستشهاد بالتوريه والزبور والانجيل فاكثروا في ذلك وطالوا
وزلزلوا غاية الزلازل بما قالوا وادعوا انهم ظفروا بالاجماع على تحريم
النقل منها والامتناع **فلما** طال الامر احببت ان اذكر ما يشهد بحسن
صنيعي في ردي على الاخصام في بطلان اديانهم واستشهادي على صحة
دين الاسلام بما يعتقدونه من كتبهم فتقوم الحجة عليهم به في هذا
الكتاب ولست اول من فعله على وجه دون هذا فكتب عليه صاحبي
العلامة نور الدين علي بن محمد المحلي الشافعي حواشي نافعة مهمة
فاحببت ان اذكرها في هذا التصنيف معزوة اليه منشرا لها في
مواضعها ان شا الله تعالى **ورتبته** في مقدمة وثمانية فصول
وخاتمه **المقدمة** في بيان ان من شنع علي انما تشنيعه بحظ نفس بعض
شيطانية **الفصول** في حسن صنيعي في الكتاب ومافيه من حكمة وضوح
الفصل الاول في كلام مشايخ العصر في كتابي تقريظا وافتاء
الفصل الثاني في حكم النقل من الكتب القديمة لقصد التاييد للدين

صورة من مخطوطات الجامعة الاسلامية

المكتبة المصرية — رقم التصوير ف ١٠٠٠ م ٦٦

٤٩ تفسير

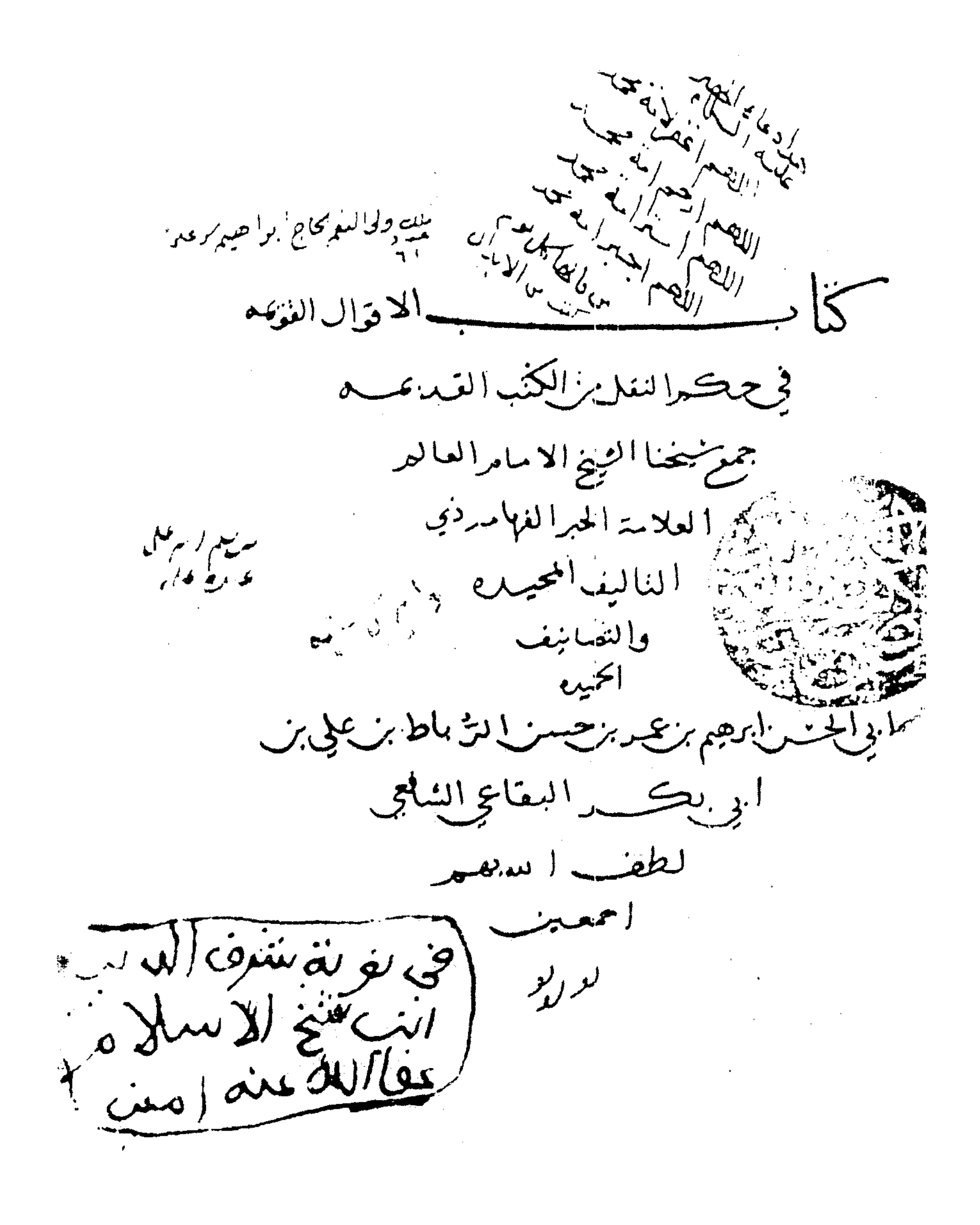
كتاب الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة

المؤلف لأبي الحسن ابراهيم بن عمر بن حسن البقاعي - ٨٨٥هـ

تاريخ النسخ ٨٧٢هـ بهامشه تقييدات بخط المؤلف

الأوراق ٥٩

صفحة العنوان من مخطوطة دار الكتب المصرية



كتاب الاقوال القويمه

في حكم النقل من الكتب القديمه

جمع شيخنا الشيخ الامام العالم

العلامة الحبر الفهامه ذي

التاليف المجيده

والتصانيف

الحميده

ابي الحسن ابرهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن

ابي بكر البقاعي الشافعي

لطف الله بهم

اجمعين

في نوبة شرف الدين

ابن شيخ الاسلام

عفا الله عنه امين

مصدر العنوان من مخطوطة دار الكتب المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر فلا اعدل عن بسملة الشاميين من حسن

الحمد لله الذي جعل الافراد . محمودين في كل عصر بين العباد . واشهد ان لا اله
الا الله المضل الهاد . واشهد ان سيدنا محمدا عبده المختار للارشاد فكل ما قاله
او فعله في اشقا او اسعادا او اقر عليه او هم به في غاية الرشاد صلى الله عليه
وعلى اله وصحبه اولي السداد . والقول القويم والفعل المستقيم . والفضل المبين
والاستمداد . وسلم تسليما دايم التوالي والتواصل والاستمداد . وبعد
فهذا كتاب سميته الاقوال القويمة . في حكم النقل من الكتب القديمة احوجت
الى تصنيفه وقد كان الزمان غنيا عنه . بعدما مرت دهور وهي خالية منه وما
صنع الاجله قد صنع مثله في كتب الايمة وسلف الامة احوجني اليه من قعدت
به الرتبة السنية . والهمة العلية . فصار يعلي نفسه بالغض من الافاضل
والرفع من الاراذل والاسافل فصنعت هذا الكتاب لحزم مازون من
الحساب . وقربه من التكذاب . وقدمه من فظيع الارتكاب . فهو في الوافي
اثبات الحقايق . وازهاق الشقايق من الحاسد الساعي . في تنقيص
كتاب المناسبات للبقاعي وهو كتاب اصله ثابت وفرعه في السما . ودوح
عنصرها الزكا والطهارة والنما . لم تخف محاسنه عن الطاعن الا تكاثف
ظلمات الجهل والعماه وتزايد اوام الظما . الى مجالسة ارباب القلوب والعلم .
لينكشف عنهم غطاء الجهل فيعلموا انه لكل مكرمة اهل وذلك
اني لما صنفت الكتاب المذكور وهو المسمى نظم الدرر من تناسب الآي
والسور . الحاوي لروح التفسير ولباب التاويل حيث ظفر غيري بالج
ولم تحظ بغير القشر فحل كتابي محل الشمس في الحمل وبلغ النهاية من نيل
الاماني والامل . حسدني عليه من هوت به اهواؤه . واعضلت به ادواؤه
فبسطوا السنتهم فيه بما زاده علوا وشرفا . ورقاه رتبا واسكنه علالي
وغرفا . فلم يجدوا طعنا مخيلا . ولا شيئا مميلا عندا او محيلا سوى التشنيع
بين الرعاع والتخجيل بالاستشهاد بالتوراة والزبور والانجيل فاكثروا في
ذلك واطالوا . وزلزلوا غاية الزلزال واسالوا . وادعوا انهم ظفروا بالاجماع على

صورة من مخطوط دار الكتب المصرية

على حرمة النقل منها والاستماع، ومضى عليهم في ذلك زمان بعد زمان
ومن عليه فلان وفلان وكل من تكلم بذلك مقت وهان إلى أن كان الذي
تولى كبر هذا التشنيع هذا الأوان ابن الدرابر القطان، شخص مشهور بالفضائح
والشنايع والقبائح، أكثر عشرائه النصارى والقبط ومن والاهم، مما
هو معروف من أفعالهم، ومشهور من خبث أفعالهم وأقوالهم، حتى إن من
الشائع عنه أنه نزل الماء في ليلة يرفعه فيها النصارى لما يرفعونه له، فلامه
بعض المسلمين فقال إنه لا يضرنا التبرك بأمر قالوا إن عيسى عليه السلام فعله
وأن شخصا من عشرائه حلفته زوجته أن لا يشرب الخمر بأيمان منها الطلاق
ثم بدا له فشكا إليه ذلك فحكم له بعدم وقوع الطلاق لأنه حلف وهو
سكران وهذا قول مرجوح بل منكر في مذهب الشافعي، ومنها أن شخصا
من المغنيين ترتب على غنائه فساد عظيم فمنعه السلطان منه وحلفه
بأيمان منها الطلاق ونفاه فشفع فيه بعض الأكابر من عشرائه حتى رده
السلطان ثم أرادوا عوده إلى حاله فاعتل بالأيمان فحكم بأنه لا شيء عليه
لأنه كان مكرها، واستشهد عليه شخص بقضية من القضايا القرآنية فأجاب
بأنها مهملة يعني أنها غير مسورة فهي في قوة الجزئية، وحكم لا بتأمر أهل
الذمة ببقائهم على الكفر وهي مسألة لا ذكر لها عند الشافعية ولا تمشي
على قواعدهم بل نقل الشيخ ولي الدين العراقي منهم في شرح البهجة
نظم الحاوي عن الشيخ أبي حامد الإجماع على أنه لا يجوز إفتاء أهل الذمة
بجواز إعادة الكنيسة إذا انهدمت بنقضها، غاية أمرنا أنهم إن أعادوها
به تركناهم، وأما أن نفتيهم فلا، هذا في محل الكفر فكيف بالكفر نفسه
فكيف بالرضى به فكيف بالإذن فيه فكيف بالأمر به فكيف
بالرضى به بالإلزام به فكيف بأن يكون ذلك الإلزام بالحكم الذي معناه
إكراه المحكوم عليه على التزام المحكوم به بحيث لا يقدر على الانفكاك عنه
هذا ما لا يقوله مسلم فضلا عن شافعي بل هو كفر مضاعف ست مرات
ومن فعل ذلك كان إلى الاتهام على دين الإسلام أقرب [illegible]

صورة من مخطوطة دار الكتب المصرية



نص الكتاب





تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين فى خير سنن

الحمد لله الذى جعل الأفراد محسودين فى كل عصر بين العباد ، وأشهد أن لا إله إلا الله المضلُّ الهادى ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده المختار للإرشاد.

فكل ما قاله أو فعله فى إشقاء أو إسعاد ، أو أقرَّ عليه أو همَّ به فى غاية الرشاد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أولى السَّداد ، والقول القويم ، والفعل المستقيم ، والفضل البين والاستعداد ، وسلم تسليماً دائم التوالى والتواصل والاستمداد.

وبعد : فهذا كتاب سميته : « **الأقوال القويمة فى حكم النقل من الكتب القديمة** » ، أُحوِجتُ إلى تصنيفه.

وقد كان الزمان غنيّاً عنه ، بعد مَا مرَّت دهور وهى خالية منه ، وما صنع لأجله قد صُنِع مثلُه فى كتب الآئمة وسلف الأمة.

أحوجنى إليه من تعدت به الرتبة السَّنِيَّة ، والهمَّة العليَّة ، فصار يعلى نفسه بالغضِّ من الأفاضل ، والرفع من الأراذل والأسافل.

فصنعت هذا الكتاب لحزم ما زوَّره من الحساب ، وقرره من التِكْذَاب ، وقدره من فظيع الارتكاب.

فهو فى الواقع إثبات الحقائق ، وإزهاق الشَّقاشِق من الحاسد الساعى فى تنقيص كتاب « المناسبات » للبقاعي.

وهو كتاب أصله ثابت وفرعه فى السماء ، ودوحة عنصرها الزكاء ، والطهارة والنَّماء.

لم يُخف محاسنَه عن الطاعن إلا تكاثف ظلمات الجهل والعمى ، وتزايد أوامِ الظمأ إلى مجالسَة أرباب القلوب والعلماء ، لينكشف عنهم غطاء الجهل فيعلموا أنه لكل مكرمةٍ أهلٌ.

وذلك أنى لما صنفت الكتاب المذكور وهو المسمى : « نظم الدرر من تناسب الآى والسور » الحاوى لروح التفسير ، ولباب التأويل حيث ظفِر غيره بالجسم ولم يَحْظَ بغير القِشر.

فحلَّ كتابى محل الشمس فى الحَمَل ، وبلغ النهاية من نيل الأمانى والأمل ، حسدنى عليه من هوت به أهواؤه ، وأعضلت به أدواؤه.

فبسطوا ألسنتهم فيه بما زاده علوّاً وشرفاً ، ورَقَّاه رتباً ، وأسكنه عَلاَلِى وغُرَفاً، فلم يجدوا طعناً مُخيلاً ، ولا شيئاً مُميلاً عنه أو مُحيلاً سوى التبشيع بين الرعاع والتخجيل بالاستشهاد بالتوراة ، والزبور والإنجيل.

فأكثروا فى ذلك ، وأطالوا ، وزلزلوا غاية الزلزال ، وأمالوا ، وادَّعَوا أنهم ظفروا بالإجماع على حُرمة النقل منها والامتناع ، ومضى عليهم فى ذلك زمان بعد زمان ، ومرَّ عليه فلان وفلان.

وكل من يتكلم بذلك يُمقَتُ ويهان ، إلى أن كان الذى تولَّى كبر هذا التشنيع هذا الأوان ، البدرُ بنُ القطان ، شخص متهور مشهور بالفضائح ، والشنائع والقبائح ، أكثر عُشَرَائِه النصارى والقبط ومن والاهم على ما هو معروف من أعمالهم ، ومشهور من خبيث أفعالهم وأقوالهم ، حتى إن من الشائع عنه أنه رفع الماء فى ليلة يرفعه فيها النصارى لما يرفعونه له ، فلامه بعض المسلمين ، فقال : « إنه لا يضرنا التبرك بأمرٍ قالوا : إن عيسى – عليه السلام – فعله ».

وإن شخصاً من عشرائه حَلَّفتهُ زوجته أن لا يشرب الخمر بأيمان منها الطلاق ، ثم بدا له ، فشكا إليه ذلك ، فحكم له بعدم وقوع الطلاق لأنه حلف وهو سكران وهذا قول مرجوح ، بل منكر فى مذهب الشافعي.

ومنها : أن شخصاً من المغَنِّين ترتب على غنائه فساد غير مرة ، فمنعه السلطان منه وحلفه بأيمان منها : الطلاق ونفاه ، فشفع فيه بعض الأكابر من عشرائه حتى رده السلطان.

ثم أرادوا عوده إلى حاله ، فاعتل بالأيمان ، فحكم بأنه لا شيء عليه لأنه كان مكرهاً. واستشهد بقضية من القضايا القرآنية ، فأجاب بأنها مهملة – يعنى أنها غير مسورة ، فهى فى قوة الجزئية –.

وحَكَم لأيتام أهل الذمة ببقائهم على الكفر ، وهى مسألة لا ذكر لها عند الشافعية ولا تتمشى على قواعدهم.

بل نقل الشيخ شهاب الدين بن النقيب فى « شرح التنبيه » فيمن انتقل من الكفار من دينٍ يقر أهله عليه إلى دينٍ هو كذلك ..... فيما يقبل منه ؟ قولان :

أحدهما : الإسلام فقط ، وهو الأصح لقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [1] ، ولأنه أقر ببطلان المنتقل عنه وكان مقراً ببطلان الأول.

والثاني: الإسلام ؛ لأنه الحق ، أو الدين الذى كان عليه لأنه كان عليه ، فعلى هذا لا نأمره بما كان عليه.

بل نقول : لا يقبل منك إلا الإسلام ، فإن عاد إلى دينه الأول قبل.

وعن ابن أبى هريرة : أنه يجوز أن يدعى إلى أحدهما ، ويكون ذلك إخباراً عن حكم الله ، كما ندعو الحربى إلى الجزية ، ولا يقال : إنه أُمر بالمقام على الكفر ، فقد أفاد هذا أن الصحيح إذا فرَّعنا على الضعيف أنَّا لا نأمره بما نقرّه عليه من دينه الأول ، بل نأمره بغيره ونخبِرُه أنه لا يُقْبَل منه إلاَّ الإسلام.

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٨٥.

ومن قال : إنا قد نخيَّره فى الدعوة ، قال : إن ذلك إخبار لا أمر ، فقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز أمره بذلك ، فكيف بالحكم ؟!.

ونقل الشيخ ولى الدين العراقى منهم فى « شرح البهجة نظم الحاوى » عن الشيخ أبى حامد : الإجماع على أنه لا يجوز إفتاء أهل الذمة بجواز إعادة الكنيسة إذا تهدَّمت بنقضها ، غاية أمرنا إن أعادوها به تركناهم ، وأما أن نفتيهم فلا ».

هذا فى محل الكفر ، فكيف بالكفر نفسه ؟ ! فكيف بالرضى به ؟! فكيف بالإذن فيه ؟! فكيف بالأمر به ؟! فكيف بالإلزام به ؟!

فكيف بأن يكون ذلك الإلزام بالحكم الذى معناه إكراه المحكوم عليه على التزام المحكوم به بحيث لا يقدر على الانفكاك عنه ؟!.

هذا ما لا يقوله مسلم ، فضلاً عن شافعى ، بل هو كفر مضاعف ست مرات، ومن فعل ذلك كان أقرب إلى الاتهام على دين الإسلام ، لأن عِشْرة النصارى والحكم لأيتامهم يوجب الظن بأنه لا يريد أحداً يردُّ عليهم بما لا محيص لهم عنه ، ولا مهرب منه ، فلما تفاقم لممالأة بعض الأكابر له أمره ، وأعضل سرَّه وجهره ، ودلَّس على الشيخ أمين الأقصرائى الحنفى ، حتى كتب له على فتوى أنهى فيها ما أراد مما ليس فى كتابى ، ثم ذهب إليه وأراه خطه ، وكان المشار إليه ممن كتب على كتابى بتحسين ما فعلته فيه من النقل من الكتب القديمة لما قام فى التشنيع بمثل ذلك أبو العباس القدسى بممالأة ذلك الكبير أيضاً.

فخاف أن يكون بين كتابتيه تناقض وخشى عاقبة ذلك ، فأرسل إلى يسألنى أن أتَلافَى القضية.

فذهبت إليه وكان مرجع الناس إذ ذاك بالقاهرة ، فأريته ما كتبه لى وأعلمته أنه لا يناقض ما كتب لهم ؛ لأن ما صوَّروه تشنيعات لا حقائق لها ، ولا ثبات عند المكاشفة بوجه.

وكان اجتماعى به آخر يوم الخميس ثالث عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة ، وقرأت عليه تفسيرى لسورة الكوثر ، فقال : « والله لا يقدر أحد من أهل هذا الزمان أن يقول مثل هذا ».

فقلت : « فكيف يرد على من لا يقدر أن يقاربنى إن ادَّعى أحد مساواتى فى هذا ؟ فليفسر سورة من هذه السور المقاربة للكوثر ، فإن قارب ما فعلته رضيت بأن يرد على ، وإلا فهو أقل من أن أخاطبه أو يؤثّر فى كلامه ».

ثم إنى ذهبت بُكرة يوم الجمعة رابع عشرة إلى العلامة محيى الدين الكافيجى الحنفى لأريه ما كان كتبه لى عند قيام أبى العباس على كتابى ، وأشكره على أمر سمعته عنه ، وهو أنه نهاهم عن التشنيع عليه ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا كان عليهم.

فلما اجتمعت به إذا هو أصلب القائمين معى ، فقال : « لا أحتاج إلى رؤية خطى ، أنا ثابت معك ولو أدَّى الحال إلى ما عساه يؤدى إليه ».

فبينا نحن كذلك ؛ إذا ابن القطان قد جاء وكان تلميذه ، فلما جلس عاتبته ، فإذا هو ليّن جداً قد ضرس مما سمع أنى نسبته إليه مع علمه بصدقى وثباتى فيما أقوم فيه ، وعلمه بكذبه فى كل ما نسبنى إليه ، غير نقلى من الكتب القديمة على وجه لا اعتراض على فيه.

ثم قلت : « تنسبنى إلى الكفر ؟! » وكانوا قد شنعوا على بأنى أريد إشهار التوراة وإخفاء القرآن.

فبادر إلى الإنكار والحلف على أنه ما وقع منه ذلك ولا شيء منه.

ثم قال : « ولكن أنت نسبتنى إلى إحلال الخمر » ، فقلت : « دع الخمر وأخبرنى كيف حكمت بالكفر ؟ » فقال : « إنما حكمت لأطفال أهل الذمة بإرثهم من آبائهم ».

فقلت : « فهل منع حكمك الحنبلى أن يحكم بإسلامهم ؟ » قال : « نعم ». فقلت : « فهذا هو الحكم بالكفر المضاعف، وهذا لا يقوله مسلم ، وليس هو مذهب الشافعى » ، فقال الكافيجى : « ولا مذهبنا ».

فقلت : « أنا مستندى فى النقل من الكتب القديمة أئمة أهل الإسلام من الصحابة إلى عصرنا ، وأما هو فلا يقدر أن يأتى على قوله هذا بمستند فى كتاب من كتب الشافعية ، اذكر مستندك إلى أى كتاب استندت ؟ ».

فلم يقدر أن يأتى ببنت شفه ، فكُسِف بدره ، وكُشِف أمره ، ووُضِع قدره ، وخُسِف صدره ، وقُصِم ظهره.

فقلت : « كيف تفعل ما لا سند لك فيه ، وتنكر على ما سلفى فيه من الآئمة : الصحابة ومن تبعهم إلى زماننا ؟ !

ومن أعظمهم القاضى عياض فى « الشفاء » ، تكرر منه النقل عن التوراة والإنجيل والزبور.

وبلغنى أنكم تقولون عنى : إنه يقول : قال فى التوراة كذا ، مَن يعنى بفاعل قال ؟

تريدون أنه إن قيل لكم : الله. قلتم : من أين علمت ذلك ؟ وما علمتم أنه يكفى فى مثل هذا الظن ، كما فى الأحاديث القدسية التى نقلت بالآحاد ، ونقل بعضها بإسناد ضعيف ، ثم قال فيها : قال الله كذا ، بل وسائر الأحاديث التى نقلت عن النبى ﷺ كذلك ، لا سيما الأحاديث الضعيفة.

بل شُدِّد فى النقل عن النبى ﷺ ، ورخص فى النقل عن بنى إسرائيل ، كما سيأتى فى الفصول عن نص الشافعي.

وجوابى عن ذلك : أن فاعل قال مترجم الكتاب الذى أنقل منه. وعلى تقدير أن أقول : هو الله ، يلزمنى فيه ما يلزم القاضى عياض ، فمهما أجبتم عنه فهو جوابى ».

فقال : « لست كالقاضى عياض ». فقلت : « فحينئذ تريد أن تخصنى بحكم لا يكون لمن فعل فعلى.

وقيل : إنكم تنكرون نقلى عن بعض الكفرة ، وقد نقل الآئمة عنهم هذا النقل فى البخارى عن هرقل ، وابن الناطور ، وغيرهما.

وفى السير وغيرها عن الأحبار والرهبان والكهان والشياطين ، وفى التفاسير ما لا يحصى من ذلك ، فإن كنت ممن يقبل الحق ، فمثل هذا لا خفاء معه وإلا فإنْ شَّنعتَ على أنى أكتب من التوراة والإنجيل، شَّنعتُ عليك بأنك تحكم بالكفر وما معه مما نقل إليه عنى أنى قلته عنك ، والله المستعان ».

فأصلح بيننا الكافيجى ، وكان من أحسن ما وقع فى ذلك المجلس أن كلَّمه شخص من تلاميذى يَدَّعى هو أنه تلميذه أيضاً بما لم يعجبه ، فاشتاط غضباً ، وقال : « فى بعض كتب الله المنزلة : إن الله لا يغفر عقوق الأستاذين » ، فقال له : « أُذكِّرك بهذا » فبهت شيئاً ، ثم قال : « إن صح هذا ».

فكان من أعجب الأمور أن شخصاً ينكر على آخر استشهاده من الكتب القديمة على صحة دين الإسلام بما يعلم أنه فيها.

ويستشهد هو منها فى مجلس المخاصمة بما لم يره فى شيء منها ، ولا علم له به فى كتاب ، ولا هو متمسك من عُرى الصواب بوثيق من الأسباب.

بل هو منابذ لدين الإسلام ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (1) وهذا يقول : لا يغفر بعض ما دون ذلك.

وكان الأدباء من أصحابى قد صنَّفوا فى أمر هذا الحسود أشياء سموها أسماء عجيبة رمته بكل مصيبة منها : « قطع اللسان بتاريخ ابن أبى الحسن ».

ومنها : « بث الأسرار المحكية من أخبار درب القطبية ».

(1) سورة النساء – الآية : ٤٨ و١١٦.

ومنها : « تجاوب المغانى بتاريخ القسطلانى ».

ومنها : « حل العَويص فى حكم القبض من الرخيص ».

ومنها : « القول المبين فى أخبار حنينة سعد الدين ».

ومنها : « تحذير المعتدين وتقرير المفسدين بالتزوير على أولاد ابن نجم الدين».

وكل واحد من هذه الأسماء له أسرار ، تحتها أغوار وأى أغوار ، يتحدث بها السُّمَّار فى المحاضر والأسفار إذا فُسِّرت أنتن لها الجوّ المعطار ، وأظلم لسوادها ضياء النهار ، وكانت فى عدة أسفار ، فيا لها من أخبار ، ولما عجز ابن القطان عن المقاومة فى هذه المخاصمة بمحاكمة وغير محاكمة ، فيرد من حدَّته ، ووهن فى صدمته، فرجع من قومته إلى قعدته، بل نومته ، أقام شخصاً يقال له : ابن البارد، يجادل عنه ويجالد ، وهو عامى لا بصر له بعلم من العلوم ، ولا معرفة برسم من الرسوم ، ولا صنعة له فى غير الكذب.

فقال شخص من أصحابنا فى قضية له مذكورة ، شائعة بين معارفه ومشهورة ، سماها بعض الأدباء الظرفاء النجباء : « إبراز المعانى من تاريخ العمرانى ».

دع عنك أهل العلم فى أفكارهم ... واجعل حديثك فى أبى عمران

وما بعده من البيت الثانى ، المترجم بالغورانى ، فكف ذلك من غربه وأوهن من كِذبه ، على أن الأمر فيه كما قيل :

فلو أنى بليت بهاشمي ... خؤولته بنو عبد المدان

لهان على ما ألقى ولكن ... تعالوا فانظروا بمن ابتلاني

ولما انقشر به الأمر سمعه الشاميُّون ، وهم أهل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والغيرة لله ، فكتب فقيه الشاميين أقضى القضاة بدر الدين محمد بن العلامة تقى الدين أبى بكر بن قاضى شهبة الشافعى :

« الحمد لله الهادى للحق ، الحكم الصادر على الوجه المذكور غير صحيح ، لا يعبأ به ولا يلتفت إليه ولا يسع أحداً من الحكَّام تنفيذه ، ولا التعويل عليه لتضمنه قبائح تؤذن بعدم مبالاته بأمر الدين ، وانتظامه — إن شاء الله تعالى — فى سلك الخاملين.

فإنه وإن كان مذهب الشافعى ﷺ أنه لا يحكم بإسلام أولاد أهل الذمة بموت آبائهم ، فإنه لا يلزم من عدم الحكم بإسلامهم الحكم باتباعهم لآبائهم ، بل بينهما واسطة.

وهى الإعراض عنهم وتقريرهم على ما كانوا من تبعية آبائهم ، وإنما امتنع الحكم بالتبعية لآبائهم وبعدم الحكم بإسلامهم لانتفاء مقدمات إنشاء الحكم بذلك.

إذ الحكم يستدعى حاكماً ومحكوماً به ، وله وعليه ، ودعوى ملزمة للجواب، واجتماع هذه متعذر لعدم تصوُّر مدَّعٍ ، ومدَّعٍ عليه ، ومحكوم عليه.

وليس هذا فى شيء من حقوق الله التى تسمع بينة الحسبة فيها ، بل الصادر منه الحكم على الوجه المذكور مع انتفاء بعض أركان الحكم ، ومقدماته يحتاج إلى من يحتسب عليه ، فإن الظاهر من حال هذا الحاكم أن معظم قصده التوصل إلى منبع الحكم بإسلام أطفال من مات أبواه ، وهو قصد فاسد.

إذ يرجع حقيقة أمره إلى سد باب الإسلام عن الأيتام بالحكم بإسلامهم بتبعية الدار وإنقاذهم من عذاب النار ، وهو قصد فاسد لا يصدر إلاَّ من مرتكب للهوى أو مُكبٍّ على حب الرشا.

وقوله : « قصدت أن يكون كافراً ، قصدٌ قبيحٌ يقرب من الكفر ، بل هو أولى بالتكفير بمن صرح أئمتنا بتكفيره ، وهو من طلب منه كافر تلقينه كلمتى الشهادة ، فقال له : اصبر قليلاً.

فإنه يكفر بذلك ، فإنه صريح برضاه على بقائه على الكفر وأمره ببقائه عليه فى ذلك الوقت ، وإذا كفر هذا بذلك ، فقول القائل : « قصدت بالحكم أن يكون كافراً ، ومنع التوصل إلى الحكم بإسلامه ممن يراه أولى بذلك » ، وقد ارتكب بذا اللفظ محذوراً كبيراً.

فينبغى له المبادرة إلى التوبة من العودة إلى مثله ، والإتيان بالشهادتين ، فإنه قد أوقع نفسه فى ورطة عظيمة بقوله ما لا يجوز قوله ، والحكم بما لا يسوغ حكمه.

وقد شنّع قاضى القضاة شيخ الإسلام تقى الدين السبكى - رحمه الله تعالى- على من عبّر من الفقهاء بجواز إبقاء الكنائس للكفار ، وجواز ترميمها إياهم حيث تبقى لهم و يقرون عليها ، وقال : « إن المراد بإبقائها عدم منعهم من ذلك لا جوازه ، فإن الجواز حكم شرعى ، ولم يرد الشرع بجواز بناء الكنائس ولا ترميمها ولا إبقائها ».

قال : « يفرق بين الإذن لهم وعدم التعرض إليهم ، فإن إبقاء الكنائس وترميمها من جملة المعاصى التى يقرون عليها كشرب الخمر ونحوه.

ولا يقال : إن ذلك جائز لهم ، ولا ينبغى لولى الأمر أن يأذن لهم فى ذلك ، كما يأذن فى الأشياء المباحة فى الشرع ، ولو اشتروه أو استأجروا من كتبها لهم ، لم يحكم بصحته.

ولا يحل لقاضٍ ولا لغيره من الحكام أن يقول لهم : افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ، ولا يحل لأحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه ، ولو استأجروه له وترافعوا إلينا ، حكمنا ببطلان الإجارة ». انتهى.

فإذا امتنع على الحاكم الإذن لهم فى عمل ذلك لكونه معصية ، فلأن يمنع عليه الحكم بما يتضمن أكبر المعاصى ، وهو البقاء على الكفر والتصريح بأنه قصد أن يكون كافراً أولى بالامتناع وأحرى.

لا سيما عند فقد مقدمات الحكم من الأركان والشروط ، وإذا حرم على المسلمين العمل لهم فى ذلك ، لزم التحريم على الكُتَّاب والشهود كتابة مثل هذا الحكم الباطل من باب أولى.

لا سيما كتابة ما اعتاده الوراقون فى كتبهم من قوله — بعد تقدم دعوى شرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً — حكماً صحيحاً شرعياً معتبراً مرضياً ، مع العلم بأنه لم يوجد شيء من ذلك من قول الزور.

وإذا تقرر عليها صحة الحكم بما قررناه ، فالصادر لغواً يمنع من يرى الحكم بإسلام الأطفال المذكورين أن يحكم بذلك بعد استيفاء شرائط الحكم المعتبرة شرعاً. والله أعلم بالصواب ».

فلما طال الأمر أحببت أن أذكر ما يشهد بحسن صنيعى فى ردى على الأخصام فى بطلان أديانهم واستشهادى على صحة دين الإسلام بما يعتقدونه من كتبهم.

فتقوم الحجة عليهم به فى هذا الكتاب ، و كنت أولاً كتبته على وجه دون هذا، فكتب عليه صاحبى العلامة نور الدين على بن محمد المحلى الشافعى حواشى نافعة مهمة.

فأحببت أن أذكرها فى هذا التصنيف معزوة إليه ، فستراها فى مواضعها - إن شاء الله تعالى - ، ورتبته فى مقدمة وثمانية فصول وخاتمة.

المقدمة : فى بيان أن من شنّع على إنما تشنيعه لحظ نفس ، وغرض شيطاني.

والفصول : فى حسن صنيعى فى الكتاب ، وما فيه من حكمة وصواب.

الفصل الأول : فى كلام مشايخ العصر فى كتابى تقريظاً وإفتاءً.

الفصل الثانى : فى حكم النقل من الكتب القديمة لقصد التأييد لدين الإسلام.

الفصل الثالث : في أدلة ذلك.

الفصل الرابع : في شواهده ومؤيداته.

الفصل الخامس : في كلام الآئمة على الأدلة وعلى ما يتراءى أنه يخالفها.

الفصل السادس : في ذكر بعض من نقل منها من الآئمة وأعيان الأمة وذكر بعض ما نقلوه.

الفصل السابع : في أنها ، هل هي مبدلة وما المبدل منها ؟

الفصل الثامن : في أن حكم النقل عن بني إسرائيل الجواز وإن لم يثبت ذلك المنقول ، وكذا ما نقل عن غيرهم من الكفار لأن المقصود به الاستئناس بخلاف ما نستدل به في شرعنا ، فإنه العمدة في الاحتجاج للدين ، فلا بد من ثبوته.

الخاتمة : فيما يعرف بجلالة كتابي وذلك أمران :

الأول : السلامة من الأمور الشنيعة التي وقع فيها غيري من المفسرين ونزهت كتابي عنها.

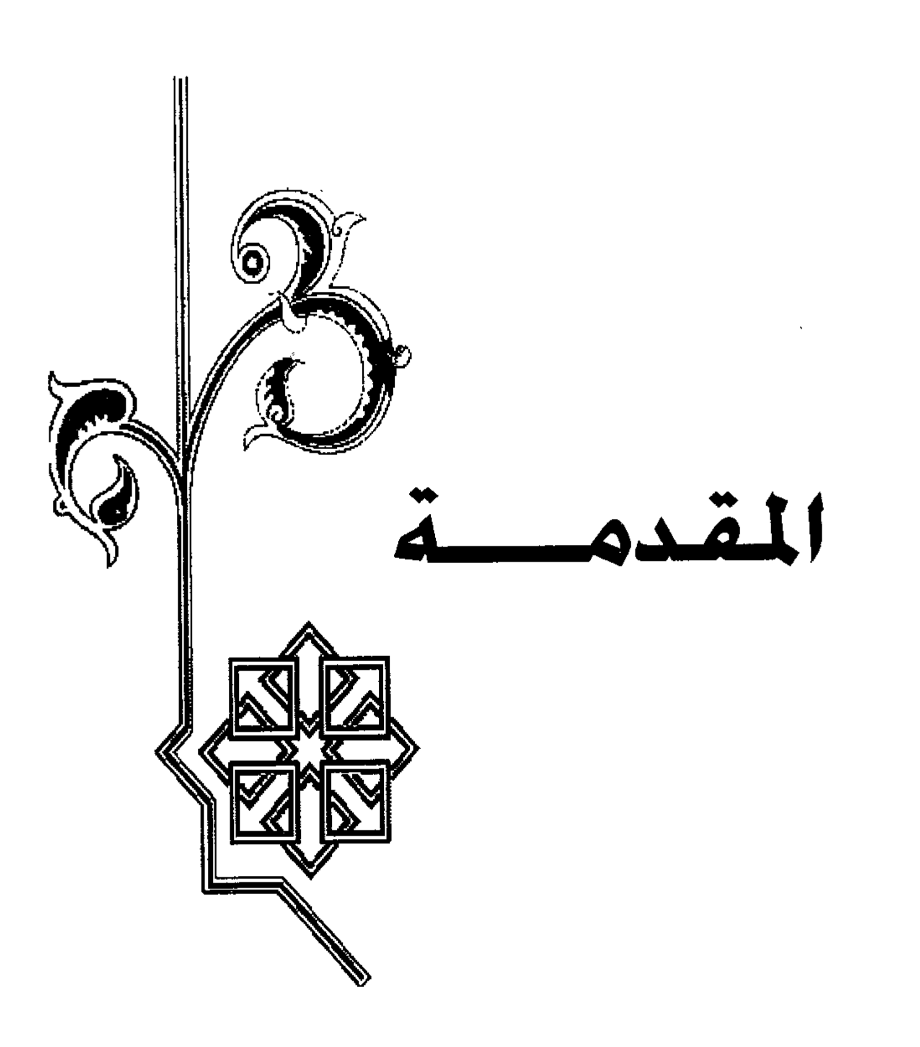
الثاني : في ذكر شيء مما يدل على تحليله بالكمال وهو قسمان :

الأول : في تفسير آيات حار في توجيهها العلماء.

الثاني : إيراد تفسير سورة الكوثر لتدل على بقيته.



المقدمـــــة



المقدمة

فى بيان أنَّ من شنَّع على إنما تشنيعه لغرض نفسانى وباعث شيطاني

وذلك أن كل من أخذ فى التشنيع على هذا الكتاب لم يشتهر أحد منهم عند الناس بديانة ، ولا أمر بمعروف ، ولا نهى عن منكر فى وقت من الأوقات ، ولا عفة ولا أمانة.

وليس له من التمكن فى الفضائل ما يفهم به مقاصد الكتاب ، ومن المعلوم أنه لا يتمكن أحد من إنكار ما لم يتقنه فهماً ويُحِطْ به علماً.

ومن الدليل أيضاً : على أن الحامل للقائمين على إنما هو الحسد : أنه لم يقم على فيه إلا شافعى [من أهل مصر] ولو كان فى الكتاب ما يُنكَر ، لساواهم أحد من أهل المذاهب.

ولو كان ما يقوله الشافعية فى ذمِّه والتشنيع عليه حقاً ، ما استكتبه العلامة قاضى الشافعية بمكة المشرفة برهان الدين بن ظهيرة المشهور بالعلم والديانة ، وكان كلما وصل إليه منه شيء يرسل إلى المستكتب له بالقاهرة .

وهو الإمام زين الدين عبد القادر بن شعبان أحد فضلاء الشافعية أيضاً ، وصلحائهم ، يحثه على إكماله ويمدح الكتاب ، وقد صار عنده الآن فى سنة ثلاث وسبعين منه إلى آخر الكهف.

وأخبرنى الشيخ زين الدين المشار إليه أنه ما أرسل إليه كتاباً قط إلا حثَّه على الإكمال ، ومدح الكتاب بما يقيم عذره فى ذلك ، فتبين حينئذ أنه إنما بهم داء الحَسَد ، إن نهيت عن بدعة أمروا بها وادَّعوا أنها حسنة وأفتوا بها ، وتعاونوا على تصنيفٍ فى ذلك لرد تصنيفى فيه ، كما فعلوا لما نهيت عن قول بعض المؤذنين

عقب أذان الصبح مُتَّصِلاً بالأذان بصوت الأذان : يا دائم المعروف ، يا كثير الخير ... الخ.

وإن بَيَّنْتُ ما تصادق به القرآن مع الكتب القديمة مُستناً فى ذلك بما شرعه الله وفعله رسوله ﷺ واقتدى به فيه الآئمة ، شنَّعوا به وملأوا الدنيا منْ التنفير بذلك عنى وعن الكتاب ، وتعاضدوا على تصنيف فى ذلك ، أخذوا فيه من كلام العلماء ما هو معلَّلٌ بعلة يدور الحكم معها أو مقيد فى موضع آخر.

غير فاهمين لإهمال القيد أو العلة لمقاصدهم ، أو معاندين لمصادرهم ومواردهم ، كما فعلوا فى التصنيف الأول ، كلُّ ذلك طلباً للترفُّع بالغض مَّمن هو عنهم بمعزلٍ.

فلا يفيدهم ذلك — إن شاء الله — إلا ضدُّ مقصودهم ، كما قال الشافعى — رحمه الله - : « من طلب الرئاسة فى غير حينها ، لم يزل فى ذلك ما بقى ».

وروى الإمام أحمد فى « المسند » ، و أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم فى « فتوح مصر » ، عن سهل بن سعد ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **اللهم لا يدركنى زمان ولا أدركه لا يتبع فيه العليم ولا يستحى فيه من الحليم ، قلوبهم قلوب الأعاجم وألسنتهم ألسنة العرب** ».

والدليل على قصدهم العناد : أنهم كثير ، ولا يقدرون أن يخرجوا ما صنَّفوه ولا ينظره أحد من غير من يتحققون أنه معهم ، وأما ما أكتبه أنا فمع الناس لا يُتحاشى من إظهاره لأحد من الناس.

فيا لله للعجب من حق معه الكثرة والقوة يغلبه باطل لا كثرة له ولا قوة ، وكانوا كلَّما طُلِبَ منهم الاجتماع مع أحدٍ من جماعتى للكلام معهم فى بيان الحق فى ذلك ، حادوا ومالوا عن ذلك وماروا ، فعلم كل ذى عقل أنهم على باطل ، لا يستندون فى قولهم ذلك إلى عقل ولا نقل.

بل لا يقول بقولهم إلا متهمٌ على دين الإسلام ، متعصِّبٌ لبعض طوائف الكفار ، فإن الذى أذكره عنهم إما لبيان مصادقته للقرآن ، ويلزم من كثير منه الرد عليهم فيه إما لبيان سوء أفهامهم أو بيان تبديلهم له ، كما سيأتى ذلك مستوفى فى آخر الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

وأقطع من ذلك كله وأوضح فى بيان الاتهام والغرض الفاسد ؛ أنهم أدّاهم الهوى إلى معارضتى فى أمر أوجب لهم التعصب لمن فضل التوراة والإنجيل على القرآن أو سواهما به ، مُروقاً من الدين وخُرقاً لسياج سنَّة سيِّد الأولين والآخرين، وذلك حين يقول :

وإن نار بالتنزيل محراب مسجد فما بار بالإنجيل هيكل بيعة

وأسفار توراة الكليم لقومه يُناجى بها الأحبار فى كل ليلة

فى قضية مهولة ، وقصة طويلة ، أذكرها — إن شاء الله [تعالى] — فى تصنيف مستقل أسميه ، : « تدمير المعارض فى تكفير ابن الفارض»، ورضوا لأنفسهم لأجل الهوى بأن يوسموا بمَيْسَم الاتحاد الذى لا يُغسل عاره ، ولا تطفأ ناره على مر الآباد ، والله الموفق [وإليه المرجع والمعاد].



الفصل الأول





الفصل الأول
فى كلام مشايخ الإسلام من أهل العصر
فى الكتاب مدحاً وإفتاءً

كتب عليه قاضى القضاة شيخ الإسلام شرف الدين يحيى بن محمد المناوى الشافعى أعلا الله درجته ، ورفع منزلته.

ومات – رحمه الله – قبل فتنة ابن الفارض (قال) بعد الخطبة ، وبعد : « فقد وقفت من هذا التأليف الحسن المستجاد ، على ما أعرب عن أن مؤلفه إمام علامة فى فنون العلم وأنه قد أحسن وأجاد ، وأظهر من مجموع حسن مجموعاً حسناً فى غاية من الصواب.

ولا يقال قد استوضح فى بعض المناسبات بما جاء من التوراة والإنجيل ، لأنه اقتدى فى ذلك بأئمة الإسلام أهل الأصول والتأصيل، كالسيّد عبد الله بن عمرو – رضى الله عنهما – فى صفة سيد الأنام ، محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، وبعده الآئمة الأعلام ، فتعين القول بالجواز على من اتضح ذلك لديه، والمنع على منْ اشتبه ذلك عليه.

فحق لهذا التأليف أن يُتلقى بالقبول ، ولا يُصْغَى فيه لقول حاسدٍ ولا عذول، والله تعالى يُبْقِى مؤلِّفَه منهلاً للواردين ، ويُدِيم النفعَ به وبعلومه للمسلمين ، فى تاسع عشر شعبان عام ثمانية وستين وثمانمائة ».

وكتب قاضى القضاة شيخ الإسلام / محب الدين محمد بن قاضى القضاة شيخ الإسلام محب الدين محمد بن الشحنة الحلبى الحنفى وثبت على نصر السنة فى فتنة أهل الإلحاد ، فأيد الله به الدين ، أسبغ الله عليه ظلاله ، وزكّى أعماله.

مشيراً إلى أسماء الكتب الثلاثة : « **نظم الدرر من تناسب الآى والسور** » ، و « **فتح الرحمن فى تناسب أجزاء القرآن** » ، و « **ترجمان القرآن ومبدى مناسبات الفرقان** » .

« الحمد لله ذى الحِكَم المتناسبة الدُرر ، والنعم المتراكبة الدِّرر ، نحمده على ما فتح به من الفيض الرحمانى ، ونشكره على ما أبدى من التناسب الترجماني.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، كلمة حق محقِّقَة للإيمان ، وقول صدق جاء به الدليل والبرهان ، وشهادة عبد أخلص لله نيته ما استطاع ، وأصفى طويَّته ، فكشف له عن مخبَّات الخدور القناع.

ونشهد أن سيد البشر محمداً عبده ورسوله الذى شرَّف به الأقطار والبقاع ، وخصَّه بنهاية الأوج ، وغاية الارتفاع صلى الله عليه وعلى آله الجائزين عن اللحاق بسماع حديثه وشريف رؤيته ، الحائزين قصب السباق ، بعزيز خدمته ، وكريم صحبته ، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد : فقد وقف العبد الفقير ، الضعيف الحقير ، على هذا المصنف العديم النظير ، المشتمل من الورد الصافى على العذب النمير ، فوجد مؤلِّفه قد جَلَّى فيه مِن أبكار أفكاره المقصوراتِ فى الخيام على الأكفاء الكرام ، من ذوى العقول والأفهام ، كُلَّ خريدةٍ بعيدةِ المرام ، على مَن قعد عن طلب المعالى ونام.

وسلك مسلكاً قَلَّ من سلكه من الفحول قبله ، وبحث بصائب فكره عن تحرير ما أورد نقله ، واستدل بقوة علمه ، وجودة فهمه ، بأدلَّةٍ برهانها قاطع ، وضياؤها ساطع ، مقتدياً بما وقع فى الكتاب المبين، من قوله تعالى : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

ولا ريب أن الاستدلال بغير المبدل مِنها من أقوى الأدلة القاطعة ، وأعظم البراهين الساطعة.

لا سيما إذا قص الله أو رسوله ذلك علينا مبيناً من غير إنكار على أنه سر لنبينا، وأى استدلال أميز وآمَزُ من كلام الله جل وعز ، وقد صرَّح أصحابنا أنَّ

(١) سورة آل عمران – الآية : ٩٣.

كلام الله القديم المصون عن التحريف والتبديل ، إن عُبِّر بالعربية فهو قرآن ، وإن عُبِّر بالعبرانية فتوراة ، وإن عُبِّر بالسريانية فإنجيل.

وأنَّ كلامه لا يختلف وإنما تختلف العبارات ، وتتفاوت الأعمال بالنية ، وإنما الأعمال بالنيات ، وهذا السيِّد عمر بن الخطاب العظيم الشأن ﷺ كان يأتى اليهود ويسمع من التوراة ، فيتعجب كيف تصدِّق ما فى القرآن ، كما رواه الطبرانى من طريق الشعبى فى غير ما مكان.

وإنما ورد النهى عن تصديق أهل الكتاب ، وتكذيبهم فيما يتطرق إليه احتمال أحد الأمرين ، لا ما ورد فى شرعنا ما يقضى بأحدهما ، فيرفع الخلاف من البين.

وقد استدل المصنف على صنيعه من الكتاب والسنة بأدلة كان المبتكِرَ لها ، والسابق إليها ، فلم أر التعرض لذكرها ومزاحمته عليها ، فالله تعالى يبقيه لإبداء الفوائد ، [ويجزيه] من ألطافه الخفية على أجمل العوائد بمنه وكرمه.

قال ذلك مرتجلاً ومشقه عجلاً فقيرُ لُطفِ الله الخفى ، محمد بن الشحنة الحنفى ، ستر الله زلله ، ورحمه وغفر له ، وكتب بتاريخ سابع عشرين شعبان المذكور.

وكتب قاضى القضاة شيخ الإسلام الشريف حسام الدين محمد ابن أبى بكر ابن الشيخ الطهطاى الحسينى المالكى الشهير بابن حُريز- ومات رحمه الله قبل فتنة أهل الاتحاد — أعلا الله مناره ، ورفع مقداره (قال) بعد الخطبة : « وبعد : فقد وقفت على جزءٍ من الكتاب الموسوم بـ « نظم الدرر من تناسب الآى والسور ».

جمع الشيخ الإمام العلامة الرُّحلة الحافظ : برهان الدين البقاعى ، شرف الله به البقاع ، ونشر من فوائده وفرائده ما تَلَذُّ به الخواطر وتتشنَّف به الأسماع ، فرأيته فريداً فى بابه ، غريباً فى إعرابه ، بما أتى عن عجمه وأعرابه ، قد غاص فى بحار العلوم ، فاستخرج منها فرائد الدرر ، وسير محاسنها فجمع منها أحاسن

الغرر ، وتتبع شوارد الملح ، فجمع منها ما شتّ ، وأرسل خيله فى حلبتها ، فحازت قصب السبق ، فتصرَّف فيها كيف شاء ، فوهن عند ذلك عضد حاسده وفيه فتّ ، أعاد الله من بركاته ، ونفعنا بصالح دعواته.

وكتب فى الخامس من شهر رمضان المعظم قدره عام ثمانية وستين ».

وكتب قاضى القضاة ناصر الدين شيخ مشايخ الإسلام عز الدين أحمد بن قاضى القضاة برهان الدين إبراهيم بن قاضى القضاة ناصر الدين نصر الله بن أحمد الكنانى العسقلانى الأصل ، المصرى الحنبلي.

أدام الله نعمته ، وفسح مدته وثبت على نصر السُنَّة فى فتنة أهل الاتحاد ، وكان من خير الأنصار والأعضاد :

وبعد : فقد وقفت من هذا التأليف العجيب ، والتصنيف الغريب على ما ذكَّرنى بما أعلمه من غزارة علم مصنفه ، وكثرة فضائله ، وحسن إدراكه ، وجودة ذكائه ، ولا يعيب حسنه ما استشهد به من الكتب القديمة.

ففى القرآن والسنة ونقل العلماء قديماً وحديثاً ما يشهد بحسن فعله، لكن لكل حسن عائب ، ونعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف.

والله تعالى يديم لجامعه البقاء ، ويطيل له فى العلو والارتقاء. وكتب فى عاشر شهر رمضان سنة ثمان وستين ».

وكتب شيخ الإسلام بركة الأنام الشيخ أمين الدين يحيى بن محمد الأقصرائى الحنفى شيخ الديار المصرية غير منازع ، أدام الله شمول الإسلام والمسلمين ببركاته ، وأعاد علينا جميعاً من صالح دعواته ، لكنه مال على أهل السنَّة فى فتنة ابن الفارض وأغنى الله — وله الحمد — عنه ، وما ضرَّ إلا نفسه :

« وبعد : فقد شرفت بوقوفى على مواضع من المؤلف البديع المتوَّج بـ « نظم الدرر من تناسب الآى و السور » ، تصنيف سيدنا ومولانا الإمام العلامة،الحبر

الفهامة ، المدقق المحقق ، ذى التآليف الرفيعة فى الأنواع ، فتوحاً من رب الأرباب ، المستغنى عن الإطناب فى الألقاب ، خالصة المتقدمين ، ونخبة الآئمة المتأخرين ، زاده الله علماً وعملاً ، دلتنى على علو درجته فى أنواع العلوم وأصنافها ، وبراعته فيها وكفايته لطلابها وأُلاّفها.

وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ، وعطايا ربانية ، فلا يبعد أن يفتح الله على بعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ومن نظر فى مؤلَّفه بعين الإنصاف ، وترك الاعتساف ، علم مقدار ما حازه من قصبات السباق فى مضمار التحقيق والتدقيق ، وما نقله من كلام المخالف وأدلته ، لفوائد كثيرة منها : لردها والإلزام بها ، وتبيين ما انغلق عليهم منها ، ولعدم فهمهم لها لقصور نظرهم ، وسوء اعتبارهم لما يتعلق بذلك ، وربما يظهر من ذلك مطابقتها للشريعة المطهرة ، من أعظم الدلائل على براعته فى العلوم ، وقد وقع ذكر دلائلهم لما ذكر فى الكتاب والسنة الشريفة.

ولم تزل الكتب الكلامية مشحونة بدلائل المخالفين المعاندين لما ذكر من الأمور وغير ذلك من العلوم ، ولا ينكر ذلك إلا معاند غير ناظر لطريق الصواب ، والله يجعل ما قاساه فى تأليفه خالصاً لوجهه موجباً للفوز لديه إنه البر الجواد ، المتفضل على جميع العباد. وكتب سادس عشر شهر رمضان سنة ثمان وستين وثمانمائة ».

وكتب الإمام العلامة الشيخ عضد الدين عبد الرحمن بن الإمام العلامة نادرة زمانه الشيخ يحيى بن الإمام العلامة سيف الدين سيف السيرامى ، ثم المصرى الحنفى شيخ البرقوقية بارك الله فى حياته للإسلام ، وأدام كونه ملاذاً للخاص والعام ، وكان فى فتنة ابن الفارض ساكتاً .

وبعد : فقد وقفت على مواضع من المؤلَّف الذى فاز - كمؤلِّفه - بالقدح المعلى فى رتب الكمال ، واشتهر كمصنفه بالتفوُّق على الأكفاء والأمثال ، وإنه

لأرفع قدراً من أن يفتقر إلى تعريف أو أن يتوقَّف ظهور مزيته على تكلُّف إطراء وتوصيف.

فلا زال عَلَمُ مصنِّفه مرفوعاً أبداً، وبناء فضله منصوباً بخفض العدا، بتاريخ سابع عشر شهر رمضان سنة ثمان وستين وثمانمائة ».

وكتب الإمام العالم العلامة محى الدين محمد بن سليمان الكافيجى الحنفى شدّا الله به أزر الدين، وأدام كونه ملاذاً للمسلمين، ثم كان كالأمين فى فتنة ابن الفارض :

« الحمد لله الذى جعل العلماء ورثة الأنبياء، وبعث رسوله أفضل الرسل والأصفياء صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه النجباء الأتقياء. وبعد : فأقول هذه مقالة منوطة بأمور مقصودة هاهنا :

الأمر الأول : أن تأليف الكتب مشروع لقول الله تعالى : ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [1]، ولقول النبى ﷺ : « **ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن** » [2].

ولدلائل أخر محرَّرة فى موضعها.

الأمر الثانى : أن نقل الأقوال والأخبار المشتملة على العبرة والعظة جائز شرعاً، سواء كانت الأقوال معلومة الصدق أو لا.

أما نقل الأقوال المعلومة الصدق، فلا غنى عنها لغاية ماسّ الحاجة إلى معرفتها.

وأما نقل الأقوال غير المعلومة الصدق، فليزداد ظهور الأقوال المعلومة الصدق، المخالفة إياها فى موجبها ومقتضاها بسبب الاطلاع على بطلانها، إما فى الحال، وإما فى الاستقبال.

---

(١) سورة الكهف – الآية : ٤٦.

(٢) رواه أحمد والحاكم.

ولما تقرر فى العلوم أن الأشياء تتبين بالأضداد ، وللاحتراز بذلك عن الوقوع فى الورطة والفساد ، ونظير ذلك معرفة السموم وسائر الأمور الضارة ، قال الشاعر :

عرفتُ الشرَّ لا للشّر لكن لتوقيه
ومن لم يعرف الشر من الناس يقع فيه

ولأجل هذا ، قال العلماء المحققون : جلب جميع المنافع ليس بواجب بالاتفاق ، ودفع المفاسد واجب بالاتفاق ، وصداقه عموم حاسّة اللمس جميع أعماق البدن سوى الكبد من بين الحواس دون غيرها من الحواس على ما فُصِّل فى موضعه.

ألا ترى أن العلماء من الفقهاء وغيرهم ينقلون فى مصنفاتهم المذاهب المختلفة ، والآراء المناقض بعضها لبعض ، سواء كانت حقة أو باطلة ، يشهد بذلك من يطالعها ويفهمها.

الأمر الثالث : أن نقل شيء من التوراة والإنجيل وغيرهما ، يجوز فى التأليفات فى هذا الزمان ، لغرض من الأغراض المعتبرة كالاعتبار والاتعاظ ، وإن لم يجز الاستدلال بها على الأحكام والأصول ، على ما نص به العلماء فى الكتب ، ونظير ذلك خبر المستور الذى لم يظهر قبوله ولا رده ، فيجوز العمل به وإن لم يجب به.

وقريب من هذا قول الحنفيين : شريعة من قبلنا هى شريعتنا ابتداء ، إذا حكيت لنا بلا إنكار عليها ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [1] الآية.

والحاصل أن نقل سِفر من أسفار التوراة والإنجيل وغيرهما على ما ذكرنا جائز شرعاً ، لا شبهة قادحة فيه ، وإن كانت منقدحة فى الأوهام ، ومعلوم عندك

(١) سورة المائدة – الآية : ٤٥.

أن الاعتبار لها بالإجماع على ما حُرِّر فى أصول الفقه ، فكيف وقد روى فى الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** »[1].

وقال أهل التحقيق من المحدثين فى بيان هذا الحديث : المراد منه ها هنا هو التحديث عنهم بالقصص والحكايات ، لأن ذلك عبرة وعظة لأولى الألباب.

وأما النهى الوارد عن كتابة التوراة والإنجيل ، ففيما عدا القصص والأخبار، فحصل الجمع والتوفيق بينهما على ما تسمع وترى. هذا وقد قيل : كان النهى عنها قبل اشتهار شأن القرآن ، حذراً من الالتباس والاشتباه.

ولأجل هذا نهى عن كتابة الحديث قبل اشتهاره ، فلما اشتهر شأنه أى اشتهار رُخِّص فيها ، وكذا الأمر الذى نحن بصدده.

وقال البيضاوى فى تفسير قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا**﴾[2] : « مثّل فى الإنجيل غل الصدر بالنخالة ، والقلوب القاسية بالحصاة ، ومخاطبة السفهاء بإثارة الزنابير ».

ومثل هذا) وقع كثيراً فى سائر كتب التفاسير كـ : « الكشاف » للزمخشرى و« التفسير الكبير » للإمام الرازى ، وفى كتب الحديث ، كـ : « صحيح البخارى » وغيره أيضاً.

وفى / كتب الكلام كـ : « الصحائف » و« المواقف » وغيرهما ، وفى كتب أصول الفقه كالبزدوى وغيره أيضاً ، يشهد بذلك كله من يطالعها ويتأمل فيها.

ولقد ذكر فى علم التاريخ أن القصص والأخبار الغريبة كقصة عوج بن عنق وغيرها يجوز كتابتها وحكايتها ، وإن كانت غير معلومة الحال لتضمنها عبرة

(١) رواه البخاري.

(٢) سورة البقرة – الآية : ٢٦.

وعظة ومصالح لقول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [1].

ولما اشتهر عند الناس أن ما لا يدرك كلّه لا يترك كلّه ، فإن العلم بالبعض خير من الجهل بالكل. قال الله تعالى : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [2]. ومن ها هنا نشأ قول من قال :

فكل إنسان سوى ما استدركوا يؤخذ من كلامه ويترك

الأمر الرابع : أن نقل القصص والأخبار من التوراة وغيرها ، قد شاع بين الناس شيوعاً لا خفاء فيه ، فقد حلَّ محلَّ الإجماع السكوتى ، ولهذا وقع كثيراً فى كتب السلف بلا إنكار عليه ، كما وقع فى هذا العصر فى هذا التأليف المسمى بـ « **نظم الدرر من تناسب الآى والسور** » على ما حرَّرنا فيما مرَّ.

فإن قلت : فكيف تقبل هذه الدعوى منك ها هنا ، وقد ذكر فى بعض كتب علم الكلام أن الكتب السماوية قد نسخت تلاوتها وكتابتها؟

قلت : لا استبعاد ها هنا على ما ذكرنا فيما قبل من التفصيل والتحرير ، فيحمل ما ذكرنا ها هنا على نسخ كتابة التوراة الخالية عن الدلالة عليها ، فحصل الجمع بينهما على ما ترى.

وأنت تعلم أن العمدة والمدار فى أمثال هذا ، إنما هو قول الفقهاء المحققين لا قول المتكلمين لما تقرر أن صاحب البيت أدرى بما فيه ، كما تعلم أن نسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز كصوم عاشوراء ، فإنه جائز شرعاً وإن نسخ وجوبه ، وتعلم أيضاً أن المثبت أولى من النافي.

الأمر الخامس : إن هذا الكتاب : كتاب « نظم الدرر » ، لهو كتاب عظيم الشأن ، ساطع البيان ، ومؤسس بحسن الترتيب ، وجودة النظام على أحسن جواهر القواعد ، مرصَّع بأنواع فوائد الفوائد والعوائد ، وأنه بحر لا تنقضى

---

(١) سورة يوسف – الآية : ١١١.

(٢) سورة طه – الآية : ١١٤.

عجائبه ، ولا تنتهى غرائبه ، وموصوف بما تراه دائرة الضبط والبيان وعطية من عطايا الجواد الرحمن. شعر :

كتائــــب فى سرائــــره سرور ... مُنَاجيــه مِــنْ الأحــزان نــاج
وكــم معنــىً بــديع تحــت لفــظٍ ... هنــاك تزاوجــا كــل ازدواج

ولقد تأمل العبد الفقير فيه حق التأمل كما ينبغى فى مواضع كثيرة [منه] فوجده ممتلئاً بأجناس درر نفيسة ، منظومة متناسبة غالية ، ومتموجاً بأصناف فصوص لامعة غالية ، ومناسباً صدره عجزه ، ومقروناً بلطائف دقائق المعانى والفحوى مع رعاية السباق والسياق ، ولأجل هذا صار مثلاً مشهوراً فى البلدان والآفاق.

ما عام أحد من الفضلاء والعلماء فى بحره سوى العالم العلامة ، والبحر الفهامة ، الفائق على الأقران ، أفصح من سحبان فى البيان ، الألمعى العظامى العصامى بديع الزمان ، وقّاد الذهن ، نقّاد الطبع ، الأصمعى ، منحة الرحمن ، الرُّحلة فى الرواية.

العمدة فى الدراية ، إمام الهدى ، نور التقى ، شمس الضحى ، زين الورى ، فلك العُلى ، وهو المستحق للمدحة بالوصف الجميل ، وعلى جهة التعظيم والتبجيل ، وأنشدت فيه :

وليس يزيد الشمس نوراً وبهجة ... إطالة ذى وصف وإكثار مادح

وأنشدت فيه :

وإنى لا أستطع كنه صفاتــــه ... ولــو أن أعضائى جميعاً تكــلّمُ

وأقول : لا شك أن قول من قال :

هيهات لا يأتى الزمان بمثلــه ... إن الزمان بمثلــه لبخيــل

لصادق فى حقه حقاً ، وكذلك قول من قال :

ويا من لديـه أن كل امرءٍ لـه   نظير وإن حاز الفضائل هل لـه

ونسبة جميع ما ذكرته فى تعداد مناقبه ومحاسنه وفضائله إلى ما لم يذكر من سائر كمالاته الجمّة ، أقل من نسبة قطرة إلى قطرات البحر المحيط.

فانظر إلى نظرى إليك فإنه   عنوان ما أخفيت فى أحشائي

يعنى بذلك كلّه : الشيخ الإمام الهمام ، شرف السلف ، خير الخلف ، المدرس المؤلِّف ، المفتى برهان الدين أبو الحسن إبراهيم الشهير بالبقاعى خوَّله الله تعالى بالأبقيين : الذكر الجميل فى الأولى ، والأجر الجزيل فى الأخرى.

ولولا الخوف من سآمة الخواطر بالإسهاب لأوردنا ها هنا أساليب عجيبة ، ومعانى نفسية غريبة.

وكتب يوم السبت العشرين من شهر رمضان سنة ثمان وستين ».

وكتب الإمام العلامة الصالح تقى الدين محمد بن الشيخ الإمام العلامة كمال الدين محمد الشمنى الحنفى أدام الله النفع للمسلمين بعلومه ، و الهنا للعالمين بالورود فى بحور فهومه ، وأعلا مناره ، وجعل النجاح والفلاح فى الدارين داره ، بعد الخطبة البديعة – ومات رحمه الله قبل الفتنة – :

« وبعد : فقد وقفت على هذا المصنَّف المعظَّم ، والجوهر المنظَّم ، فإذا هو من الحُسنْ فى غاية ، ومن التحقيق والتدقيق فى نهاية ، لم تكتحل عين بمثاله ، ولا نسج ناسج على منواله ، وكيف لا ومؤلفه قد حوى الفنون النقلية والعقلية ، والعلوم الشرعية الأصلية والفرعية ، عالم عامل ، سالك كامل ، حافظ ضابط ، مجاهد مرابط.

نفع الله به ذوى الحاجات والطلاب ، وفتح لنا وله من الخير الأبواب ، ونفعنا بدعواته ، وأعاد علينا من بركاته ، والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وكتب فى خامس عشرين شهر رمضان سنة ثمان وستين وثمانمائة ».

وكتب العلامة الشيخ تقى الدين أبو بكر بن محمد بن شادى الحصنى الشافعى ، بارك الله فى حياته للمسلمين ، وأدام كونه ملاذاً للطالبين ، الخطبة البليغة - ثم مال مع أنصار ابن الفارض - :

« وبعد : فقد وقفت على المجلد الرابع لـ « المناسبات » ، فرأيته مشتملاً على بدائع الآيات ، محتوياً على فنون من الحجج و البينات ، وهو مع وجازة لفظه حاو لمنتخب كل مديد وبسيط ، جامع لخلاصة كل وجيز ووسيط ، مطلع على زبدة مطالب هى نتائج أنظار المتقدمين ، مظهر لنخب مباحث هى أبكار أفكار المتأخرين.

فهو بحر محيط بغرر درر الدقائق ، وكنز أودع فيه نقود الحقائق ، ألفاظه معادن جواهر المطالب الشرعية ، وحروفه أكمام أزاهير النكات اللفظية ، ففى لفظ منه روض من المنى ، وفى كل سطر منه عِقد من الدر ، فلله درّ مؤلفه قد أبرز ذخائر العلوم والمعارف ، واقتلد الأناسى من عيون اللطائف ، وسلك منهاجاً بديعاً فى كشف أسرار التحقيق ، واستولى على الأمد الأقصى من رفع منار التدقيق ، أظهر غرائب مناسبات ما مستها أيدى الأفكار ، وعجائب نكات ما فتق رتقها أذهان أولى الأبصار ، فجزاه الله أفضل الجزاء ، وجعل له فى الدارين أطيب الثناء. وكتب فى عاشر شوال ثمان وستين وثمانمائة ».

وكتب العلامة المفتى المحقق ،نجم الدين محمد بن قاضى عجلوان الشافعى، قد حوى من تفسيرى مجلدين من أوله ، فرآهما العلامة قاضى القضاة جمال الدين يوسف ابن العلامة قاضى القضاة شهاب الدين أحمد الباعونى الشافعى قاضى دمشق.

فزاد إعجابه بأمره ، وكتب مما استخفّه من الطرب ما أحضره إلى ولده الفاضل بهاء الدين بعد موت أبيه عند انتقالى إلى دمشق سنة ثمانين. وصورة ما كتبه :

« أما بعد حَمْدِ الله الذى أظهر لسان ما خفى من وجوه إعجاز كتابه العزيز

برهاناً مبيناً وأعجز فصحاء الأعصار ، وبلغاء الأقطار لتناسبه وتناسقه عن الإتيان بآية من مثله يقيناً ، وأَثَارَ هِمَمَ علماء كل عصر لاستنباط علومه التى لا تتناهى ، وأرشدها إلى بيان ما خفى من لطائفه بحسب ما منحها من الاستعداد وآتاها ، وجعل الاهتمام بكشف غوامضه إلى رضاه من أعظم الوسائل ، وهيَّأ للأجير من أهل نهايته اقتناص ما لم تَحُمْ عليه أفكار الأوائل ؛ ليعلم أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وتبلو السيئة الكل ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، والصلاة والسلام الأعمّين الأشملين الأكملين على سيدنا ومولانا محمد الذى شرّف بوطء قدميه البقاع ، وشَنَّفَ بدرر كَلِمِهِ الأسماع.

وبعثه للعالمين بشيراً ونذيراً وأيَّده بالمعجزات التى لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ، وعلى آله وصحبه الذين وفّقهم لفهم كتابه ، وفقّههم فى استنباط أحكام خطابه ، وأرشدهم إلى فهم حقائقه ، وكشف غوامضه ودقائقه ، صلاة دائمة ما رُقِمت الفوائد فى الطروس واقتُطفت ثمرات العوائد مما أودعه الإلهام فى رياض الأفهام من العروس ونُظِمَتْ درر تناسب الآيات و السور.

فأزرت بجواهر عقد العروس ، فقد وقف العبد الضعيف على مواضع من الجزء الأول من هذا التأليف الشريف المرسوم بـ « نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور » ، الزاهرة نجومه ، الباهرة علومه ، المشرقة أضواء المغدقة أَنْوَاؤُه ، البديع أسلوبه ، البعيد على من رام إدراك شأوه مطلوبُه ، فسّر منه فى رياض مدهشة ، وورد من علومه مناهل للقلوب منعشة ، واقتبس منه فوائد لا سبيل إلى اقتباسها من سواه ، واقتنص منه فرائد شهدت لمؤلفه أنه جمع الفضل وحواه ، وأحسن الانتقاء والاختيار. وحاز قصب السبق فى هذا المضمار.

فلله درّه من عالم نَوَّرَ الله بصره وبصيرته ، وقدّس سِرَّهُ وسِيرته ، وفَجَّرَ ينابيع الحكمة من قلبه ، وأجرى على لسانه وقلمه منائح فضل ربه.

لقد أبرز من كتابه هذا روضاً أنقاً لم يُوطأ بخف ولا حافر ، وبحراً مديداً عجائبه وافٍ وبسيط غرائبه وافر ، وبدراً نور كماله فى ظُلَمِ المشكلات سار ،

وجلّى عرائسَ فوائدَ كأنهن الياقوت والمرجان ، وأبكار معانٍ لم يطمثهن إنسٌ قبله ولا جان ، وبيَّن وجوه مناسبات كانت العقول عن إدراكها بمعزل ، ونَـزَّل فَهْمَـهُ الصائب بمكَّة ظهورها ، إذا نزلَت الأفهام من بَيْـداءِ حقائقهـا بعـد منـزل ، فـلا نسى الله له هذا الفضل الجليل ، والقصد الجميل ، وجازاه على [مكابدة] تحريره وتقريره بالثواب الجزيل ، والقصد الجميل ، وجازاه وأناله من سـعادة الـدارين ما يؤمله ويرجوه ، وبيّض وجهه يوم العرض حـين يفـوز لأهـل التقـى ببيـاض الوجوه.

لقد سلك فى تصنيفه وترصيفه مسلكاً حسناً ، وقلَّـد أهـل العـصر بترتيبـه وتهذيبه متساوياً ، استجلب صالح أدعيـتهم وأدعيـة مـن بعـدهم سراً وعلنـاً ، وقرَّب إلى أفهامهم غوامض بعيدة المنال ، على نكت لم تخطر مـنهم ببـال ، وفـتح لهم أبواب معارف كانت قد تكاثفت عليها الأقفال .

ولقد أخذ والله بِجَامِعِ قلبى حين تأمَّلت منـه مـا تأمَّلـتُ ، وتأسَّـفت لعـدم تمكُّنى من استيعاب مطالعته وتأمله ، وودت لـو اتَّخذتـه سـميراً مـدة حيـاتى ، واستغرقت فى مطالعته جميع أوقاتى ، وماذا عسى أن أمدح به مُصَنَّفَه بعد إبـرازه مثل هذا الكتاب المدهش للعقول والألباب.

وترجمة السادة العلماء والأعلام ، أئمة العصر ومـشايخ الإسـلام — نـوَّر الله ظلمة الإشكال بنور علومهم ، ورسم حقائق الأشياء فى مرآئى فهومهم ، وأطرأ دعائم الإسلام بطول حياتهم ، وأعاد على الوجود من بركاتهم — بما دلَّ على أنَّـه علاَّمة زمانه ، وفريد أقرانه ، وأنَّ كتابه هـذا نخبـة الأفكـار ، ونزهـة الأبـصار ، ويتيمة هذا العصر ، بل وغيره من الأعصار ، والالتفات حينئذٍ إلى من عاب هذا التأليف الجليل بما اشتمل عليه من الاستطراد إلى حكاية بعض الكلمات التـوراة والإنجيل.

فإنَّ قَصْدَ مُؤَلِّفِه بحمد الله فى ذلك جميل ، وكان المعترض — سامَحَهُ الله وعفـا عنه ونوَّر قلبه بنزع الحسد منه — اغترَّ بما ذكره العلاَّمـة الزركـشى — تغمـده الله برحمته — من نقل الإجماع على عدم جواز الاشتغال بكتـابتهما ونظرهمـا مـستدلاً

بغضبه ﷺ من سيِّدنا عمر رضى الله عنه حين رأى معه صحيفة فيها شيءٌ من التوراة ، وقال : « **لو كان موسى حيّاً ما وسعه إلا اتِّباعى** ».

وفيما ادَّعاه من نقل الإجماع على هذا الحكم ، والاستدلال له نظرٌ ظاهرٌ أوضحه شيخ الإسلام ابن حجر - تغمَّده الله برحمته - أتمَّ إيضاح ، حاصله : أنه كيف يدَّعى الإجماع على التحريم والحكم فى المسألة مبنى على أنَّ التبديل حصل فى اللفظ والمعنى ، أو فى المعنى فقط كما جنح إليه البخارى - رحمه الله.

وهل حصل فى كلها أو فى بعضها ؟ وفى ذلك كله خلافٌ مشهورٌ ، لا يستقيم معه دعوى الإجماع ، ثم الحديث المستدلُّ به قد ورد من طرقٍ كثيرة ، كلها ضعيفة ، لكن مجموعها يدلُّ على أن لها أصلاً ، وإن صحَّ فهو معارض بالأدلة المقتضية للجواز .

قال: « والذى يظهر أنَّ كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم ، إذ لا حجة فى لفظ الغضب على التحريم ، فإنه ﷺ قد يغضب للمكروه ، ومن فِعْلِ خِلافِ الأولى.

إذا صدر ممن لا يليق به ذلك ، كغضبِه ﷺ من تطويل معاذ رضى الله عنه صلاة الصبح بالقراءة ، ثم قال : « والأولى التفرقة بين من لم يتمكَّن ويصير من الراسخين فى الإيمان ، فلا يجوز له النظر فى شيءٍ من ذلك بخلاف الراسخ ، فيجوز له ذلك سيما عند الاحتياج إليه ». انتهى ملخصاً من معنى كلامه.

وأنت إذا تأمَّلت حديث سيدنا عمر المسْتَدَلّ به للمنع ، وحديثَ عبد الله بن عمرو المقتضِي للجواز ، ظهر لك إمكان الجمع بينهما : بأن حديث عمر رضى الله عنه محمولٌ على اشتمال الصحيفة المنصوب بسببها على شيءٍ من أحكام تلك الشريعة ، فيحتمل أن يكون غضبه ﷺ لأحد أمرين :

إما لأن التبديل إنما حصل غالباً فى الأحكام بخلاف القصص ونحوه.

وإمَّا لأن تلك الشريعة قد نسخت بشريعته ﷺ ، فلا يليقُ الاشتغال بالمنسوخ عن الناسخ ، وهذا الاحتمال أقرب ويدلُّ عليه قوله ﷺ حالة الغضب : « **لو كان موسى حيّاً ما وسعه إلا اتباعى** » وذلك أن شريعته منسوخة بشريعة نبيِّنا ﷺ.

وأما حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، ففيه أنَّ الذى كان يقصده ما يتعلَّق بصفاته ﷺ الشاهدة بنبوَّته ، ليستدلَّ بذلك على أهل الكتاب ، ويقطع به حجَّتهم الدَّاحضة ، ويظهر مكابرتهم فى الأمور الواضحة.

وبهذا يتَّضح أن باب الاعتراض على هذا التأليف الشريف مسدودٌ، وكلام من زعم خلاف ذلك مردودٌ ، والله المسئول أن يُطهِّر من الغلِّ والحسد قلوبنا ، ويبلِّغنا من توفيقه مطلوبنا ، ويجعل هذا التأليف المبارك خالصاً لوجهه الكريم ، ويجعل جائزة مؤلفه على تنقيحه وتوضيحه جنَّات النعيم ، ويختم لنا وله بخيرٍ فى عافية ، إنه هو التواب الرحيم.

قال ذلك وكتب فقير عفو الله عز وجل يوسف بن أحمد الباعُونى الشافعى ، غفر الله ذَلَلَه ، وأصلح خَلَلَهُ ، وختم بالحُسنى عمله ، فى ثامن شهر الله المحرم الحرام سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة ، حامداً لله على نواله ، مصلِّياً على سيِّدنا محمدٍ وصحبه وسلَّم ».

وأدل من ذلك على عظمة هذا الكتاب ، وما هو عليه من كثرة الفوائد ، والتعدد فى الصواب : ما كتبه عالم الحجاز وصالحه ، الإمام العالم العلاَّمة المفنن القدوة برهان الدين إبراهيم بن ظُهيرة المخزومى المكى الشافعى قاضى الشافعية بمكة المشرفة وناظر الحرم بها يحثُّ على إكمال انتساخه له بعد أن أرسل إلى القاهرة إلى صديقه العلامة الصالح زين الدين عبد القادر بن شعبان ، أحد مشايخ الشافعية ليستكتبه له ، وصرف على ما وصل إليه منه إلى الآن أكثر من خمسة وعشرين ديناراً ، ولما استكتب له منه الجزء الأول وأرسله إليه كان شديد الحثِّ على طلب إكماله ، أخبرنى أنه ما أرسل إليه بعد ذلك كتاباً إلا وفيه الحثُّ الشديد على الاستعجال بالإكمال ، فمن ذلك أنه قال :

« العبد يطلب كذا وكذا ، والاجتهاد على كتاب سيِّدنا الإمام العلامة المحقِّق برهان الدين البقاعى ، أدام الله على المسلمين ظِلَّه ، فإن المملوك بالأشواق إليه إلى الغاية ، وكلَّما طالع فيه ازداد شوقاً إلى إكماله، فإنَّ هذا كتاب يتجدَّد عندى محاسنه كلما طالعت فيه قليلاً ، ولا يعلم مقداره إلا القليلُ من الناس ، لما اشتمل عليه من مزيد العلم والتحقيق.

ولقد أتعب نفسه فيه جزاه الله خيراً ، ويحقُّ لمثله أن يتبجَّح بمثلـه ، وأن هـذا الكتاب لذِكرٌ له فى الدنيا والآخرة إن شاء الله ، ولقد -والله- وقع عندى الموقـع إلى الغاية وهو فى ازدياد مقام عندى ، ولا أقول هذا على وجه المداهنـة وإرضـاء خاطره ، لا والله بل هو الحقّ الذى لا ريب فيه ، ويجب على كلِّ ذى لبِّ اعتقاده، اللهم افسح فى مدَّة مؤلِّفه آمين: وسَطَّرتُ والخـواطرُ فى غايـة الـشغل بـما يلقـاه المملوك من التعب والنصب ، والاشتغال بـأمور النـاس المختلفـة عقـولهم وبـما يرتكب الحساد من الاختلاق والله المستعان ».

ولما جهَّز له الجزء الثانى وهو إلى آخر سورة النحل فى قطع كامـل الـشامى ، أرسل فى ربيع الآخر سنة ثلاثٍ وسبعين كتاباً فى أمر مهم جداً بحيث أن الكتاب نحو مائة سطر ، لم يذكر فيه شيئاً من احتياجه سوى الأمر المذكور لشدَّة اهتمامـه به.

ثم حثَّ على إكمال الكتـاب بقولـه : « الله ، الله فى كتـاب « المناسـبات» فإنـه الكتاب الذى يُثَابَرُ على تحصيله ، ويُرحَل إليه وإلى مؤلِّفِه ، أبقاه الله للمـسلمين ، وهل ينكر ضوء الشمس إلا أعمى البصر و البصيرة؟!!».

« ووصل الجزء الثالث من « المناسبات » الذى هو من الأعمال الـصالحات ، وكان المملوك له متشوفاً ، وإليه متلفتاً ، إذ هو الماء العِدُّ ، وواسطة العِقد ، ونخبة الدهور ، والمعوَّل عليه فى مشكلات الأمور ، فكم فيه من آيات بيِّنات ، وجواهر باديات وخفيات ، لقد مارسته ولامسته فوجدتُه حسن اللمس ، ورأيت غداً فيه أفضل من اليوم ، ويومى فيه أفضل من الأمس.

وما أحسن الاقتداء بمن قال : وجَّهت وجهى لله بعد انتقاله عـن الكوكـب إلى الشمس ، دقائقه معيار الأفكار ، ومضماره لا تسلم فيه الجياد من العثار ، مَن وقف عليه حقَّ الوقوف ، واستعمل الإنـصاف والمعـروف ، علـم قـوة تَـصَرُّفِ مصنِّفه ، وحُسْن إيراده المعانى ، وعَدَم تكلُّفه.

فلذلك اختلفت المقامات لديه والأفهام ، فلا سبيل إلى أن يقال لما فيه : رمية من غير رام ، خصوصياته كعدد الرمل إكثاراً ، والقطر إدراراً ، يحق لكـل أحـدٍ

إشاعة ذكره ، والتنويه بشأنه وأمره ، جزى الله مؤلِّفه خيراً وأجزل له أجرا.

وأما حال الحسَّاد ممن يبغى فى تصرفه الفساد الماضِين والباقين ، فقد بنوا تصرُّفهم على أقبح الأمور واستعملوا القبيح فى طرقهم وغرَّهم بالله الغرور ، وارتكبوا من الأمور المزرية بهم ما هو عند الله عظيم ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [1] وهو الجدير بقوله :

لقد آسف الأعداء مجد ابن يوسف
وذو النقص فى الدنيا بذى الفضل مولع

وبقوله :

وإذا أتتك مذمَّتى من ناقص
فهى الشهادة لى بأنى كامل [2]

ولا عجب أن يوزن الواحد بالورى ، ولهذا قيل : كل الصيد فى جوف الفَرَاء، والله تعالى يبقيه لإيضاح المشكلات ، ودفع الشبهات المعضلات ».

وقال الشيخ شهاب الدين أحمد الأشمومى الدمياطى الشافعى :

عليه من الله العظيم جلاله　　وبرهانه سيفٌ من الله مسلول
أبان به إعجاز نظم كتابه　　فراح دم الشانى به وهو مطلول

وكان فى سنة ثلاث وسبعين بشيءٍ من فهم فى شيءٍ من العلم ، فكان عريقاً فى الجهل ، والجاهلون لأهل العلم أعداء ، لا سيما ورآنى أُفَضِّلُ عليه من يعتقد لكبر سنِّه أنه دونه فى علمه ، كما هو دأب من يغلط فى نفسه من أهل كثافة الطباع، من السفلة الرعاع ، فكان يشنِّع على بأنى نقلت فى الكتاب المذكور من التوراة والإنجيل على وجهٍ ذِكرُه منكَر ، لا يفعله مسلم ، فى صورة استفتاء صوَّره وكذبه واختلقه وزوَّره.

---

(١) سورة الملك – الآية : ٢٢.

(٢) فى الأصل : فاضل.

فكان الناس يتعجَّبون من ذلك ولا سيما من كان رافقنى فى الطلب، فكان يحلف أن الأمر على ما ذكر ، فيُفتى له على ما يقتضيه السؤال ، والحال فى أمره على ما قلت غير مرة : إنه متى رفع الكذب لم يبق له كلامٌ يقوله فى ، وزال ما بينى وبينه بحذافيره.

ولم يزل أمره على ما ذكرت إلى أن قدَّر الله أن العلامة فخر الدين المقسى سأل شخصاً من تلامذتى يقرأ عليه عن ذلك على وجهٍ منكر ، فغضب ذلك التلميذ وهو العلامة نور الدين المحلى ، ورمى إليه محفظته وحلف أنه لا يُخرِج ما فيها من كتابى إلا هو.

فأخرج ما فيها وكان من آل عمران ، وكان فيه موضعٌ من التوراة ، فطالع ذلك الكراس ، فعظم خجله وأرسل إلى يعتذر وقال :

« أشتهى أن أجْبُر ما كتبت بشيءٍ أكتبه أُبين فيه حقيقة الحال ، وأضبط على هذا المختلق ما قاله ليُدعى عليه به ». فأرسلت إليه سؤالاً صورته : فى شخصٍ صنَّف كتاباً فى مدح الإسلام وأهله ، وذمِّ الباطل وأهله ، استشهدَ فيه على صحة دين الإسلام والبشارات بالنبى عليه الصلاة والسلام بأشياء من الكتب القديمة، وبيَّن ضلالهم وردَّ عليهم بما يعتقدونه من كتبهم اقتداءً بالآئمة الأعلام من أهل السير والمحدثين والمفسرين والفقهاء والأصوليين كالبخارى ، ومسلم ، وابن إسحاق ، والواقدى ، وابن سيد الناس ، والبغوى، والقاضى عياض ، والغزالى ، والرازى ، والأصفهانى ، والبيضاوى ، وأبى حيان، وأهل الأصول والملل والنحل فى حكاية الأقوال الباطلة عن جميع الفرق وبيان فسادها، وهذا المصنِّف ممن اشتهر بالعلم والخير ، وكتب على عدة من تصانيفه بالثناء الجميل العلماءُ الكبارُ جيلاً بعد جيل ، فانتدب له شخصٌ يشنِّع عليه ويؤذيه بسبب ذلك وينسبه إلى الوقوع فى محرَّم ، ويسعى فى أذاه بالقول والفعل ، فماذا يجب على هذا المشنِّع على هذا المصنِّف؟ أَفْتِنَا مُثاباً أيَّد الله بك الدِّين ، وأعز بك الإسلام والمسلمين ، وأدام كونك ملجأً للعالمين ».

فكتب عليه ما نصُّه : « الحمد لله الهادى للصواب ، قد عرفت المصنِّف وما صنَّفه ، وهو حقيقٌ بالثناء الجميل ، ومن الله إن شاء الله بالفضل الجزيل ، وكيف لا ولم يزل خادماً للسنَّة النبوية ، دائباً فيها بهمَّته العليَّة ، ولقد وقفت على بعض مصنَّفه ، وفيه ما ذكر من الاستدلال بأشياء من الكتب القديمة المعربة بلسان العرب ، والمفروغ من نقلها وتعريبها ، الواصلة للأئمة المتقدمين المتقنين مع تحريرها وتهذيبها .

ولا عيب على من اقتدى بأئمة السلف ، بل له الرتبة العليا وغاية الشرف ، فطريقته طريقة العلماء العاملين ، والآئمة المهديِّين ، ولم أر فيه ما شنَّع به عليه من نقل التوراة وتفسيرها ، على ما عليه من العلم بتبديلها ومن نسب إليه ذلك معتمداً على ما رأيته فقد اعتدى بافترائه ، ووقع فى نسبة العلماء لما تنزَّه رتبتهم عنه اتباعاً لغى أهوائِه ، فيستحق التعزير البليغ ، والزجر الشنيع على ما يليق به.

على ما يراه الحاكم زاجراً له ولأمثاله عن الوقوع فى حقِّ العلماء ، فجزى الله أئمة المسلمين خيراً ، ومن حذا حذوهم وانتصر لإقامة الشريعة وأيَّد أهلها ، وأنار مذاهبها وسبلها ، واتَّبع فى ذلك الحق المبين، وأعرض عن الجاهلين ، والله يحبُّ المحسنين ، ولا يُصْلِح عمل المفسدين ، والله أعلم. وكتبه عثمان بن عبد الله الحسينى الشافعى ».

فأشار فى آخره كما ترى إلى الكف عن المفترى ومن مالأه على ذلك، وأوصى الشيخ نور الدين بذلك وقال : « هذا أجمل وأشرف » ، ثم مال بعض الميل فى فتنة ابن الفارض.

وكتب العلامة شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجرى الشافعى - ومال بعد ذلك مع أنصار ابن الفارض - : « الحمد لله رب العالمين ، وبه التوفيق والهداية للصواب ، قد علمت المصنِّف المشار إليه، أقبل الله بوجهه الكريم عليه، ولا شك أنه ممن مدح الإسلام وأهله ، وذمَّ الباطل وأهله.

فهو قائمٌ بما يجب القيام به فى الحالين ، ومتحلٍّ فى فعله ذلك بأجل الصِّفتين ، ومَن هذا شأنه لجديرٌ بأن تُشيَّد مقالته ولا تُذم ، بل تُحمد حالته ، ويتقرَّب إلى الله تعالى بإكرامه ذلك بالأجر الجزيل ، كما استحقَّ جزماً من انتصب لأذاه والتشنيع عليه بما لا يحل التوبيخَ والتنكيلَ ، وما أحقَّه وأحقَّهم بأن ينشد على وجه التمثيل :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداءٌ له وخصوم

كضرائر الحسناء قُلْنَ لِوجْهِهَا ... حسداً وبُغضاً: إنَّه لَدَميم

على أنى قد نظرت فى بعض ما ألَّف ، واطلعت على شيءٍ مما صنَّف وهو كتاب « نظم الدرر » وهو كاسمه قد نظم الدرر بل الجواهر ، وأتى فيه مؤلِّفه أدام الله النفع بعلومه بما يشنِّف الأسماع ، ويروق الخواطر ، فإنه بحرٌ قد زخر بالعلوم ، وأظهر من المعارف ما خفى على غيره من سرِّها المكنون ، وأحْيَا فَنَّى الفصاحة والبلاغة فأعيذه بالحى القيوم.

وكيف لا وقد ظهر برهانه ، واتضح غاية الاتضاح تبيانه ، وأشرقت منه على الآفاق شمس العرفان ، وقام بما يجب القيام به من واجب حقِّ القرآن ، فلو سمع به ابن الجوزى لسار إلى لقائه ولو فقد زاد المسير ، أو الزمخشرى لقال : هذا هو الشافى لا كشَّافى وإن كان له القدر الخطير.

أو((الرازى)) لأثبت له الفخر وقام لمحاسنه كأبيه خطيباً ، أو ((الطيبى)) لقال : طوبى لمؤلِّف هذا الكلام الطيِّب وطاب مَن نَشِقَ مِنْ عَرْفِهِ طيباً ، أو ((الواحدى)) لقال : هذا هو الواحد الذى اجتمعت فيه المحاسن وأتى من وجيز لفظه ببسيط المعانى ، فورد العلماء من بحر علومه ماءً غير آسن ، أو ((ابن عادل)) لم يعدل به تفسيراً ، ولم يعدل إلى غيره إذ لا يجد له نظيراً ، فماله فى المناسبة مناسب ، وليس له فى التفسير مُدانٍ ولا مُقارن، أدام الله النفع بعلوم مؤلِّفه وبركاته ، وبارك للمسلمين فى حياته ».

هذا قول مشايخ الإسلام وأئمة الدين من أهل عصرنا فى خصوص هذا الكتاب الذى يعلم قطعاً أن مطلق النزاع فيه مع السكوت عن « **الكشاف** » و « **رسائل إخوان الصفا** ».

و« **الفلاحة** » لابن وحشية ، و« **الفصوص** » لابن عربى وأمثالها مع ما فيها مما هو معلوم المنابذة لعقائد أهل السنَّة ، وهى مما يُجاهَر ببيعه فى الأسواق من غير نكير ، مجرد هوىً وحظ نفس لا سيما إن كان الإنكار ممن لم يشتهر قط بأمرٍ بمعروف ولا نهى عن منكر ، فكيف إذا كان ممن يتكرَّر منه حضورُ المناكر.

لا سيما إن كان يوافق النصارى فى بعض فَعَلاتِهم لما يفعلونه لأجله ، ويحكم لأيتام أهل الكتاب ببقائهم على الكفر مريداً به منع الحنبلى من الحكم بإسلامهم، فكيف إن كان مشهوراً بِعِشْرَةِ القبط ، ونُقِل عنه أنه قال فى القرآن قولاً تُنَزَّه الأقلامُ عن كَتْبِهِ ، وسأل صاحب هذا الكتاب الذى يتكلم هو فيه مَن يريد القيام عليه بسببه فى الكفِّ عنه.

إلى غير ذلك من أمورٍ إن تمادى ظهرت وانتشرت بين الورى ، واشتهرت وكانت عنها أمورٌ وأى أمور.

وأما بعض تفصيل ما أجمله مشايخ العصر المشار إليهم أحسن الله إليهم من أقوال مَن تقدَّمهم من أئمة الإسلام الذين هم القدوة ، وفيهم لكل مسلمٍ أسوة ، فسيأتى فى الفصول الآتية إن شاء الله تعالى.



الفصل الثاني



الفصل الثاني

فى حكم النقل من الكتب القديمة
لتأييد دين الإسلام وإبطال مذاهب أهل الضلال

لا شك أن سنَّة النبى ﷺ هى أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وهمومه، إذا تقرر ذلك عُلِمَ أن الاستدلال على أهل الكتاب بما فى التوراة والإنجيل والزبور فى صحة دين الإسلام ، والرد عليهم فى اعتقاداتهم الباطلة سنَّةٌ جليلة أمر الله تعالى بها ، فقال تعالى لأشرف خلقه ﷺ : ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [1].

وفعلها رسول الله ﷺ امتثالاً لهذا الأمر الشريف ، فأتاهم فى بيت مِدْرَاسِهم وسألهم عن شريعة الرجم للزانى ، فأنكروا أن يكون فى توراتهم ، فأمر بالإتيان بها ، فأتوا بها ، فنزع وسادة كانت تحته ووضعها عليها وقال : « **آمنت بك وبمن أنزلك** ».

مع أنه يعلم أن فيها المبدَّل إذ ذاك لشهادة الله سبحانه فى غير آية مما أنزل عليه أنهم حرَّفوا وكتبوا بأيديهم ما ليس من عند الله وقالوا : إنَّه من عند الله.

وقال رسول الله ﷺ : « **ائتونى بأعلمكم** » فأتوه به ، فأمره بقراءتها ، فشرع يقرأ ما قبل آية الرجم وما بعدها ، فأمره عبد الله بن سلام ﷺ برفع يده ، فإذا آية الرجم ، فحينئذٍ لم يسعهم إلا الاعتراف.

فافتضحوا حينئذٍ ، وعلم ما هم عليه من الضلال علماً جلياً لكل أحد ، وعلم من هذا أن الأحسن فى باب النظر أن يُرَدَّ على الإنسان بما يعتقد صحَّته.

---

(١) سورة آل عمران – الآية : ٩٣.

وسيأتى كلام الإمام أبى هاشم محمد بن ظفر فى الفصل السادس بمثل هذا بل لا شك عند من له أدنى ممارسة [للعلم] أنَّ من المقرَّر عند حملة الشريعة من أهل الفقه والأصول أنه إنما يسوغ الرد على المخالف بالمتفق عليه.

أى أن يكون ملتزماً له أو يقول الدليل العقلى عليه ، ولأجل ذلك أرشد سبحانه إليه ، فإنه لو استدل عليهم بكتابنا ما افتضحوا عند غير المسلمين مثل هذه الفضيحة العامة عند كلِّ ذى عقل ، واقتدى بالنبى ﷺ فى ذلك الصحابة — ﷺ — لاعتقادهم أن ذلك سنَّة ، فاحتجوا عليهم بكتابهم فيما يؤيد ديننا ويبيِّن ضلالهم ، واقتدى بهم فى ذلك التابعون لهم بإحسان إلى عصرنا.

وأما من كان يتكلم بهواه فليس له دواءٌ إلا الزجر بالفعل إنْ كان ثَمَّ قُدْرَة أو السكوت ، فإنهم ممن حذَّر منهم السلف.

قال الشيخ محى الدين النووى فى آخر باب فى فضيلة الاشتغال بالعلم من مقدمة « شرح المهذب » : « وقال البخارى فى أول كتاب الفرائض من « صحيحه » : قال عقبة بن عامرٍ ﷺ : تعلموا قَبل الظانِّين. قال البخارى : يعنى الذين يتكلمون بالظن ، ومعناه تعلموا العلم من أهله المحقِّقين الورعين قبل ذهابهم ومجيء قومٍ يتكلمون فى العلم بميل نفوسهم وظنونهم التى ليس لها مستندٌ شرعى ».





الفصل الثالث

الفصل الثالث

فى الدلائل الدَّالَّة على أن النقل من الكتب القديمة لذلك المقصد سنَّة عظيمة وطريقة مستقيمة

ولا شك أنَّه ليس أحدٌ من أهل الزمان يرى ذلك إلا بادر إلى إنكاره والاستهانة به واستصغاره ، لكونه لم ير لى سلفاً فى التصريح به من أئمة الإسلام، وإن كان مأخوذاً من كلامهم ، وإنكاره ما لم ينظر أوَّله وآخره ، ويعرف مخالفته للكتاب والسنَّة وأقوال الآئمة غِشٌّ للدين وأهله ، وظلمٌ عظيمٌ لقائله يتعلَّق لأجله بمن ظلمه يوم الجمع الأعظم ليُلقِى أحدهما صاحبه فى نار جهنَّم.

بل الواجب على كلِّ من وهبه الله علماً ورآه أن ينعم التأمُل فيه وفى أدلَّته ، فإن رآه قوياً وجب عليه اتِّباعه ، وعدَّه فخراً لِصَاحبه عملاً بها أرشد إليه ما قال النووى فى ترجمة الإمام الشافعى من « تهذيب الأسماء واللغات » : « قال محمد – يعنى ابن عبد الحكم – : ليس فلانٌ عندنا بفقيه ، لأنه يجمع أقوال الناس ويختار بعضها ، قيل : فمن الفقيه ؟ قال : الذى يستَنْبِطُ أصلاً من كتابٍ أو سنَّةٍ لم يسبق إليه ، ثم يشعِّب من ذلك الأصل مائة شعبة. قيل : فمن يقوى على هذا؟ قال : محمد بن إدريس ».

إذا تقرَّر هذا فالدليل على ما ادَّعيته الكتابُ والسنَّة وأقوال الآئمة ، قال الله تعالى : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [1]. وروى الشيخان : البخارى فى مواضع ، ومسلم ، وأبو داود – وهذا لفظه – والدارمى ، والترمذى فى الحدود ، والنسائى فى الرجم ، عن ابن عمر – رضى الله عنهما – أنه قال : إن اليهود جاءوا إلى النبى ﷺ فذكروا أن رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال

(١) سورة آل عمران – الآية : ٩٣.

لهم رسول الله ﷺ : « **ما تجدون فى التوراة فى شأن الزنا ؟** » ، فقالوا : نفضحهم ويجلدون.

وفى رواية فقال : « **لا تجدون فى التوراة الرجم ؟** » ، فقالوا : لا نجد فيها شيئاً، فقال عبد الله بن سلام ﷺ : كذبتم فأْتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين، فأَتوا بالتوراة فنشروها ، فيجعل أحدهم — وفى رواية : مِدْرَاسها الذى يدرسها منهم — يده على آية الرجم ، فجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها.

فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفعها ، فقال : ما هذه ؟ فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله ﷺ ، فرُجما ، قال عبد الله بن عمر — رضى الله عنهما - : « فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقيها الحجارة ».

وفى لفظٍ للبخارى فى التفسير[1] : أن النبى ﷺ قال : « **لا تجدون فى التوراة الرجم ؟** » فقالوا : لا نجد فيها شيئاً ، فقال لهم عبد الله بن سلام ﷺ: كذبتم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين. وفى لفظٍ له فى التوحيد[2] : أن النبى ﷺ هو الذى قال : « **فأتوا بالتوراة ، فاتلوها إن كنتم صادقين** ».

ولأبى داود ، عن ابن عمر أيضاً — رضى الله عنهما — قال : أتى نفرٌ من اليهود ، فدعوا رسول الله ﷺ إلى القُف ، فأتاهم فى بيت المدارس ، فقالوا : يا أبا القاسم إن رجلاً منَّا زنى بامرأة ، فاحكم ، فوضعوا لرسول الله ﷺ وسادة فجلس عليها.

ثم قال : « **ائتونى بالتوراة** » فأتى بها ، فنزع الوسادة من تحته ووضع التوراة عليها ، ثم قال : « آمنت بك وبمن أنزلك » ، ثم قال : « **ائتونى بأعلمكم** » ، فأتى بفتى شاب ، فذكر له قصة الرجم بنحو الذى قبله ، وسكت عليه أبو داود، والحافظ المنذرى فى « مختصر السنن » وسنده حسن.

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

وسيأتى الفصل السابع تتمة لهذا نافعة.

ولمسلمٍ، وأبى داود – وهذا لفظه –، والنسائى، وابن ماجه، عن البراء بن عازب – رضى الله عنهما – قال: مُرَّ على رسول الله ﷺ بيهودى مُحَمَّم، فدعاهم فقال: « **هكذا تجدون حد الزانى ؟** ».

فقالوا: نعم، فدعا رجلاً من علمائهم، فقال: « **نشدتك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حدَّ الزانى فى كتابكم ؟** » فقال: اللهم لا، ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك، نجد حدَّ الزانى فى كتابنا الرجم، ولكنه كثر فى أشرافنا، فكنَّا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحدَّ، فقلنا: تعالوا فنجتمع على شيءٍ نقيمه على الشريف والوضيع، فاجتمعنا على التحميم والجلد وتركنا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: « **اللهم إنى أول من أحْيَا أمرك إذ أماتوه** »، فأمر به فرُجِم.

فأنزل الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ (1) إلى قوله: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ (2) إلى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (3) فى اليهود، إلى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (4) فى اليهود، إلى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ (5) قال: هى فى الكفار كلُّها، يعنى هذه الآية.

وروى الدارقطنى فى آخر النذور من « السنن » عن جابر ﷺ قال: أُتى النبى ﷺ بيهودى ويهوديَّةٍ قد زنيا، فقال لليهود: «**ما يمنعكم أن تقيموا عليهما الحدَّ؟** »

(1) سورة المائدة – الآية : ٤١.
(2) سورة المائدة – الآية : ٤١.
(3) سورة المائدة – الآية : ٤٤.
(4) سورة المائدة – الآية : ٤٥.
(5) سورة المائدة – الآية : ٤٧.

فقالوا : كنَّا نفعل إذ كان الملك لنا ، فلما أن ذهب ملكنا ، فلا نجترىء على الفعل، فقال لهما : « **أنتما أعلم من وراكما ؟** »، قالا : يقولون قال : « **فأنشدكما بالله الذى أنزل التوراة على موسى كيف تجدون حدَّهما فى التوراة ؟** ».

فقالا : الرجل مع المرأة رِيْبة وفيه عقوبة ، والرجل على بطن المرأة رِيْبة وفيه عقوبة ، فإذا شهد أربعة أنهم رأوه يدخل الميل فى المكحلة رجم.

قال : « **ائتونى بالشهود** » ، فشهدوا أربعة ، فرجمهما النبى ﷺ [1].

وقال أسامة بن مرشد فى « أخبار البدريين » فى ترجمة سعد بن معاذٍ ؓ : « روى ابن إسحاق قال : سأل سعد بن معاذ ، ومعاذ بن جبل ، وخارجة بن زيد نفراً من أحْبار يهود عن بعض ما فى التوراة ، فكتموهم إياه ، وأبوا أن يخبروهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ** ﴾ [2]. انتهى.

فمن منع من إظهار ما يصادق القرآن من الكتب القديمة فقد منع من الاقتداء بهؤلاء الأكابر من الصحابة ؓ ، ودخل فى حَيِّز الظالمين ، وعرَّض نفسه لهذه اللعنة العامة.

وروى الواحدى فى « أسباب النزول » عن عُمر ؓ قال : كنت آتى اليهود عند دراستهم التوراة ، فأعجبُ من موافقة القرآن التوراة ، وموافقة التوراة القرآن ، فقالوا : يا عمر ، ما أحدٌ أحبَّ إلينا منك ، قلت : ولم ؟

قالوا : لأنك تأتينا وتغشانا ، قلت : إنما أجيءُ لأعجب من تصديق كتاب الله بعضه بعضاً ، وموافقة التوراة القرآن ، وموافقة القرآن التوراة ، فبينا أنا عندهم ذات يوم إذ مرَّ رسول الله ﷺ خلف ظهرى ، فقالوا : إنَّ هذا صاحبك ، فقم إليه، فالتفتُّ فإذا رسول الله ﷺ قد دخل خوخة من المدينة، فأقبلت عليهم،

---

(١) رواه أبو داود والدارقطنى ومسلم مع بعض اختلاف فى اللفظ.

(٢) سورة البقرة – الآية : ١٥٩.

فقلت : أنشدكم الله وما نزل عليكم من كتابٍ ، أتعلمون أنه رسول الله ؟ قال سيِّدهم : نعلم أنه رسول الله.

قلت : فإنى أهلككم إن كنتم تعلمون أنه رسول الله ، ثم لم تتَّبعوه ؟ فقالوا : إنَّ لنا عدوًّاً من الملائكة وسِلماً من الملائكة ، فقلت : من عدوّكم ؟ ومن سِلمكم؟ قالوا : عدوُّنا جبريل ، قلت : ومن سِلمكم؟ قال : ميكائيل ، قلت : فإنى أشهد ما يَحِلُّ لجبريل أن يعادى سلم ميكائيل ، وما يَحِلُّ لميكائيل أن يسالم عدو جبريل ، وإنهما جميعاً ومن معهما أعداء لمن عادوا ، وسِلم لمن سالموا ، ثم قمنا ، فاستقبلنى – يعنى رسول الله ﷺ – فقال : « **يا ابن الخطاب ، ألا أقرئك آيات** » فقرأ : ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ حتى بلغ : ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [1].

قلت : والذى بعثك بالحق ما جئت إلا لأخبرك بقول اليهود ، فإذا اللطيف الخبير قد سبقنى بالخبر، فقال عمر ﷺ: فلقد رأيتنى فى دين الله أشد من حجر» [2].

وروى هذا الحديث أيضاً : إسحاق بن راهويه فى « مسنده » ، عن الشعبى ، عن عمر ﷺ. قال شيخنا الشهاب البوصيرى : « وهو مرسلٌ صحيح الإسناد ».

وكذا من الأدلَّة الظاهرة أيضاً : حديث عبد الله بن عمرو – رضى الله [عنهما] – فى « **الصحيح** » : « **حدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** » [3] وحديثه أن النبى ﷺ بشَّره أنه يقرأ التوراة والقرآن – كما سيأتى فى الفصل السادس إن شاء الله تعالى – فكان يحفظهما.

---

(1) ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ سورة البقرة – الآيات : ٩٧ – ٩٩].

(2) رواه ابن أبى شيبة والواحدى وابن حجر.

(3) رواه البخاري.

وعبارة ابن عبد البر حافظ المغرب فى « الاستيعاب » تعطى أنه كان يحفظ جميع الكتب السماوية.

وروى أبو بكر بن أبى شيبة ، عن الفَلَتان بن عاصم الجرمى رضي الله عنه قال : كنا قعوداً عند النبى ﷺ ، فشخص بصره إلى رجلٍ فى المسجد ، فقال له رسول الله ﷺ : « **أتشهد أنى رسول الله ؟** » ، قال : لا ، قال « **أتقرأ التوراة ؟** » قال : نعم ، قال : « **والإنجيل ؟** » ، قال : نعم ، قال : « **والقرآن ؟** » ، قال : والذى نفسى بيده لو أشاءُ [لقرأتُه] ، قال : ثم ناشده : « **هل تجدنى نبيّاً فى التوراة والإنجيل ...** » الحديث [1].

وفى « السيرة » فى أحوال ما بعد الهجرة قال ابن إسحاق وكتب رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر فيما حدثنى مولى لآل زيد بن ثابت ، عن عكرمة – أو سعيد بن جبير – ، عن ابن عباسٍ – رضى الله عنهما : «بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله ، صاحب موسى وأخيه، والمصدق لما جاء به موسى ألا إن الله قد قال لكم : يا معشر أهل التوراة وإنكم لتجدون ذلك فى كتابكم : ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ**﴾ [2] إلى آخر السورة ».

وفى أصل « **سيرة ابن إسحاق** » : حدثنى حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس – رضى الله عنهما – قال : كتب رسول الله ﷺ إلى يهود : « **منْ مُحمد رسول الله أخى موسى وصاحبه ، بعثه الله عز وجل بما بعثه به ، إنى نشدتكم بالله وما أنزل الله على موسى يوم طور سيناء ، وفلق لكم**

---

(١) رواه ابن حبان والطبرانى فى الكبير والبيهقى وذكر الهيثمى أن رجاله ثقات.

(٢) سورة الفتح – الآية : ٢٩.

وتمام الآية : ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾.

البحر فأنجاكم وأهلك عدوَّكم، وأطعمكم المنَّ والسلوى ، وظلَّل عليكم الغمام، هل تجدون فى كتابكم أنى رسول الله إليكم وإلى الناس كافة ؟ فإن كان ذلك كذلك، فاتقوا الله وأسلموا ، وإن لم يكن عندكم فلا تباعة عليكم ».

وفى « **تفسير البغوى**» لقوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [1] : « قال سعيد بن جبير : جاء رجلٌ من اليهود يقال له : مالك بن الضيف [يخاصم] النبى ﷺ ، فقال له النبى ﷺ : « **أنشدك الله الذى أنزل التوراة على موسى ، أما تجد فى التوراة أن الله يبغض الحبر السمين**» ، وكان حبراً سميناً ، فغضب وقال : والله ما أنزل الله على بشرٍ من شيءٍ (وفى القصة : أن مالك بن الضيف لما سمعت اليهود منه تلك المقالة عتبوا عليه وقالوا : أليس أن الله أنزل التوراة على موسى ، فلم قلت : ما أنزل الله على بشرٍ من شيءٍ ؟) فقال مالك بن الضيف : أغضبنى محمد فقلت ذلك ، فقالوا له : وأنت إذا غضبت تقول على الله غير الحق، فنزعوه من الحبرية ، وجعلوا مكانه كعب بن الأشرف.

وفى « **تلخيص ابن هشام للسيرة** » فى قصة إسلام عبد الله بن سلام رضي الله عنه المخرجة فى « **الصحيح** » أنه سأل النبىَّ ﷺ أن يخفيه فى بيتٍ ويسأل يهود عنه قبل أن يعلموا بإسلامه ، فلما سألهم ومدحوه خرج عليهم ، فقال لهم : يا معشر يهود ، اتَّقوا الله واقبلوا ما جاءَكُم به ، فوالله إنكم لتعلمون أنه لرسول الله ، تجدونه مكتوباً عندكم فى التوراة باسمه وصفته » [2].

وقد كان [النبى] ﷺ غنياً عن الاستشهاد بهم وبكتابهم بما له من المعجزات الباهرات التى أوجبت الإيمان به على كلِّ أحد ، ولم تدعْ لأحد عُذراً ، لولا شُرع مثل ذلك ، والتنبيه على عظيم جدواه ، لأنه أقطع فى ردِّ الخصوم ، وقد تضمَّن هذا الفصل من الدليل على حُسن صنيعى فى تأييد الإسلام والردِّ على الأخصام من كتبهم : قول الله ، والحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ ، فكيف يعدل عنه أحد لا سيما إذا انتمى للشافعي. ومن المعلوم الشائع أن الشافعى – رحمه الله –

(١) سورة الأنعام – الآية : ٩١.
(٢) رواه البخاري.

قال : « إذا صحَّ الحديث فهو مذهبى » ، وتنوَّعت عباراته فى ذلك ، هذا إذا خالف مذهبه ، فكيف إذا وافق المنقول عنه وعن أصحابه وعمل العلماء من أئمة مذهبه وغيرهم قديماً وحديثاً ، كما هو مشاهد لا تستطاع مكابرته ، وسيأتى بيان ذلك — إن شاء الله تعالى — والله الموفِّق.

ومتى ثبت عن النبى ﷺ شيءٌ وجب على كلِّ أحد الإذعان به ، والأخذ به على حسب ما دلَّ عليه ، ومن توقَّف فى ذلك خيف عليه المروق من الدين.

قال الإمام شهاب الدين السهرودى فى آخر « العوارف »[1] : « وقد دخلت الفتنة على قوم كلما قيل : إن رسول الله ﷺ فعل كذا ، يقولون : كان رسول الله ﷺ مشرِّعاً ، وهذا إذا قالوه على معنى أنه لا يلزمهم التأسِّى به جهلٌ محضٌ ، فإن الرخصة الوقوف على حدِّ قوله ، والعزيمة التأسِّى بفعله ، وقول رسول الله ﷺ لأرباب الرخص ، وفعله لأرباب العزائم ، ثم إنَّ المنتهى يحاكى حال رسول الله ﷺ فى دعاء الخلق إلى الحق ، فكل ما كان يعتمده رسول الله ﷺ ينبغى أن يعتمده ، فكان قيام رسول الله ﷺ وصيامه الزائد لا يخلو إما أنه كان ليُقتدَى به ، وإما أنه كان لمزيد كان يجده بذلك ، فإن كان ليُقتدى به.

فالمنتهى أيضاً مقتدى ينبغى أن يأتى بمثل ذلك ، والصحيح الحق أن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك لمجرد الاقتداء ، بل كان يجد بذلك زيادة ، وهو ما ذكرنا من تهذيب الجبلَّة ، قال الله تعالى خطاباً له : ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [2].

---

(١) عوارف المعارف للسهروردى بتحقيقنا — نشر مكتبة الثقافة الدينية.

(٢) سورة الحجر — الآية : ٩٩.



الفصل الرابع

الفصل الرابع

فى الشواهد لحسن الاستدلال بها والمؤيِّدات الدَّالة على أن ذلك يسر النبى ﷺ ومن حال دون ما يسر النبى ﷺ كان منابذاً له مارقاً من دينه ، عدواً لأهل شرعه ﷺ

روى أحمد فى « **المسند** » ، ومسلم فى « **الصحيح** » ، وأبو داود فى «**السنن**» ، والترمذى فى « **الجامع** » ، وابن ماجه فى « **السنن** » ، والطبرانى فى « **المعجم** » ، وأبو عمرو الدانى فى كتاب « الفتن » عن فاطمة بنت قيس – وكانت من المهاجرات الأول – رضى الله عنها.

وأبو داود ، وأبو يعلى ، عن جابر رضي الله عنه دخل حديث أحدهما فى الآخر .

قالت فاطمة -رضى الله عنها- : سمعت نداء منادى رسول الله ﷺ ينادى : الصلاة جامعة ، فخرجت إلى المسجد فى نسوة من الأنصار ، فصلى بنا رسول الله ﷺ الظهر ، فصليت مع رسول الله ﷺ ، فكنت فى النساء اللاتى تلى ، وفى رواية[1] : يلين ظهور القوم ، وفى رواية [2] : فكنت فى الصف المقدم من النساء ، وهو يلى المؤخر من الرجال ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته صعد المنبر ، وكان لا يصعد عليه إلا يوم الجمعة ، فاشتدَّ ذلك على الناس ، فمن بين قائم وجالس ، فأشار إليهم بيده أن أقعدوا ، « **فإنى والله ما قمت مقامى لأمرٍ ينقصكمْ لرغبة ولا لرهبة** ».

وفى رواية : جلس على المنبر وهو يضحك فقال: « **ليلزم كلُّ إنسانٍ مصلاَّه**»، ثم قال : « **أتدرون لم جمعتكم ؟** »

---

(١) رواه أبو داود وأبو يعلى.

(٢) رواه مسلم.

قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « **إنى والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ، ولكن جمعتكم لأنَّ تميماً الدارى كان رجلاً نصرانياً ، فجاء فبايع وأسلم ، وحدَّثنى حديثاً وافق الذى كنت أحدِّثكم عن مسيح** ». وفى رواية : « **المسيح الدجال** » (١).

وفى رواية أحمد : قالت : خرج رسول الله ﷺ يوماً من الأيام ، فصلَّى صلاة الهاجرة ، ثم قعد على المنبر ، ففزع الناس ، فقال : « **اجلسوا أيها الناس ، فإنى لم أقم مقامى هذا لفزعٍ** » (٢).

وفى روايةٍ له : أن رسول الله ﷺ جاء ذات يومٍ مسرعاً ، فصعد المنبر ونودى فى الناس : الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فقال : « **يا أيها الناس ، إنى لم أدعكم لرغبةٍ نزلت ولا لرهبة ، ولكن [تميماً] أخبرنى خبراً ، منعنى القيلولة من الفرح وقرة العين ، فأحببت أن أنشر عليكم فرح نبيِّكم** » (٣).

وفى رواية جابر ﷺ : قام رسول الله ﷺ ذات يومٍ على المنبر فقال : « **يا أيها الناس، إنى لم أقم فيكم لخَبرٍ جاءنى من السماء ، ولكن بلغنى خبرٌ ففرحتُ به ، فأحببت أن تفرحوا بفرح نبيِّكم ﷺ أنه بينا ركب..** » (٤).

وفى رواية : « **بينما أناسٌ يسيرون فى البحر ، فنفد طعامهم ، فرفعت لهم جزيرة فخرجوا يريدون الخبز ، فلقيتهم الجَسَّاسة** » (٥) فذكر الحديث فى أمر الدجَّال.

وفى رواية أحمد : قال عامر – يعنى الشعبى – : فلقيت المحرّر بن أبى هريرة فحدَّثته بحديث فاطمة بنت قيس –رضى الله عنهما، فقال : أشهد على أبى ﷺ أنه

(١) رواه مسلم.
(٢) رواه أحمد.
(٣) رواه أحمد.
(٤) رواه أبو يعلى.
(٥) رواه أبو داود.

حدَّثنى كما حدَّثتكَ فاطمة [1] — رضى الله عنها —.

قال : ثم لقيت القاسم بن محمد ، فذكرت له حديث فاطمة ، فقال : « أشهد على عائشة — رضى الله عنها — أنها حدَّثتنى كما حدَّثتك فاطمة ».

وفى آخر الحديث : أن النبى ﷺ قال : « **ألا هل كنت حدثتكم ذلك ؟** » فقال الناس : نعم ، قال : « **فإنه أعجبنى حديث تميم أنه وافق الذى كنت أحدثكم عنه وعن المدينة ومكة** » [2].

وروى الشيخان عن أبى سعيد رضي الله عنه : أن النبى ﷺ قال : « **تكون الأرض يوم القيامة خبزةً نزلاً لأهل الجنَّة** » ، فأتى رجلٌ من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بنزل أهل الجنَّة يوم القيامة ؟ قال : « بلى » ، قال : تكون الأرض خبزةً ، كما قال النبى ﷺ ، فنظر النبى ﷺ إلينا ، ثم ضحك حتى بدت نواجذه » [3].

ومن المشهور قصة سلمان رضي الله عنه فى سبب إسلامه بأخبار الرهبان من النصارى بالنبى ﷺ ، وفى آخرها : فأعجب النبى ﷺ أن يسمع ذلك أصحابه ، رواها ابن إسحاق فى « السيرة » ، وأبو بكر بن أبى شيبة ، والحارث بن أبى أسامة عن سلمان رضي الله عنه.

وروى ابن إسحاق قبل ذكر المعجزات عن أبى سعيد رضي الله عنه أنه قال : بينا رجلٌ من أسلم فى غُنيمةٍ له إذ عدا الذئب ، فذكر قول الذئب لما تعجَّب من كلامه : أعجب من ذلك رسول الله ﷺ بين الحرتين ، وأنت ها هنا تتبع غنمك ، فأتى ، فأسلم ، فقال له رسول الله ﷺ: « **احضر العشية ، فإذا رأيت الناس قد اجتمعوا، فأخبرهم** ». وأصله فى الصحيحين وأخرجه البيهقى بتمامه فى « **الدلائل** » وطرقه فى ثلاث ورقات.

---

(١) رواه أحمد.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه البخارى ومسلم.

ورواه ابن حبان فى « صحيحه » ، والبغوى فى « شرح السنَّة » عن أبى سعيد وأبى هريرة - رضى الله عنهما.

ورواه مسدد عن أبى هريرة ﷺ ولفظه : « **إذا صليت الصبح معَنا غداً ، فأخبر الناس بما رأيت** ».

ورواه أحمد بن منيع (وعبد بن حميد ، وأبو يعلى عن أبى سعيد الخدرى ﷺ).

قال ابن منيع : فأقبل الراعى بغنمه حتى دخل المدينة ، ثم أتى النبى ﷺ فأخبره ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد وأمر فنودى : الصلاة جامعة ، فلما اجتمع الناس قال للأعرابى : « **أخبرهم بما رأيت** » فأخبرهم.

فقد عُلم من هذا لكل ذى لبٍّ أنه يسر النبى ﷺ ذِكْر ما يُصَدِّق كلامه من قول بنى آدم على اختلاف أصنافهم ، ومن كلام الوحوش وغيرهم.

ولا شك أن ما كان يُظنُّ أنه من كلام الله كان أجدر بذلك ، وأن من منع من شيءٍ من ذلك كان مخالفاً لأمر رسول الله ﷺ ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1].

---

(١) سورة النور - الآية : ٦٣.



الفصل الخامس

الفصل الخامس

فى كلام الآئمة على الأدلّة وما يراءى أنه يخالفها

قال الإمام شمس الدين الكرمانى فى « شرحه للبخارى » فى أوائل تفسير سورة البقرة فى حديث : « **لا تصدِّقوا أهل الكتاب ولا تكذِّبوهم** »: « هذا الحديث أصلٌ فى [وجوب] التوقُّف عما يشكل من الأمور ، فلا يُقْضَى عليه بصحة أو بطلان ولا بتحليل أو تحريم ، وقد أُمرنا أن نؤمن بالكتب المنزَّلة على الأنبياء إلا أنه لا سبيل لنا إلى أن نعلم صحيح ما يُحكمونه عن تلك الكتب من سقيمه ، [فنتوقف] فلا نصدِّقهم لئلاَّ نكون منكرين لما أُمرنا أن نؤمن به.

وعلى هذا كان توقُّف السلف عن بعض ما أشكل عليهم وتعليقهُم القول فيه ، كما سئل عثمان ﷺ عن الجمع بين الأختين فى ملك اليمين ؟ فقال : « أحلَّتها آية ، وحرَّمتها آية ».

وكما سئل ابن عمر – رضى الله عنهما – عن رجلٍ نذر أن يصوم كل اثنين ، فوافق ذلك اليوم يوم عيد ، فقال: « أمر الله بالوفاء بالنذر ، ونهى النبى ﷺ عن صيام يوم عيد ». فهذا مذهب من سلك طريق الورع ، وإن كان غيرهم قد اجتهدوا واعتبروا الأصل ، ورجَّحوا أصل أحد المذهبين على الآخر ، وكلّ ما تنويه من الخير وتنويه من الصلاح مشكورٌ ». انتهى

وهو واضحٌ جداً فى أن التوقف إنما هو فيما يشكل ، وأما غيره مما عرفنا صدقه أو كذبه بشهادة كتابنا فلا ، كما يأتى عن ابن بطال ، ثم عن نصِّ الشافعي.

قال الشيخ نور الدين : « وقوله : "ورجحوا " إلى آخره ، موضع تأمل وبعده لا تحتاج فى ردِّ كلام من ادَّعى الإجماع إلى شيءٍ ». انتهى

وقال الإمام بدر الدين الزركشى فى أول كتاب الوصية من « **شرحه للمنهاج**» : « وفى « **البحر** » و « **الحاوى** » قبيل الصيد : أنه لو أوصى بكتْب شريعة موسى وعيسى – عليهما السلام.

فإن أراد كتب سيرهم وقصصهم الموثوق بصحتها جاز ، لأن الله تعالى قصَّها علينا فى كتابه ، وإن أراد الأحكام لم يجز كالتوراة والإنجيل». انتهى. فيحمل قولهم فى التوراة والإنجيل على كتابة أحكامها للعمل بها ، لا للاعتبار بما فيها من الإصر مثلاً لنشكر الله على تخفيفه عنا ، وعلى كل حال فقد جعل الفيصل فى معرفة الصحيح من غيره كتابنا.

وقال شيخنا حافظ عصره أبو الفضل بن حجر فى « شرحه » فى باب قول النبى ﷺ : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ** »[1] : « هذه الترجمة لفظ حديثٍ أخرجه أحمد ، وابن أبى شيبة ، والبزار من حديث جابر أن عمر — رضى الله عنهما — أتى النبى ﷺ بكتابٍ أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه ، فغضب وقال : « **لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيءٍ [فيخبروكم] بحقٍّ [فتكذِّبوا] به ، أو بباطل فتصدِّقوا به ، والذى نفسى بيده لو أن موسى كان حيّاً ما وسعه إلا أن يتبعنى** » ، ورجاله موثَّقون ، إلا أنَّ فى مجالدٍ ضعفاً.

وأخرج البزار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصارى أن عمر ﷺ نسخ صحيفة من التوراة ، فقال رسول الله ﷺ : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ** » ، وفى سنده جابر الجعفى وهو ضعيف.

واستعمله فى الترجمة لورود ما يشهد لصحته من الحديث الصحيح.

وأخرج عبد الرازق من طريق حُريث بن ظُهير قال : قال عبد الله : « **لا تسألوا أهل الكتاب ، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم ، فتكذبوا بحقٍّ، أو تصدِّقوا بباطل** ».

وأخرجه سفيان الثورى من هذا الوجه بلفظ : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلُّوا ، وأن تكذِّبوا بحقٍّ ، أو تصدِّقوا بباطل** » ، وسنده حسن.

---

(١) رواه البخاري.

قال ابن بطال ، عن المهلب : « هذا النهى إنما هو فى سؤالهم عما لا نصَّ فيه ، لأنَّ شرعنا مكتفٍ بنفسه ، فإذا لم يوجد فيه نصٌّ ، ففى النظر والاستدلال غنىً عن سؤالهم ، ولا يدخل فى النهى سؤالهم عن الأخبار المصدِّقة لشرعنا ، والأخبار عن الأمم السالفة ».

وقوله : « عن معاوية ﷺ أنه ذكر كعب الأحبار فقال : إنْ كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الذين يُحدِّثون عن [أهل] الكتاب ، وإن كنَّا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب ».

قوله : « عن [أهل] الكتاب » : أى القديم ، فيشمل التوراة والصحف.

وقوله : « لنبلو » أى نختبر.

وقوله : « عليه الكذب » أى يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به.

قال ابن التين : « وهذا نحو قول ابن عباس فى حق كعب المذكور : بدّلَ من قبله ، فوقع فى الكذب ».

قال : « والمراد بالمحدِّثين أنظار كعب ، مّمن كان من أهل الكتاب وأسلم ، فكان يُحدِّث عنهم ، وكذا مَن نظر فى كتبهم ، فحدَّث عمَّا فيها ».

قال الشيخ نور الدين : « تأمَّل هذا الكلام ، فإن فيه تصريحاً بأن كعب الأحبار قد وقع له التحديث بالمبدَّل ، وعذره ما قال ابن عباس — رضى الله عنهما — ، ومع ذلك فلم تزل الصحابة — ﷺ — يطلبون منه أن يحدِّثهم مع ما ظهر لهم مّما هو مذكور هنا ، هذا على أن شيخنا — حفظه الله تعالى — قد وقعت له موافقة ذلك.

فإن شخصاً من حُذَّاقِهم وهو صهر لبعض المشنِّعين أسلم وهو يحفظ التوراة إلى الآن ، وله خِبْرَة — زعم — بالمبدَّل من غيره ، فهو يميّز ذلك من ذلك ، مع أن فى تصديْق كتاب الله وتكذيبه لما ينقل عنهم غنى عن ذلك ، فإنَّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » .انتهى.

قال ابن التين : « ولعلَّهم كانوا مثل كعب ، إلاَّ أنَّ كعباً كان أشدَّ منهم بصيرةً وأعرف بما يتوقَّاه ».

وحديث أبى هريرة عنه ، يعنى فى الصحيح : كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال النبى ﷺ : « **لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم** ». و « ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ [1] الآية تقدم فى تفسير سورة البقرة.

وقال شيخنا هناك : « **لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم** » ، أى إذا كان ما يخبرونكم به محتملاً لَـئِلاَّ يكون فى نفس الأمر صدقاً فتكذِّبوه، أو كذباً فتصدِّقوه ، فتقعوا فى الحرج ، ولم يُرِد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه.

نَبَّه على ذلك الشافعى – رحمه الله – ، ويؤخذ من هذا الحديث التوقُّفُ عن الخوض فى المشكلات ، والجزمِ فيها بما وقع فى الظن ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك ».

قال الشيخ نور الدين : « وما نبه عليه إمامنا الشافعى – رحمه الله – دالٌّ على أنَّه يجوز نقل المبدَّل لردِّه ، فضلاً عن نقل غيره للإلزام به ، أو بيان ما انغلق عليهم منه ، أو الاستشهاد لِغَبِى بحكاية عنه.

ومن المعلوم أن شيخنا مُقَلِّدٌ لإمامه غير ملتفت لمن شذ عنه مما لا يصح بوجه مع كونه قادحاً فى الآئمة الأعلام ».

ثم ساق ما يأتى فى الفصل الثامن نقله ، عن نص الشافعى من « شرح ألفية العراقى » وقال : « يشهد بذلك من له أدنى مطالعة فى علم الحديث مع قدرة على فهم ، إذا تقرر ذلك علم أن من عارض قول إمامنا « أنه لا بأس بالتحديث» بقوله : « إنَّ ثَمَّ بأساً ، غير منظور إليه ولا معلوم به ، فضلاً عن أن يلتفت إليه أو يشتغل به » . انتهى.

---

(١) سورة البقرة – الآية : ١٣٦.

وقال شيخنا فى حديث أبى هريرة ﷺ : « هذا فى كتاب الشهادات : الغرض منه هنا النهى عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم ». انتهى ، رجع إلى هذا الباب.

وقوله : « **لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم** » : لا يعارض حديث الترجمة ، أى وهى : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء** » فإنه نَهى عن السؤال ، وهذا نهى عن التصديق والتكذيب ، فيحمل الثانى على ما إذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر.

وقد تقدم توجيه النهى عن التصديق والتكذيب فى سورة البقرة — يشير إلى ما تقدَّم أنَّ الشافعى نبَّه عليه — قال : « وأثر ابن العباس — رضى الله عنهما — : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ؟ تقدم شرحه فى كتاب الشهادات ».

قال هناك : « أهل الكتاب » : أى من اليهود والنصارى ، و «كتابكم» أى القرآن ، « أحدث الأخبار بالله » ، أى أقربها نزولاً من عند الله ، فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم ، وهو فى نفسه قديم.

و« لم يُشَبْ » : — بضم أوله وفتح المعجمة — أى يخلط ، ووقع عند أحمد من حديث جابر ﷺ مرفوعاً : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلُّوا** ».

وقال فى باب ما يجوز من تفسير التوراة وكتب الله : « والحاصل أن الذى بالعربية مثلاً يجوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس » -انتهى.

وفى القرآن ما لا يحصى من ترجمة أقوال من تقدَّم من الأنبياء — عليهم السلام — وغيرهم من الصالحين والطالحين بالكلام المعجز ، وفيه نسبة الأقوال إليهم ، ومن المعلوم قطعاً أن عبارة كل منهم ما كانت إلا بلسانه » . انتهى

هذا ما نقله الآئمة عن الشافعى وغيره ، من شرح ما لعلَّه يخالف ما سقته من الأدلة على سُنِّيَّة النقل لما يؤيد شرعنا ، أو يكون فى عبرة وعظة ، ولا يخالف الشريعة وردّه إليه ، وقد علم منه أنَّ ما رده كتابنا ، جاز ردّه ، بل حُتِّم ، وما قَبِله جاز قبوله ، بل لَزِم.

وأما ما قاله الشافعية فى كتب الفقه تبعاً لإمامهم ، فمن ظنَّ أنَّه مخالف لذلك، فداؤه عَيَاء ، ومرضه لا ينفع الدواء.

ولا يقع ذلك إلاَّ لمن لم ترسخ قدمه فى الفقه ولا أحكمه التحنيك بملازمة المشايخ.

قال الإمام أبو القاسم الرافعى فى « شرحه » : « وكتب التوراة والإنجيل مما لا يَحِلُّ الانتفاع به ، لأنهم بدَّلوا وغيَّروا » ، وكذا قال غيره من الأصحاب.

وهو مخصوص بما عُلم تبديله ، بدليل أن كلَّ مَن قال ذلك علَّل بالتبديل ، فدار الحكم معه.

قال ابن الرفعة فى « الكفاية » : « لا يحل للمسلمين تَوُّلها كما قاله البندنيجى ولا حرمة لها لتبديلها ، فوجب إتلافها كالخمور ، وكذا كتب السحر وما لا منفعة فيه ، كما قاله أبو الطيب ، وكتب الهجو كما قاله القاضى الحسين.

ثم ذكر كيفية إتلافها « وأنها بالغَسل » ، إن كان الوعاء ينقع وإلاَّ أُحْرِقت » ، ثم قال : « وعن « البحر » إن التوراة والإنجيل لا يحرقان على الصحيح لما فيهما من اسم الله تعالى » -انتهى.

فهذا يدل (على أن ما كان) من أبواب الكتاب لا مكروه فيه لا يحل إتلافه ، كما أن كتاب الهجو لو كان فى أثنائه مدح ما حلَّ إتلافه لخروجه عن العلة ، وكذا لو انقلبت الخمر قبل إتلافها خَلاًّ لزوال العلة. ونص الشافعى ظاهر فى ذلك.

قال المزنى عنه فى « مختصره » فى جامع السير : « وما كان من كتبهم، أى الكفار فيه طبٌّ ، وما لا مكروه فيه بِيع ، وما كان فيه شركٌ أُبطل وانتفع بأوعيته».

وقال فى « الأم » فى سير الواقدى فى باب ترجمته كتب الأعاجم : « قال الشافعى : وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله ، وينبغى للإمام أن يدعو من بترجمته.

فإن كان علماً من طبٍّ أو غيره لا مكروه فيه باعه ، كما يبيع ما سواه من المغانم ، وإن كان كتاب شرك شقُّوا الكتاب ، فانتفعوا بأوعيته وأداته فباعتها ، ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو » انتهى.

فقوله فى « الأم » : « كتاب شرك » مفهم لأنه كله شرك ، ولهذا عبر المزنى عن ذلك بقوله : « وما كان فيه شرك » ، أى من أبواب الكتاب وفصوله.

ويوضِّح هذا جداً قول الرافعى فى « شرح قول الوجيز » فى باب الأحداث : « ويجب إهلاك كتبهم التى لا يحلُّ الانتفاع بها ، وفى جواز استصحابها لفائدة تَعَرُّفِ مذاهبهم خلاف. قال الإمام : « وقد يخطر للفطِن أنَّ كتب الشرك يُنتفَع بها على معنى أن الحاجة تمس إلى الاطلاع على مذاهب المبطلين ليوجِّه الرد عليها، فإن كانت تلك المقالات مشهورة.

فالرأى إبطالها وإن كان فيها ما لم يتقدَّم الاطلاع عليه ، ففى جواز استصحابه ، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فى السير « مختصر النهاية » : « لِتُعْرَفَ مقالتهم وَيُرَدَّ عليهم تردُّدٌ واحتمال بيّن ». انتهى

وقال الغزالى فى السير من « بسيطه » : « ومما يتلف كُتُبُهُم المشتملة على الكفر والهجو وما يحرم الانتفاع به ، فيبطل ذلك وتُرَد الجلود إلى المغانم ، وإن كانت يستفاد منها تفصيلُ مذَاهِبهم الباطلة ، ويستعان به فى الردِّ عليهم ، ففى الاستصحاب لمثل هذا الغرض تَرَدُّدٌ واحتمال ».

وأدلّ من ذلك قولهم فى باب الأحداث: إنَّ حكمها فى الاحترام بالإكرام بتنزيهها عن مس المحدث لها كاحترام القرآن بلا خلاف ، لكن هل تلحق بما لم ينسخ منه ليحرم المس أم بما نسخ ليكره ، رجَّحوا أنَّ حكمها فى ذلك حكم ما نسخت تلاوته من القرآن فى أصح الوجهين ، وهذا الحكم مذكور فى « الروضة» و« الشرحين » و« الكفاية » و« مختصرها » و« البهجة نظم الحاوى ».

وغير ذلك من كتب المذهب ، والتعبير بالأصح على ما اصطلحوا عليه ، يدلُّ على أنَّ الوجه القائل بحرمة مس المحدث لها قويّ.

وعبارة محرِّر المذهب : الشيخ محى الدين النووى — رحمه الله — فى مسائل ألحقها فى آخر باب الأحداث من « شرح المهذب » : **الثالثة** : يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل وحملهما ، كذا قطع به الجمهور ، وذكر الماوردى والرويانى فيه وجهين :

أحدهما : لا يجوز.

والثانى : قالا وهو قول جمهور أصحابنا : يجوز لأنها مبدَّلة منسوخة. قال المتولى : « فإن ظنَّ أنَّ فيها شيئاً غير مبدَّل كره مسه ، ولا يحرم » . انتهى.

ولا شك أن كراهة مسح المحدث لها للاحترام ، والاحترام فرع جواز الإبقاء والانتفاع بالقراءة والسماع ، وأصرح من ذلك كله قول الشافعى — رحمه الله — : « إن ما لا مكروه فيه يباع » .

وكذا قول البغوى فى « تهذيبه » فى آخر باب الوضوء : « وكذلك لو تكلم — أى الجنب — بكلمة توافق نظم القرآن ، أو قرأ آية نسخت قراءتها أو قرأ التوراة والإنجيل أو ذكر الله سبحانه وتعالى ، أو صلى على النبى ﷺ ، فجائز. قالت عائشة — رضى الله عنها — : « كان النبى ﷺ يذكر الله على كلِّ أحيانه ».

فإنه لا يتخيَّل أنه يجوز للجنب ما لا يجوز للمحدث ، بل كل ما جاز للجنب قراءته ، جاز للمحدث ولا عكس ، وتعليله لذلك بحديث عائشة — رضى الله عنها —دالٌّ على أنَّ ذلك ذِكْرٌ لله تعالى ، وكذا ما قالوه فى باب الإيمان.

قال فى « الروضة » : « فيما إذا حلف لا يتكلم. قلت : قال القفال فى « شرح التلخيص » : لو قرأ التوراة الموجودة اليوم لم يحنث ، لأنَّا نشكُّ فى الذى قرأه هل هو مبدَّل أم لا ؟ والله أعلم ».

وأما قولهم فى الهدنة : إنَّ عليهم أن لا يظهروا منكراً ، مثل إسماع المسلمين قراءة كتابهم التوراة والإنجيل ، فعِلَّته إنَّ فى ذلك إشعاراً بعلوِّ دينهم. وأما قولهم فى الوصية : إنها لا تجوز بمعصية مثل كتب التوراة والإنجيل ، أو قراءتهما ، فالمراد به كتابتهما على ما هما عليه ، وقراءتهما كذلك.

فإنَّ من المعلوم أنَّ فيهما المبدَّل وكتابتهما وقراءتهما كذلك إقرار بجميع ما فيهما ، أو تسليط على الإقرار به ، ويدلُّ عليه البغوى فى « تهذيبه » بقوله : « وإن أصاب التوراة والإنجيل الذى فى أيديهم ، لم يجز تركه على حاله ، لأنه مبدَّل لا حرمة له » . انتهى

وأما إذا عقَّب الصحيح بما يليق به من بيان مصادقته للقرآن ، وتأيده به ، والمبدَّلَ ببيان فساده بتكذيب القرآن له ، فليس بداخل فى ذلك ، فإنَّه ليس إبقاء له على حاله.

وعلى هذا دلَّ كلام الشافعى كما يأتى عنه فى الفصل السابع حيث قال : « ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة يدرس ، لم تجز الوصية لأنَّ الله عز وجل قد ذكر تبديلهم منها ».

فتأمل تقييده بقوله : « يدرس » يتَّضح لك ذلك ، ولا يجوز طرد هذا فى تفاصيل الكتابين لئلا يضيع تعليل الإمام – رحمه الله – بالتبديل ولا حمل المنع المذكور فى باب السِّير وغيره على العموم ، لئلا يتناقض مع إطلاقهم القول فى باب الأحداث بالاحترام ، ولا قولهم بالاحترام على العموم لئلا يناقض ما قالوه فى باب السِّير من إطلاق المنع.

بل إطلاقهم فى كلٍّ من البابين مُقَيَّد بما فى الآخر ، فإطلاقهم الجوازَ فى باب الأحداث مخصوص بما لم يُبَدَّل وإطلاقهم المنعَ فى باب السِّيَر وغيره محمول على المبدل ، وعليه يتنزل إطباقهم على النقل منها من غير نكير ، وإلا ناقضت أقوالُهم أفعالَهم ، وحاشاهم من ذلك ، وقول « الروضة » : « وإنما نُقِرُّهَا فى أيديهم كما نُقِرُّ الخمر ».

معناه أنَّا إذا ظفرنا بها أتلفنا ما كان مبدَّلاً ، ولم نتركه على حاله كما كان وهو بأيديهم كالخمر ما دامت خمراً ، ويزيد ذلك عندك وضوحاً ملاحظة ما نقل عن القاضى الحسين : « أنه يجوز الاستنجاء بهما » لأنه مبنى على القول القائل بأن الكل مبدل وهو ضعيف ، كما يأتى ، أو محمول على المبدَّل منهما.

لأنه لا يخفى على أحد أن مسلماً فضلاً عن عالم لا يقول إنه يُستَنجى بنحو ما فيها من نحو : « قال الله : جميع هذه الآيات كلها ، أنا الرب إلهك الذى أصعدتك من أرض مصر من العبودية والرق ، لا يكونَّن لك آلهة غيرى ، لا تعلمنَّ شيئاً من الأصنام والتماثيل التى مما فى السماء فوق ، وفى الأرض تحت ، ومما فى الماء أسفل الأرض ، لا تسجدنَّ لها ولا تعبدنَّها ، لأنى أنا الربُّ إلهك ، لا تقسم بالرب إلهك كذباً ، لأن الرب لا يُزَكِّى من حلف باسمه كذباً ، أكرم أباك وأمك ليطول عمرك فى الأرض التى يعطيكها الربُّ إلهك ، لا تقتل ، لا تَزْنِ ، لا تسرق ، لا تشهد [بعذق] على صاحبك شهادة زور ».

هذا آخر ما أردت ذكره من الدليل على سنية إطلاق ذكر ما لا مكروه فيه من الكتب القديمة ، للرد على أهلها به ، أو التنبيه على مصادقته لكتابنا وإلزامهم به، ونحو ذلك من الفوائد التى لا تخفى على منصف ، مثل ظهور إعجاز القرآن ظهوراً بيّناً للذكى والغبى ، فإنه كما قيل : وبضدها تتبيَّن الأشياء.

وأما المبدَّل ، فلا يحلُّ ذكره إلاَّ مقروناً ببيان أنَّه مبدَّل ليحذر منه ، وذلك نحو ما قاله الآئمة فى الحديث الضعيف والموضوع والله الموفق.

ولم يبق بعد معرفة هذه الأدلة ، وما ذُكر من شرحها وبيانها من كلام الآئمة إلاَّ اتباعها والوقوف عندها ، أو القول بالتشهى والتحكم الذى لا يسوغ ولا يُعبأ بقائله ، ولا يلتفت إليه ، ولا يُعَوَّل بوجه عليه.

كما نقل ذلك عن إمامنا الشافعى الإمام سراج الدين البلقينى فى آواخر قسم الفيء والغنيمة من ترتيبه لكتاب « الأم » ، قال : « ومن خالف شيئاً مما روى عن النبى ﷺ ، فليست فى قوله حجة »-انتهى.

وقال الشافعى فى أواخر كتاب اختلاف الحديث من كتاب « الأم » فى آخر باب نفى الولد يخاطب شخصاً قال له : « لا أنفى الولد باللعان، وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال ، لأن النبى ﷺ قال : « **الولد للفراش** » [1].

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

أرأيت رجلاً لو عمد إلى سنة لرسول الله ﷺ فخالفها ، أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً ، فعارضه أتكون له حجة بخلافه ، أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يتعلَّم.

لأنه لو جاز هذا لأحد كان لكل أحد أن ينقض كل حكم بغير سنة، وبغير اختلاف من أهل العلم ، فمن صار إلى مثل ما وصفت مِن أن لا ينفى الولد بلعان خَالَف سنة رسول الله ﷺ ، ثم ما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه ، ثم من أعجبِ أَمرِ قَائلِ هذا : أنه يدَّعى القول هذا ، أو يكون رجلاً لا يبالى ما قال » - انتهى.

وقال الدارمى : أخبرنا الحسن بن بشر ، نا المعافى ، عن الأوزاعى قال : كتب عمر بن عبد العزيز : « أنه لا رأى لأحد فى كتاب الله ، وإنما رأى الآئمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم تَسِر به سنة من رسول الله ﷺ ، ولا رأى لأحد فى سُنَّة سَنَّها رسول الله ﷺ ».

أخبرنا موسى بن خالد ، نا معتمر بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر، أن عمر بن عبد العزيز خطب فقال : « يا أيها الناس ، إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً ولم ينزل بعد هذا الكتاب الذى أنزل عليه كتاباً ، فما أحلَّ الله على لسان نبيه ﷺ فهو حلال إلى يوم القيامة ، وما حرَّم على لسان نبيه ﷺ فهو حرام إلى يوم القيامة، ألا وإنى لست بقاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع». انتهى.

وقال الشافعى فى أواخر « الرسالة » فى باب الاجتهاد : « ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يعقل إلا من جهة علم مضى قبله وجهة العلم بعد الكتاب : السنة والإجماع والآثار.

ثم ما وصفت من القياس عليها ، ولا يقيس إلا من جمع الآلة التى القياس بها ، وهى العلم بأحكام كتاب الله : فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه وإرشاده ، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ﷺ ، فإذا لم يجد سنة فبإجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماعٌ فبالقياس.

ولا يجوز لأحد أن يقيس إلا أن يكون عالماً بما مضى قبله من السنن، وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم ، ولسان العرب.

ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتَّى يفرِّق بين المشتبه ، ولا يعجل بالقول فيه دون التثبت ، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لأنه قد يثبته بالاستماع لترك الغفلة ، ويزداد به تثبُّتاً فيما اعتقد من الصواب ، وعليه فى ذلك بلوغ غاية جهده ، والإنصاف من نفسه.

حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك ، ولا يكون بما قال أعْنى منه بما خالفه حتى يعرفَ فضل ما يصيرُ إليه على ما يترك إن شاء الله ».

قال محمد : « فأما من تَمَّ عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا ، فلا يحلُّ له أن يقول بقياس ، وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه ، كما لا يحلُّ لفقيه عاقل أن يقول فى ثمن درهم ولا خِبرةَ له بسوقِهِ ، ومَن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة ، فليس له أن يقول أيضاً بقياس.

لأنه قد يذهب عليه عقل المعانى ، وكذلك لو كان حافظاً مقصِّر العقل أو مُقصِّراً عن علم لسان العرب : لم يكن له أن يقيس من قِبَلِ نقص عقله عن الأدلة التى يجوز بها القياس ، فلا نقول يسع هذا — والله أعلم — أن يقول أبداً إلا اتباعاً لا قياساً » انتهى كلام الشافعى رحمه الله.

وهو كما ترى قاصمة لمن لم يصل إلى درجة التقليد ، فظن أنه مجتهد مطلق ، فصار يُقَبِّح ما صنعه الآئمة قديماً وحديثاً ، وبعد أن نطق به الكتاب وبيَّنته السنة، فقد اتضحت الأدلة ، ونُزِّلت على كلام الهداة الجِلَّة.

فإنكار ما دعت إليه ، ودلت عليه ، ينادى على صاحبه بالاتهام على دين الإسلام ، وأنه متعصِّب لبعض طوائف الكفرة العُتاة الفجرة ، لا سيما إن كان مشهوراً بعشرة بعضهم ، أو بعض ما نسب إليهم ، ويحنو عليهم ، وذلك من وجوه:-

الأول : أن إقامة الدليل على مصادقة ما هم متمسِّكون به من كتبهم للقرآن ، لا يجهل أحد حسنه ليشهد معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (١).

وقوله تعالى لبنى إسرائيل :﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ (٢)، وفى غيرهما من الآيات فى مثال حاضر محسوس ، وذلك أنه لا شك فى أن تصديق العدو والصديق أولى وأقعد من تصديق الصديق وحده.

الثانى : أنه يثبت بمجرد هذه المصادقة بين الأنبياء إبطال ما ينتحله أهل الفرق الآن من الأديان مما يخالف الإسلام بشهادة كتبهم التى هم معترفون بأنها نزلت على أنبيائهم ، وشهادة المرء على نفسه أقطع من شهادة غيره عليه.

الثالث : أنه يتبين من بعض تلك المصادقات سوءُ فهمهم لبعض معتقداتهم تمسكاً بما يخالف ظاهرهُ ذلك المصادق ، فيبطل ذلك الاعتقاد بشهادة كتابهم ، ولا يخفى ما فى ذلك من الحسن الذى هو فى أعلى الدرجات إلاَّ على من لا حس له.

الرابع : أنه يتضح أيضاً ببعض ما تصادق فيه تلك الكتب القرآن معرفتنا لتبديلهم ما خالفه من كتابهم ، مخالفةً لا يمكن ردَّها إليه ، فيكونون شاهدين على أنفسهم بالكفر.

• ومن سعى فى إبطال شيء من هذه الوجوه التى هى : محاسن ومصالح ، وأضدادها قبائح ومفاسد ، فلا شك فى تهمته على هذا الدين القويم ، وأنَّ قلبه بالغش سقيم ، فكيف إذا سعى فى إبطالها كلها والله الهادي.

---

(١) سورة المائدة – الآية : ٤٨.

(٢) سورة البقرة– الآية : ٤١.



الفصل السادس

الفصل السادس
فى ذكر بعض من نقل من الكتب القديمة
من الآئمة وأعيان الأمة وذكر بعض ما نقلوه منها

ويلحق به ما نقل عن أهل الأديان كلهم من اليهود والنصارى والمشركين والكهان والشياطين.

وفيه من أقْرأ كتب أهل الكتاب من المسلمين ، ومن يقبل جرحه ، وأدب العالم فى إخفائه ما يخشى به الفتنة على من لا يبلغه فهمه ، كما أنه يرجى به إيمان من يراه من أهل الكتاب وإن طال الزمان.

روى البخارى فى « صحيحه » الذى تلقته الأمة بالقبول وتبركوا به فى الارتحال والحلول :

عن عبد الله بن عمرو — رضى الله عنهما — أنه قال وقد سئل عن (صفة رسول الله ﷺ : « والله إنه لموصوف فى التوراة ببعض) صفته فى القرآن :

يا أيها النبى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأميين ، أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ، ليس بفظ ولا غليظ ولا صخَّاب فى الأسواق ، ولا يدفع بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويغفر ، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا : لا إله إلا الله ، ويفتح به أعيناً عمياً وآذاناً صماً وقُلوباً غلفاً».

قال صاحب كتاب « الشفاء » الذى هو شفاء القلوب ، وجلاء الكروب ، وهو القاضى عياض أحد الآئمة الأعلام ، وحُفَّاظ الإسلام، الذى انتشر كتابه فى أقطار الآفاق ، وبهر ضياؤه ، حتى فاق النيرين فى الإشراق ، بعد أن ساق الحديث المذكور : « وذكر مثله عن عبد الله بن سلام ﷺ وكعب الأحبار » . انتهى.

والذى عن عبد الله فى البيوع من البخارى من رواية عطاء عنه كالذى قبلـه ، ولفظه : « لقيت عبد الله بن عمرو – رضى الله عنهما – فقلت : أخبرنى عن صفة رسول الله ﷺ فى التوراة ؟

قال : أجل ، والله إنه لموصوف فى التوراة إلى آخره » ، وسبب سـؤاله عـما فى التوراة أنه كان يحفظها.

روى أحمد وابن عبد الحكم فى « **فتوح مصر** » والبغوى وأبو يعلى عن عبد الله بن عمرو – رضى الله عنهما – : أنه رأى فى المنام كأن فى إحـدى أصـابعه عـسلاً وفى الأخرى سمناً ، فكان يلعقهما ، فأصبح ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقـال : « **إن عشت قرأت الكتابين : التوراة والفرقان** » ، فكان يقرأهما.

وليس فى السند من تكلِّم فيه إلاَّ ابن لهيعة وقد مشَّاه غير واحد ، منهم الإمام أحمد ، فهو حسن إن شاء الله تعالى.

على أنَّ مَن نظـر هيئـة سـؤال عطـاء فى حـديث الـصحيح قـضى عـلى هـذا بالصحة.

[وقال الحافظ زين الدين بن رجب فى كتابه « الاستغناء بـالقرآن » : « هـذا الحديث يستدل به على جواز قراءة التوراة] ».

وروى أبو داود والترمذى عن سلمان رضي الله عنه قـال : قـرأت فى التـوراة أن بركـة الطعام الوضوء بعده ، فذكرت ذلك للنبى ﷺ ، فقـال رسـول الله ﷺ : « **بركـة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده** ».

وللدارمى عن كعب الأحبار قال : نجد مكتوباً فى التوراة : محمد رسـول الله عبدى المختار ، فذكر حديثاً واتبعه عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه بمثله.

وللترمـذى وقـال : « حـسن غريـب » عـن عبـد الله بـن سـلام رضي الله عنه قـال : « مكتوب فى التوراة صفة محمد وعيسى بـن مـريم – علـيهما الـسلام – يـدفن معه» ...الحديث.

وقال صاحب « الشفاء » فى نحو النصف من الباب الثانى من القسم الأول : « قالت عائشة – رضى الله عنها – فى « الصحيح » : « لم يكن النبى ﷺ فاحشاً ولا متفَحِّشاً »... الحديث ».

ثم قال : « وقد حكى مثل هذا الكلام عن التوراة من رواية ابن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهم – » انتهى.

وقد سمع جماعة من الصحابة – رضي الله عنهم – من بنى إسرائيل : كعب وغيره ، منهم العبادلة وغيرهم ، فقد قال أئمة الحديث : أن الصحابى إذا نقل شيئاً لا يقال مثله بالرأى أنه مرفوع فى الحكم إلا إن كان ذلك الصحابى سمع من أهل الكتاب.

وقال الشيخ سعد الدين فى « شرح المقاصد » فى بحث الإمامة فى تمسكات الشيعة : « إن علياً رضي الله عنه قال : علَّمنى رسول الله ﷺ ألف باب من العلم ، فانفتح لى من كل باب ألف باب ، ثم قال : ولهذا قال : لو كسرت الوسادة ، ثم جلست عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم ، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم ، وبين أهل الزبور بزبورهم ، وبين أهل الفرقان بفرقانهم ، ثم تعقَّب أدلتهم ولم يتعقَّب هذا بشيء.

وفى « الصحيح »عن معاوية رضي الله عنه أنه ذكر كعب الأحبار ، فقال : « إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن الكتاب وإن كنا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب ».

وفيه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام » ، فقال رسول الله ﷺ : « **لا تصدِّقوا أهل الكتاب ولا تكذِّبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إليكم** » ، ولم يقل : لا تسمعوا منهم ولا قال : ولا تنقلوا عنهم .

وقد تقدَّم التعريف بالمراد من النهى عن التصديق والتكذيب عن الشافعى وغيره ، ولو لم يكن للناقل عنهم سند إلا سنة النبى ﷺ لكان فيها أتم كفاية ، فكيف وقد سمعت ما تُلى عليك من أقوال العلماء فى ذلك.

وللشيخين ومالك وهذا لفظه : عن أبى هريرة ﷺ قال : « خرجت إلى الطور ، فلقيت كعب الأحبار ، فجلست معه ، فحدَّثنى عن التوراة وحدَّثته عن رسول الله ﷺ ، فكان فيما حدثته أن قلت : قال رسول الله ﷺ : « **خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم وفيه أهبط، وفيه تيب عليه ، وفيه مات ، وفيه تقوم الساعة ، وما من دابة إلاَّ وهى مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلاَّ الجن والإنس ، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى يسأل الله إلا أعطاه إياه** ».

فقال كعب : ذلك فى كل سنة يوم ؟ فقلت : بل فى كل جمعة ، قال : فقرأ كعب التوراة ، فقال : صدق رسول الله ﷺ.

قال أبو هريرة : فلقيت بصرة بن أبى بصرة الغفارى ﷺ فقال : من أين أقبلت ؟

فقلت : من الطور ، قال : لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت إليه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لا تُعْمَل المطى إلا إلى ثلاثة مساجد : إلى المسجد الحرام ، وإلى مسجدى هذا ، وإلى مسجد إيلياء أو بيت المقدس** ». شك أيهما قال.

قال أبو هريرة : « فلقيت عبد الله بن سلام ﷺ ، فحدثته بمجلسى مع كعب وما حدثته فى يوم الجمعة ، فقلت له : قال كعب ذلك فى كل سنة يوم ، فقال عبد الله بن سلام- ﷺ: كذب كعب ، فقلت : ثم قرأ كعب التوراة ، فقال : بل هى فى كل جمعة ، فقال عبد الله : صدق كعب، ثم قال عبد الله : قد علمت أى ساعة هى ، قال أبو هريرة : فقلت : أخبرنى بها ولا تَضِنَنَّ بها على ، فقال عبد الله : هى آخر ساعة فى يوم الجمعة ، فقال أبو هريرة : كيف يكون آخر ساعة فى يوم الجمعة؟ وقد قال رسول الله ﷺ : « **لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي**»، وتلك ساعة لا يصلى فيها ؟ فقال ابن سلام : ألم يقل رسول الله ﷺ : « **من جلس مجلساً ينتظر الصلاة ، فهو فى صلاة حتى يصلي**»؟ فقلت : بلى ، قال : فهو ذلك.

وحكى الإمام حجة الإسلام الغزالى فى أوائل « الإحياء » فى [الباب السادس فى باب] آفات العلم وعلامات علماء الآخرة عن زاهد خراسان الشهيد شقيق البلخى أنه قال لتلميذه زاهد وقته حاتم الأصم الذى كان يقال له : لقمان هذه الأمة : « [منذ كم صحبتنى] ؟ قال : منذ ثلاث وثلاثين سنة ، قال : فما تعلمت منى فى هذه المدة ؟ قال : ثمانى مسائل ، فقال شقيق : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ذهب عمرى معك ، ولم تتعلم إلا ثمانى مسائل ، فقال : يا أستاذ لم أتعلّم غيرها ، ولا أحب أن أكذب ، فقال : هات هذه الثمانى ، فذكرها له ، فقال شقيق : يا حاتم ، وفقك الله ، إنى نظرت فى علم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان العظيم وهى تدور على هذه الثمان مسائل ، فمن استعملها فقد استعمل الكتب الأربعة ».

وقال قبل ذلك بيسير : « وفى الإنجيل مكتوب لا تطلبوا علم ما لم تعلموا حتى تعملوا بما علمتم ».

وفى « الكشاف » : عند ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [1] : كقوله : ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ [2]، وقوله فى الإنجيل لعيسى – عليه السلام –: سأنزل عليك كتاباً فيه نبأ بنى إسرائيل وما رأيته إياهم من الآيات وما أنعمت عليهم ، وما نقضوا من ميثاقهم الذى واثقوا به ، وما ضيَّعوا من عهده إليهم.

وحسن صنعه للذين قاموا بميثاق الله ، وأوفوا بعهده ، ونصره إياهم ، وكيف أنزل بأسه ونقمته بالذين غدروا ، ونقضوا ميثاقه ولم يوفوا بعهده » انتهى ما ذكره ، ولم نر أحداً ممن انتقده ذكر هذا فيما أخذه عليه ، والله الموفق.

وقال الإمام الزاهد الصوفى الفقيه تقى الدين أبو بكر الحصنى الأصل الدمشقى الشافعى فى كتابه « سير السالك إلى أسنى المسالك » فى ترجمة فرقد السبخي :

(١) سورة البقرة – الآية : ٢٧.

(٢) سورة البقرة – الآية : ٤٠.

« وقال جعفر – يعنى ابن سليمان – سمعت فرقداً يقول : قرأت فى التوراة : من أصبح حزيناً على الدنيا أصبح ساخطاً على ربه ، ومن جالس غنياً فتضعضع له ذهب ثلثا دينه ، ومن أصابته مصيبة فشكا إلى الناس ، فإنما يشكو ربه عز وجل ».

وقال القاضى عياض أيضاً فى « الشفاء » فى أواخر الباب الثالث : ومعنى قوله : « لى خمسة أسماء » قيل إنها موجودة فى الكتب القديمة ، وعند أولى العلم من الأمم السالفة ».

وقال بعده بقليل : « وقد وقع أيضاً فى كتب الأنبياء ، قال داود – عليه السلام – : اللهم ابعث لنا محمداً مقيم السنة بعد الفترة ».

قال الشيخ نور الدين المحلى : « فى هذا اعتماد على أهل الكتاب فى نسبة القول إلى الأنبياء – عليهم السلام – الذين لم ينطقوا عن الهوى ، وفيه ترجمته بالعربية مع نسبته إليهم » انتهى.

وقال القاضى عياض أيضاً بعد ذلك بقليل : « ومن أسمائه ﷺ فى الكتب : المتوكل والمختار ، ومقيم السنة ، والمقدّس ، وروح الحق ، وهو معنى البارقليط فى الإنجيل ».

ومن أسمائه فى الكتب السالفة : مأذمأذ ، ومعناه : طيب طيب ، وحمطايا والخاتم والحاتم ، حكاه كعب الأحبار ويسمى بالسريانية [مشفّح] والمُنحَمِنَّا ، واسمه أيضاً فى التوراة : أحيد. روى ذلك عن ابن سيرين ، ومعنى صاحب القضيب ، أى السيف.

ووقع مفسراً فى الإنجيل قال : معه قضيب من حديد يقاتل به وأمته كذلك».

قال الشيخ نور الدين : « قوله : « قال معه » إن اعترض معترض وسأل عن فاعل قال فى قوله شيخنا فى « نظم الدرر » إن وجد قال فى التوراة : ما هو ؟

فيجاب بأنه أراد بفاعل قال : ما أراده هذه العلامة »انتهى.

قال : « وأوصافه وألقابه وسماته في الكتب كثيرة ، وفيما ذكرنا منها منقع » ، وقال بعد ذلك بقليل : « محمد بمعنى محمود ، وكذا وقع اسمه فى زبور داود ».

وقال بعده بيسير : « ووقع فى أول سفر من التوراة ، عن إسماعيل - عليه السلام - بجبار ، فقال : « تقلد أيها الجبار سيفك ، فإنَّ ناموسك وشرائعك مقرونة بهيبة يمينك ».

قال الشيخ نور الدين : « قوله : « فقال » إلى آخره فاعل قال ، الكلام عليه كالذى قبله » انتهى.

وقال بعد ذلك بقليل : « وقال فى التوراة والإنجيل فى الحديث المشهور فى صفته : ليس بفظ ».

قال الشيخ نور الدين : « والكلام فى فاعل قال هنا أيضاً كما تقدم ». انتهى

وقال فى أواخر الباب الرابع : « فصل : ومن دلائل نبوته ما ترادفت به الأخبار عن الرهبان والأحبار وعلماء أهل الكتاب - إلى أن قال - : وما أُلْفِى من ذلك فى التوراة والإنجيل مما قد جمعه العلماء وبينوه ، ونقله عنها ثقات ممن أسلم منهم.

وعدَّ جماعة ممن أسلم - ثم قال : وقد اعترف بذلك هرقل - وعدَّ جماعة مّمن مات على كفره - إلى أن قال : وقد قال لهم : ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾[1] ، إلى غير ذلك مما فيه لا ينكره فقيه ، ولا فاضل نبيه.

قال الشيخ نور الدين : « إن أنكر معترض قول شيخنا فى « نظم الدرر » : وقال متّى أو مرقس أو غيرهما ممن اشتهر عند أهل الكتاب أنهم من حوارى السيد عيسى - عليه السلام - ، فيقال له : لا يتقاعد نقله عنهم عن نقل هذا الإمام عن الأحبار والرهبان وعلماء أهل الكتاب ، فما أجيب عن هذا ، فهو الجواب عنه.

(١) سورة آل عمران - الآية : ٩٣.

وقوله : « وعلماء أهل الكتاب » عام فى مؤمنهم وكافرهم ، فلا يعترض على من قال ، وأخبرنى بعض فضلائهم – يعنى أهل الكتاب – وقوله : « العلماء » هو كما يراه من له أدنى مِسْكَةٍ فَهْمٍ ومُنَادٍ بالإنكار على من ادَّعى الإجماع ومُغبِّر فى وجهه ، فافهمه. وقوله : « وقد اعترف» إلى آخره يسأل لم جعل هذا الإمام كلام هؤلاء الكفرة دلائل.

مع أن الدِّين مستغنٍ عن ذلك بما فيه من البراهين القواطع ؟ ! وهل هو إلاَّ لأنَّ قطع الخصم بما يعتقده أتمَّ وأحسن ، يشهد بذلك من حَنَّكَتْهُ الدراسة ». انتهى.

وأما الإمام البيهقى الذى أضاءت مصنفاته الأرض بطولها والعرض ، وتلقاها الآئمة الأبرار تلقى الفرض ، وقال العلماء : « إن للشافعى – رحمه الله – على كلِّ من تبعه المنَّة إلا البيهقى ، فإنَّ له على الشافعى المنَّة ».

وذلك لما أحيا من آثاره ، وبثَّ فى الناس من أنواره ، فأكثر فى « دلائل النبوة » من النقل عن أهل الكتب القديمة ، وجعلها أبواباً ، فذكر فى تزوج عبد الله بن عبد المطلب أبى النبى ﷺ بإسناده إلى ابن عباس – رضى الله عنهما – أنه قال : « قال عبد المطلب : قدمت اليمن فى رحلة الشتاء ، فنزلت على حبرٍ من اليهود ، فقال لى رجلٌ من أهل الزبور : يا عبد المطلب ، أتأذن لى أن أنظر إلى بدنك ما لم يكن عورة » ، فذكر خبراً فيه أن فى إحدى مِنْخَرَيهِ ملكاً ، وفى الآخر نبوة.

ثم أسنده عن عائشة – رضى الله عنها – قالت : « كان يهودى قد سكن مكَّة يتَّجر بها ، فلما كانت الليلة التى وُلِد فيها رسول الله ﷺ » فذكرت بشارته بنبوة النبى ﷺ ، وذهاب النبوة من بنى إسرائيل ، ثم ذكر أمر تبَّع عن ابن إسحاق ، وبشارة اليهود له بالنبى ﷺ فى خبرٍ طويلٍ أراد فيه تخريب المدينة الشريفة وأخذ كنز الكعبة وهدمها ، ثم ذكر قصة إيوان كسرى وما معه ، وبشارة سطيح بالنبى ﷺ وهو خبرٌ طويلٌ ، ثم قال : « باب صفة رسول الله ﷺ فى التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب ، وصفته أمَّته » ، ثم ساق من ذلك أربع ورقاتٍ كبار

منها : عن أبى العالية قال : « لما افتتحنا تُسْتَر وجدنا فى بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجلٌ ميت عند رأسه مصحفٌ ، فأخذنا المصحف، فحملناه إلى عمر بن الخطاب ﷺ ، فدعا له كعباً ، فنسخه بالعربية ، أنا أول رجلٍ قرأته مثل ما أقرأ القرآن هذا » ، فذكره. وقال بعده : « باب ما وجد من صورة نبينا محمدٍ ﷺ مقرونة بصور الأنبياء – عليهم السلام – قبله بالشام » وذلك فى أربع ورقاتٍ كبار ذكر فيه خبراً عن جبير بن مطعم ، عن جماعةٍ من النصارى.

ثم خبراً عن هشام بن العاص ، عن هرقل وكأن الصور لم تكن محرَّمةً عندهم ، فإن فى آخر الخبر أن هذه الصُّوَر منقولة عن خزانة آدم – عليه السلام– ثم قال : « باب ما جاء فى إخبار سيف بن ذى يزن عبد المطلب بن هاشم بما يكون من أمر النبى ﷺ » وهو فى ورقتين من الورق الكبار.

ثم قال : « باب فيما جاء فى استسقاء عبد المطلب بن هاشم ، وما ظهر فيه من آيات رسول الله ﷺ » ، فذكر قصة الهاتف الذى بشَّر بالنبى ﷺ ، وهو غلام قد أيفع أو كرب.

ثم قال : « باب ما جاء فى خروج النبى ﷺ مع أبى طالب حين أراد الخروج إلى الشام تاجراً ، ورؤية بحيرا الراهب من صفته وآياته ما استدلَّ به على أنه هو النبى ﷺ الموعود فى كتبهم ».

فذكر قصته وفيها قصة الروم الذين أرادوا قتل النبى ﷺ لما علموا من نبوَّته وأنَّه منعهم من ذلك ، وطرق القصة وطولها فى ورقتين.

ثم ذكر قصة تجارة النبى لخديجة – رضى الله عنها – ، وقصة الراهب الذى قال لميسرة – غلام خديجة رضى الله عنها – : « ما نزل تحت هذه الشجرة – أى التى نزل تحتها النبى ﷺ – إلا نبى ».

ثم قال : « باب ما جاء فى أخبار الأحبار والرهبان قبل أن يبعث النبى ﷺ رسولاً ، بما يجدونه عندهم فى كتبهم من خروجه ، وصدقه فى رسالته ، واستفتاحهم به على أهل الشرك » ، فذكر جملة من ذلك وأتبعها قصة سلمان ﷺ، وذلك مجموعه فى عشر ورقات كبار.

ثم ذكر حديث قس بن ساعدة الإيادى فى عيب الشرك ، وذكر خبر الجارود فى إسلامه بما وجده فى الإنجيل من البشارة بالنبى ﷺ وطوَّل ذلك فى خمس ورقاتٍ كبار.

وقال عَقِبَهُ : « ذكر حديث النصرانى الذى أخبر أمية بن أبى الصلت ببعثةِ النبى ﷺ » ، وبعده حديث الجهنى فى أمره بالإيمان بالنبى ﷺ بعد أن كان مات فيما يظهر.

ثم عاش حتى أدرك الإسلام ، فامتثل ما أمر به ، فأسلم ، وحديث زيد بن عمرو بن نفيل فى أمر الراهب له بالتماس الدِّين الحق بأرضه بالحرم على يد نبى يخرج به.

ثم ذكر خبراً عن خديجة – رضى الله عنها – فى سؤالها عداساً ﷺ – وكان غلاماً نصرانياً – عن أمر النبى ﷺ فى نزول جبريل – عليه السلام.

ثم ذكر بعده شهادة المشركين للقرآن بالإعجاز ، ثم قال بعد ذلك : « باب إعلام الجنى صاحبه بخروج النبى ﷺ وما سمع من الأصوات بخروجه » فذكر من ذلك قصصاً منها : قصة سواد بن قارب فى إخبار الجنى له به ﷺ ، وكذا مازن الطائى ، وكذا امرأة من يثرب ، ثم ذكر أمر عداسٍ ﷺ مع النبى ﷺ فى قصة الطائف. ثم قال بعد هذا بكثير : « باب ما جاء فى تعجُّب الحبر الذى سمعه يقرأ سورة يوسف عليه السلام لموافقتها ما فى التوراة ».

فذكر فيه خبراً ، ثم قال فى آخر وفاة النبى ﷺ : « باب معرفة أهل الكتاب بوفاة رسول الله ﷺ قبل وقوع الخبر » ، ثم أسند فيه عن جرير ﷺ قال : « كنت باليمن ، فلقيت رجلين » إلى أن قال : « فقالا : إن كان ما تقول حقّاً ، فقد مضى صاحبك على أجله منذ ثلاث » فكان كما قالا ، وأصله فى البخاري.

ثم أسند عن كعب بن عدى وهو العبادى الحيرى الذى كان شريك عمر ﷺ فى الجاهلية ، قال : « أقبلت فى وفد من أهل الحيرة إلى النبى ﷺ، فعرض علينا الإسلام فأسلمنا ، ثم انصرفنا إلى الحيرة ، فلم نلبث أن جاءتنا وفاة رسول الله ﷺ ، فارتاب أصحابى وقالوا : لو كان نبيّاً لم يمت.

فقلت : قد مات الأنبياء قبله ، وثبتُّ على إسلامى ، ثم خرجت أريد المدينة، فمررت براهبٍ كنا لا نقطع أمراً دونه ، فقلت له : أخبرنى عن أمرٍ ، فذكر أنه أخرج سِفراً ، فصفح فيه ، فإذا بصفة النبى ﷺ كما رأيته وإذا بموته فى الحين الذى مات فيه ﷺ ، فاشتدَّت بصيرتى فى إيمانى ، وقدمت على أبى بكرٍ رضي الله عنه فأعلمته ، فقمت عنده ، فوجَّهنى إلى المقوقس ملك مصر والإسكندرية ».

وفى أوائل الدرامى عن وهب بن منبه أنه سئل عن الحسن فقال : كيف عقله؟ فأخبره ، ثم قال : « إنا لنتحدَّث أو نجده فى الكتب أنه ما آتى الله عبداً علماً ، فعمل به على سبيل الهدى ، فيسلبه عقله حتى يقبضه الله إليه ».

وفيه عن كعب قال : « إنى أجد نعت قومٍ يتعلمون لغير العمل ، ويتفقهون لغير العبادة ، ويطلبون الدنيا بعمل الآخرة ، ويلبسون جلود الظأن ، وقلوبهم أمرُّ من الصبر ، فبى يغترُّون أو إياى يخادعون ، فحلفتُ بى لأُتيحَنَّ لهم فتنة تترك الحليم فيها [حيران] ».

وقال الدرامى : « أخبرنا سعيد بن عامر ، عن هشام صاحب الدستوائى قال : « قرأت فى كتابٍ بلغنى أنه من كلام عيسى عليه السلام : تعملون للدنيا وأنتم ترزقون فيها بغير عمل ، ولا تعملون للآخرة وأنتم لا ترزقون فيها إلا بالعمل ، وإنكم علماء السوء ، الأجرَ تأخذون ، والعملَ تضيِّعون » فذكره ، وهو كلامٌ طويلٌ نفيس.

وقال الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم القرشى المصرى فى كتاب « فتوح مصر والمغرب » : « حدثنا عبد الله بن صالح ، الليث بن سعد قال : سأل المقوقس عمرو بن العاص رضي الله عنه أن يبيعه سفح المقطم بسبعين ألف دينار ، فعجب عمرو رضي الله عنه ذلك وقال : أكتب فى ذلك إلى أمير المؤمنين ، فكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه عمر رضي الله عنه : سلْه لِمَ أعطاك به ما أعطاك وهى لا تُزْدَرَعُ [1] ولا يُستنبَط بها ماء ولا يُنتفَعُ بها ، فسأله ، فقال : إنا لنجد صفتها فى الكتب: إن فيها غِراس الجنة.

(١) أى لا ينبت فيها .

حدثنا هانىء بن المتوكل ، عن ابن لهيعة أن المقوقس قال لعمرو : إنا نجد فى كتابنا أن ما بين هذا الجبل وحيث نزلتم ينبت فيه شجر الجنة، فكتب بقوله إلى عمر بن الخطاب ﷺ ، فقال : صدق ، فاجعلها مقبرة للمسلمين ».

وفى رواية الليث : فكتب بذلك إلى عمر [رضى الله عنه] ، فكتب إليه عمر : إنا لا نعلم غراس الجنة إلا المؤمنين ، فأقبر من مات فيها قبلك من المسلمين ولا تبعه بشيء.

قال ابن لهيعة : « والمقطم ما بين القُصَيْر إلى مقطع الحجارة وما بعد ذلك فمن اليحموم ». انتهى

فقد صدق عمر ﷺ فيما نقلوه عن كتابهم ، وعمل على حسبه ، وهو الفاروق الذى ينطق بالسكينة.

وأما ابن ظفر فى كتابه « خير البُشَر بخير البَشَر » ، فأكثر من ذلك جداً من التوراة ، والإنجيل ، وسفر أنبياء بنى إسرائيل والزبور ، وقال بعد أن نقل كثيراً من ذلك : « وإنما ذكرنا ما أظهروه ورضوا التفسير له باللغة العربية ، وما حكيناه عن تراجمهم بلفظهم الذى اختاروه وأثبتوه فى كتبهم ليكون ذلك أقطع لعذرهم، وأحسم لروغانهم.

ونحن على بصيرة من أنَّ أهل الكتابين ليس فى أيديهم اليوم من التوراة والإنجيل إلاَّ ما اختار ضُلاَّلُ علمائِهم أن يظهر لهم بعد التحريف والحذف والتبديل ».

وقال أيضاً : « فهذه أيدك الله جمل مقنعة عظيمة الموقع ، جاءت فى كتب الله عز وجلَّ مما لا يدفعه أهل الكتاب ، وحكيناها عنهم بالتراجم التى رضونها واختاروا تسطيرها فى كتبهم.

فلا يدَّعون علينا فيها تحريفاً وهى على ما تحقَّقنا أنهم حرَّفوها ، وحذفوا منها ما كتموه مستقلة بدفع المعتدين وبنفع المهتدين ». انتهى.

ولم يزل الناس يُعَظِّمون هذا الكتاب ويبالغون فى تعظيمه ، فالطعن فيما هو

مثل هذا المنقول فى هذا الزمان عن هؤلاء الآئمة طعن فيهم ، والطعن فيهم وهم حملة الدين ، والمبلغون له طعن فى الدين وهدم لاعتقاد المسلمين.

وفى « السيرة » لإمام أهل المغازى محمد بن إسحاق تهذيب الإمام أبى محمد عبد الملك بن هشام بعد قصة ورقة بن نوفل ، وزيد بن عمرو ابن نفيل صفة رسول الله ﷺ من الإنجيل.

قال ابن إسحاق : وكان فيما بلغنى عما كان وَضَعَ عيسى بن مريم – عليهما السلام – فيما جاءه من الله فى الإنجيل لأهل الإنجيل من صفة رسول الله ﷺ مما أثبت يُحَنّس الحوارى لهم ، حين نسخ لهم الإنجيل من عهد عيسى بن مريم – عليهما السلام – أنه قال : « من أبغضنى ، فقد أبغض الرب ، ولولا أنّى صنعت بحضرتهم صنائع لم يصنعها أحد قبلى ما كانت لهم خطيئة.

ولكن من الآن بطروا وظنوا أنهم يَعُزُّوننى وأيضاً للرب ولكن لابد من أن تتم الكلمة التى فى الناموس أنهم أبغضونى مجاناً ، أى باطلاً.

فلو قد جاء الْمُنْحَمَنَّا هذا الذى يرسله الله إليكم من عند الرب روح القسط ، هذا الذى من عند الرب خرج فهو شهيد على ، وأنتم أيضاً لأنكم قديماً كنتم معى هذا قلت لكم : لكى لا تشكوا ». فالْمُنْحَمَنَّا بالسريانية محمد ﷺ ، وهو بالرومية البارقليطس.

ونقل ابن إسحاق لهذا وهو من أتباع التابعين ، دليل على أن هذه الكتب عرِّبت فى هذه الأعصار الفاضلة ، والله الموفق.

وأكثر الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم من النقل من الكتب القديمة فى كتابه « فتوح مصر والمغرب » تارة معزوّاً إليها ، وتارة غير معزو.

فمن ذلك : دخول بختنصر إلى مصر ، وغلبته عليها من نبوة آرميا من سفر الأنبياء فى قصة وضع سريره فيها حين يدخلها ، ووحى الله إلى آرميا فى تعيين المكان الذى يضعه فيه ، وأمره له أن يدفن أربعة حجارة فى موضع عيَّنه له.

فإذا أتى ووضع سريره ، كانت كل قائمة من قوائمه على حجر منها لا تتعداه ، ليعلم العصاة بذلك صِدق آرميا فى جميع ما أتى به عن الله [عز وجل] وهى قصة طويلة.

ومنها : ذكر تبع لذى القرنين فى شعر عن ابن إسحاق عمن يسوق الأحاديث عن الأعاجم فيما توارثوا من علمه. ومنها : عن عقبة بن عامر ﷺ عن رجال من يهود أتوا النبى ﷺ بمصاحف أو كتب أتوا بها إلى النبى ﷺ يسألونه عن شيء فيها ، وأن النبى ﷺ خيرهم بين أن يسألوه فيخبرهم.

وبين أن يخبرهم قبل أن يسألوه ، فاختاروا هذا ، فقال : « جئتم تسألونى عن ذى القرنين وسأخبركم كما تجدونه مكتوباً عندكم » ، فذكره ، فعلمنا أنه قد بقى فى كتبهم ما يستحق أن يذكر لكونه لم يبدَّل. وقد علمنا النبى ﷺ « فأتونا » فميز به ذلك من غيره ورفع عنا الحرج فى نقله.

ومنها : عن ابن لهيعة أنه بلغه أنه وُجِد بالإسكندرية حجر مكتوب فيه : « أنا شداد بن عاد ، وأنا الذى نصب العماد ، وجند الأجناد ، وشد بذراعه الواد ، بنيتهن إذ لا شيب ولا موت ، وإذ الحجارة فى اللين مثل الطين ».

زاد هشام بن سعد المدنى : « وكنزت فى الأرض كنزاً على اثنى عشر ذراعاً ، لن يخرجه أحد حتى تخرجه أمة محمد – عليه السلام – ».

ومنها : نعته ﷺ على ما ذكره المقوقس عن كتاب الله عز وجل ، وأنَّ منه أنَّه لا يجمع بين أختين ، فأرسل مارية وأختها هدية ليختبره بهما، فذكر قصة الهداية بطولها.

ومنها : أن معاوية ﷺ سأل كعب الأحبار : هل يجد لهذا النيل فى كتاب الله خيراً ؟

قال : إى والذى فلق البحر لموسى ، إنى لأجد فى كتاب الله يوحى إليه فى كل عام مرتين ، فذكره.

ومنها : قصة عثمان ﷺ أنه يقتل ، وأنه يلى الأمر بعده صاحب الأرض المقدسة.

ومنها : قصة الأقفال التى كانت على بيت الأندلس على كتاب فيه صور العرب ، وأنه إذا فتح دخلوا تلك البلاد.

ومنها : أنهم أخذوا المائدة التى يزعم أهل الكتاب أنها مائدة سليمان بن داود — عليهما السلام — .

ومنها : أمر اليهودى الذى أخبر عمر ﷺ أنه قضى بالحق ، وأنهم يجدون أنه ليس قاض يقضى بالحق إلا كان عن يمينه ملك ، وعن يساره ملك ، يسدِّدانه ويوفِّقانه للحق ما دام مع الحق ، فإذا ترك الحق عرجا وتركاه.

ومنها : أمر القضاة من بنى إسرائيل من يقضى منهم بالحق أو بغيره.

ومنها : عن موسى بن على ، عن أبيه : أن أبا هريرة ﷺ قال له : « إنها يعنى أم خَنُّور أول الأرضين خراباً ، ثم على إثرها أرمينية. قال : فقلت : سمعت ذلك من رسول الله ﷺ. قال : أو من كعب الكتابين».

ولا يخفى ما قال ابن إسحاق فى « السيرة » بعد هذا : مما نسبته قريش إلى النبى ﷺ مما يُحاشَى عنه مَنْصبُه الشريف ، ومقداره العالي.

وقولهم : إنا نعبد الملائكة قبيلاً ، ونحو ذلك من فجورهم ، إلى غير ذلك من كلماتهم الباطلة ، ومن حكاية مذاهب الجاهلية ، وما كانوا عليه من الفضائح.

وقال ابن هشام فى وفد نصارى نجران : « فكلم رسول الله ﷺ منهم أبو حارثة بن علقمة والعاقب عبد المسيح والأيهم السيِّد وهم من النصرانية على دين الملك مع اختلاف من أمرهم يقولون : هو الله ، ويقولون : هو ولد الله ، ويقولون : هو ثالث ثلاثة.

وكذلك قول النصرانية ، فهم يحتجون فى قولهم : هو الله ، بأنه كان يحيى الموتى ويبرىء الأسقام ، ويخبر بالغيوب ، ويخلق من الطين كهيئة الطير ، ثم

ينفخ فيه فيكون طائراً ، وذلك كله بأمر الله تبارك وتعالى : ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ [1] ويحتجون فى قولهم : إنه ولد بأنهم يقولون : لم يكن له أبٌ يُعلَم.

وقد تكلَّم فى المهد وهذا شيء لم يصنعه أحد من ولد آدم قبله ويحتجون فى قولهم : إنه ثالث ثلاثة بقول الله تعالى: فعلنا وأمرنا وخلقنا وقضينا ، فيقولون : لو كان واحداً ما قال إلا فعلت ، وقضيت، وأمرت ، وخلقت ولكنه هو عيسى ومريم ، ففى كل ذلك من قولهم : نزل القرآن ».

ونقل هذا الكفر عنهم المفسرون : البغوى ، والأصفهانى ، والبيضاوى وغيرهم.

وفى السير أيضاً والتفاسير عند: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [2]

وعند : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [3] ، وغير ذلك من الآيات التى حكى الله كفرهم فيها من حكايات كفرهم التى شرع الله لنا ذكرها لنردَّها — أشياء تَقْشَعِرُّ من سماعها الجلود.

ثم ذكر بعد هذا أمر النجاشى ﷺ لما أرسلت إليه قريش فى أمر من هاجر إليه من الصحابة — ﷺ — ، وأن جعفر بن أبى طالب ﷺ لما قرأ عليه صدراً من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [4] بكى وبكت أساقفته ، وقال النجاشى : « إن هذا والذى جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة ».

وذلك فى زمان لم يكن بقى فيه أحد على الدين الصحيح ، كما فى حديث سلمان الفارسى وزيد بن عمرو بن نفيل رضى الله عنهما ، ولا شك أن التوراة كان قد بُدِّل فيها قبل ذلك ما بُدِّل ، فلا ينصرف قوله إلا إلى ما عرف أنه غير مبدَّل ، ولا سبيل له إلى معرفة ذلك إلا أحد أمرين :

---

(١) سورة مريم — الآية : ٢١.
(٢) سورة آل عمران — الآية : ١٨١.
(٣) سورة المائدة — الآية : ٦٤.
(٤) سورة مريم — الآية: ١.

إما قائل يُعْتَقَدُ صدقُهُ وعلمهُ ، وإما صحف يُعتقَد حفظها ، وكل من الأمرين بطرقه احتمال ، فنحن أعرف منه بتمييز المبدل من غيره من كتابنا المهيمن على كل كتاب.

وهو المحفوظ الذى لا يطرقه شك أصلاً ؛ لأن من سمعه فكأنما سمعه من الذى جاء به ﷺ ، لأنه معجز لا يمكن الإتيان بمثله ، ومحفوظ لا يمكن تبديله ، ومتواتر لا يجوز انقطاع تواتره.

وقول النبى ﷺ : « **إما تكذِّبوا بحق أو تصدِّقوا بباطل** » ، كان قبل أن يكمل نزول القرآن ويتم الدين ، ومثل ما ذاق النجاشى ﷺ أمر القرآن وما صح من التوراة.

كذلك ذاق ورقة حيث قال للنبى ﷺ لما سمع منه : « هذا الناموس الذى نَزَّل الله على موسى » ، كما هو فى « الصحيح » عن عائشة رضى الله عنها.

وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح إمام أهل الحديث فى زمانه ، ومقامه فى الفقه وغيره معروف ، عند من لا ينكر المعروف ، فى أول « فتاويه » — التى رتبها الكمال إسحاق المغربى الشافعى شيخ إمام المسلمين النووى — وقد سئل عن قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [1] وسأل المستفتى أن تفسر على الوجه الصحيح بحديث عن رسول الله ﷺ من الصحاح ، أو بما أجمع أهل الحق على صحته : ﴿ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [2] لدلالات للمتقين على عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى وعلى أمر البعث ، فإن الاستيقاظ بعد النوم شبيه به ، ودليل عليه ، نُقل فى التوراة : « يا بن آدم كما تنام تموت ، وكما تستيقظ تبعث ». ، فهذا واضح.

---

(١) سورة الزمر – الآية : ٤٢.

(٢) هذا الجزء هو المقطع الأخير من الآية السابقة.

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوى فى تفسير قوله تعالى فى سورة يونس عليه السلام : ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [1] : « والمراد : تحقيق ذلك والاستشهاد بما فى الكتب المتقدمة ».

وقال الإمام محيى السنة البغوى فى أول تفسير سورة النمل : « ورُوى عن ابن عباس — رضى الله عنهما — وسعيد بن جبير ، والحسن فى قوله تعالى : ﴿بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [2] يعنى قُدس من فى النار ، وهو الله تعالى ، عنى به نفسَه على معنى أنه نادى موسى — عليه السلام — منها وأسمعه كلامه من جهتها لما رُوى أنه مكتوب فى التوراة : «جاء الله من سيناء ، وشرق من مساعير ، واستعلن من جبال فاران » ، فمجيئه من سيناء بعثة موسى — عليه السلام - ومن مساعير بعثة المسيح — عليه السلام — منها ، ومن جبال فاران بعثة المصطفى ﷺ منها ، وفاران : مكة ».

وقال الإمام شمس الدين محمود الأصبهانى فى « تفسيره » فى قوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [3] فى أول الكلام : « ولقد ضربت الأمثال فى الإنجيل بالأشياء المحقرة كالزوان ، والنخالة ، وحبة الخردل، والحصاة ، والأَرَضَة ، والدود ، والزنانير ».

وعند قوله : ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [4] : « ومنها أخذ الميثاق عليهم بأنهم إذا بعث إليهم رسول يصدقه الله بمعجزاته صدقوه واتبعوه ، ولم يكتموا ذكره فيما تقدَّمه من الكتب المنزلة عليهم لقوله : ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [5].

(١) سورة يونس — الآية : ٩٤.
(٢) سورة النمل — الآية : ٨.
(٣) سورة البقرة — الآية : ٢٦.
(٤) سورة البقرة — الآية : ٢٧.
(٥) سورة البقرة — الآية : ٤٠.

وقوله فى الإنجيل لعيسى – عليه السلام – : سأنزل عليكم كتاباً فيه نبأ بنى إسرائيل ونبأ ما رأيته إياهم من الآيات وما أنعمت عليهم وما نقضوا من ميثاقهم الذى واثقوا به ».

قال الشيخ نور الدين : « يسأل عن مرجع المضاف إليه ، يعنى فى قوله : « وقوله فى الإنجيل » : ما هو ؟

على أنك إذا تأمَّلت ، رأيت أنه لا إشكال فى إسناد ذلك إلى الله تعالى ، عند ظن صحة ما أسند ، ولو لم يصل ذلك إلى القطع ، يشهد لذلك أن المحدثين لم يوجبوا بيان حال الحديث الضعيف مع أنَّ من جملته الأحاديث القدسية ، فيقال فيها : قال الله كذا إلى آخره.

فإن ادُّعى أن المحدثين كلهم مخطئون فلا إشكال حينئذ ، نعم إن قيل: إن بعض الناس لا يتعلَّق به هذه الأحكام ، بل ينفرد بأحكام مختصة به يقرب إذن » انتهى.

وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ [1] : « فمنهم من قال : إنه أى إبليس كان كافراً أبداً ، يدل على ذلك ما نقل عن شارح الأناجيل الأربعة : أنه وقع المناظرة بين الملائكة وبين إبليس بعد الأمر بالسجود وَإِبَائِهِ.

قال إبليس للملائكة : « إنى أُسَلِّمُ أن الله خالقى وخالق الخلق لكن لى على حكمته أسئلة سبعة.

الأول : ما الحكمة فى الخلق ، لا سيما إذا كان عالماً بأن الكافر لا يستوجب عند خلقه إلا الألم » ، وسرد السبعة.

---

(١) الآية بكاملها هى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾[سورة البقرة – الآية ٣٤].

وقال بعدها : « فأوحى الله تعالى إليه من مرادقات الجلال والكبرياء : يا إبليس إنك ما عرفتنى ، ولو عرفتنى لعلمت أنه لا اعتراض على فى شيء من أفعالى ، فإنى أنا الله لا إله إلا أنا لا أسأل عما أفعل ».

قال الشيخ نور الدين : « يُسئلُ عن حال هذا الشارح الذى نَقَل عنه هذا الإمام أمُسْلِمٌ هو [أم] لا ؟.

فإن كان الأول فقد شرح – زيادة على نقله للإلزام ، أو بيان ما انغلق عليهم منه ، إلى غير ذلك – هذا المسلمُ ما من المعلوم أن الأصح أن فيه المبدَّل ، فمحل النزاع أولى ، وإن كان الثانى فقد نقل هذا الإمام عن شرحه لما منع النقل منه لما يقدم ، فغير متقاعد محلّ النزاع عنه.

هذا مع أنَّ من جملة ما نقل شبهَة إبليس المعلومِ كُفْرُهُ المقتضيةَ وَهْنَ الدين لردها ، فالرجوع إلى الحق أولى » انتهى.

وقال فى تفسير قوله [تعالى] : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [1] نقلاً عن الإمام الرازى : « هذا آخر الآيات الدالة على النعم التى أنعم الله بها على جميع بنى آدم ، وهى دالَّة على التوحيد موافقاً لما فى التوراة والإنجيل ».

وقال فى تفسير : ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ﴾ [2] : « وفى المراد بعهدى : أربعة أقوال : أحدها : ما عهد إليهم فى التوراة من صفة محمد ﷺ وأنه سيبعثه على ما قال الله تعالى فى الأعراف : ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [3] الآية ».

ثم قال : « ولنذكر بعض ما جاء فى كتب الأنبياء المتقدمين من البشارة بمقدم محمد ﷺ ، منها ما جاء فى الفصل التاسع من السفر الأول من التوراة : أن هاجر لما غضبت عليها سارة تراءى لها ملك ، فقال لها : يا هاجر أين تريدين ومن أين أقبلت ؟.

(١) سورة البقرة – الآية : ٣٩.
(٢) سورة البقرة – الآية : ٤٠.
(٣) سورة الأعراف – الآية : ١٥٦.

قالت : أهرب من سيدتى سارة ، فقال لها : ارجعى إلى سيدتك واحفظى لها، فإن الله سمع تلبيتك وخشوعك (وهو يكون عين الناس) وتكون يده فوق الجميع ، ويد الجميع مبسوطة إليه بالخضوع ».

ومنها : ما جاء فى الفصل الحادى عشر من السفر الخامس : « أن الرب إلهكم يقيم لكم نبياً من بينكم ومن إخوتكم ».

وفى هذا الفصل : « أن الرب قال لموسى : وأى رجل لم يسمع كلامى الذى يؤديه ، أنا أنتقم منه ».

وفى تفسير قوله تعالى : ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [(١)] ومعنى مصدقاً : أنه حصلت البشارة بمحمد وبالقرآن ، فى التوراة والإنجيل ، فكان الإيمان بالقرآن وبمحمد ﷺ تصديقاً للتوراة والإنجيل ، فيلزم الإيمان به ، لأن التوراة والإنجيل قد شهد على صدق النبى ﷺ ، وإنما ذكر الله هذا الكلام ليكون حجة على بنى إسرائيل فى وجوب الإيمان بمحمد ﷺ ، وهذا الكلام يدلُّ على نبوة محمد ﷺ من وجهين : الأول : أن شهادة كتب الأنبياء عليهم [الصلاة و] السلام لا تكون إلا حقاً. والثانى : أنه ﷺ لم يقرأ كتبهم ، ولم يكن له معرفة بذلك إلاَّ من قِبَل الوحى .

وفى تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [(٢)] لأنهم يتهودون ، أى يتحركون عند قراءة التوراة ، ويقولون : إن السموات والأرض تحركتا حين آتى الله عز وجل التوراة لموسى عليه السلام ».

وفى تفسير قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [(٣)] : « فاحْتالوا فعمدوا إلى صفة محمد ﷺ فى التوراة ، وكان صفته فيها : حسن الوجه ، حسن الشعر ، أكحل العينين ، رَبْعَةً ، فغيَّروها وكتبوا مكانها : طوال ، أزرق ، سبط الشعر ».

(١) سورة البقرة – الآية : ٤١.
(٢) سورة البقرة – الآية : ٦٢.
(٣) سورة البقرة – الآية : ٧٩.

وفى تفسير : ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[1] : « إنهم كانوا قرأوا فى التوراة : إن الله يبعث فى آخر الزمان نبياً ينزل عليه قرآناً مبيناً ».

وفى تفسير : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[2]: « تمسك اليهود فى استحالة النسخ بشبه، منها : أن الله تعالى إن كان عالماً باستمرار الحكم إلى وقت النسخ ، فينتهى الحكم بنفسه ، فلا رَفْعَ ، فلا نَسْخَ.

ومنها : لو نسخت شريعة موسى ، لبطل قول موسى المتواتر : هذه شريعة مؤبَّدة عليكم ما دامت السموات ».

وفى تفسير : ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ : « رُوى أن ابن سلام دعا ابنى أخيه سلمة ومهاجراً ، فقال لهما : قد علمتما أن الله يقول فى التوراة : إنِّى باعث من ولد إسماعيل نبياً اسمه أحمد ، فمن آمن به فقد اهتدى ورشد ، ومن لم يؤمن به ، فهو ملعون ، فأسلم سلمة ، وأبى مهاجر ».

وفى تفسير : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[3] : « وقد أوحى الله تعالى إلى داود : كيف عرفتنى وكيف عرفتَ نفسك ؟.

فقال : عرفتك بالقدرة والقوة والبقاء ، وعرفت نفسى بالضعف والعجز والفناء. قال : الآن عرفتنى ».

وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[4] : « وأوحى الله عز وجل إلى داود [عليه السلام] : قل للظلمة لا تدعوني، فإنى أوجبت على نفسى أنى أجيب من دعانى ، وإنى إذا أجبت الظالمين لعنتهم ».

وفى تفسير : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾[5] : « جاء فى التوراة : تمسكوا بالسبت / ما دامت السموات والأرض ».

---

(١) سورة البقرة – الآية : ٨٩.
(٢) سورة البقرة – الآية : ١٠٦.
(٣) سورة البقرة – الآية : ١٣٠.
(٤) سورة البقرة – الآية : ١٨٦.
(٥) سورة البقرة – الآية : ٢٠٨.

وقال فى تفسير : ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [1] : « فأحى أربعة أنفس : العازر وكان صديقاً له ، فأرسلت أخته إلى عيسى – عليه السلام – ، فذكر قصته التى فى الإنجيل ».

فإن كان المحذورُ عِند مَن أَنْكَرَ لقلة ممارسته لكتب الآئمة ، ذِكْرَ ما فى الكتب القديمة.

فقد ذكر هذا الإمام المفسر وغيره من الآئمة الكبار كالرازى ، وكالبغوى كثيراً من ذلك ، [مع التصريح بذكر الكتاب المنقول منه وبدونه].

فإن البغوى ذكر فى تفسير : ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [2] فى آل عمران قصة الذى أضاف مريم وابنها – عليهما السلام – وأحسن إليهما، ثم استضافه الملك وليس عنده شراب ، فاهْتَمَّ ، فأمر عيسى – عليه السلام – ، فملأ الخوابى ماءً ، ثم دعا له ، فإذا هو شراب جيِّد.

فعرف الملك ذلك ، فسأله أن يُحْيِى ابنَه وكان قد مات ، فأحياه كما ذكرها فى الإنجيل ، وذكر فى آخر القصص قصة هارون ببعض ما فى التوراة غير معزوّة إليها ، وزادها أمراً فاحشاً جداً نسبوه إلى موسى – عليه السلام – ، نَزَّهتُ كتابى عن ذكره.

وإن كان المحذور عزوه إلى تلك الكتب التى أُخِذ منها لأذكره غير معزو إليها ، فذلك أمر لا يَعْقِله عاقل. والتفاسير وغيرها طافحة بالنقل عن أهل الكتاب.

ومن المعلوم أنهم لا يأخذون ذلك إلاَّ من كتبهم ، أو عمن أخذه منها ، فَمَن سوَّغ النقل عنهم غير معزوّ ، ومنعه معزواً مع ما تقدم عن البخارى و « الشفاء » وغيرهما من النقل معزواً إلى كتبهم ؟ ! !

---

(1) سورة آل عمران – الآية : ٤٩.

(2) سورة آل عمران – الآية : ٥٢.

قال الشيخ نور الدين : « وإنما قال شيخنا : « لقلة ممارسته » إلى آخره ، لأنَّ من المعلوم أنَّ سيرة المصطفى ﷺ التى هى عبارة عن ترجمة الدين وكيف بدأ ، وكيف نشأ ، ومن أشهر السِّيَر وأجلها سيرة ابن هشام ، والكلاعى ، وابن سيد الناس.

وهى مشحونة بالنقل عن التوراة والإنجيل بواسطة الأحبار والرهبان ، ففيها إسناد القول والاكتفاء فيه بأقوالهم ، ومن لم يطالع ذلك فهو عن الاعتناء بالدين بمعزل ، هذا مع أنَّ فيها نَقْلَ ما كانت الجاهلية عليه من عبادة الأوثان وغيرها ، مما كان ديناً لهم ، وهو هباء منثور ، فإن كان المحذور نَقْلَه لنسخه أو غيرِ ذلك ، فذلك كذلك » انتهى.

فإن قال قائل : « إن الناقل عنهم بواسطة أحد ممن أسلم منهم مثل كعب ، فنقله سائغ لأنه يميز بين المبدَّل وغيره ، ونقل غيره لا يسوغ ، لأنه لا يعرف المبدل من غيره ».

قيل : « قد تقدم عندما ذكر عن النجاشى فى قوله : « إنَّ هذا والذى جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة ».

إنَّا أَعْرَفُ منهم بالمبدَّل لشهادة كتابنا المهيمن على كل كتاب ، لكونه مأموناً من التحريف ، والتبديل ، والغلط.

بخلاف من يَعرف ذلك من غيره ، فإن وسائطه غير مأمونة ».

وقال الأصبهانى أيضاً فى تفسير قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾ [1] : « قال المفسرون : كانت القرابين والغنائم لا تحل لبنى إسرائيل ، وكانوا إذا قربوا قرباناً أو غنِموا غنيمة ، فَتُقُبِّل منهم جاءت نار بيضاء من السماء لا دخان لها ، ولها دوى فتأكل ذلك القربان وتلك الغنيمة فتحرقها ، فيكون ذلك علامةَ القبول ، وإذا لم يُقْبَل بَقِى على حاله.

(١) سورة آل عمران – الآية : ١٨٣.

وقيل : كان بنو إسرائيل يذبحون لله ، فيأخذون الثُّروب وأطايب اللحم ، فيضعونها فى وسط البيت ، والسقف مكشوف.

فيقوم النبى فى البيت ويناجى ربه ، وبنو إسرائيل خارجَ البيت ، فتنزل نار ، فتأخذ ذلك القربان ، فيَخِرُّ النبى ساجداً ، فيوحى الله إليه بما شاء.

وقيل : إن الله أمر بنى إسرائيل فى التوراة : مَن جاءكم من أحد يزعم أنه رسول الله ، فلا تصدِّقوه حتى يأتيكم بقربان تأكله النار ، حتى يأتيكم المسيح ومحمد ، فإذا أتياكم ، فآمنوا بهما ، فإنهما يأتيان بغير قربان.

قيل : هذه دعوى باطلة وافتراءٌ على الله ». انتهى كلام الأصفهاني.

وقد قال : « إنه يقال: إنه مبدَّل » ، وكذا نقله أبو حيان ، والبيضاوى والبغوى وغيرهم غير معزو.

وقال الأصبهانى فى تفسير : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ : « وكان من جملة أذاهم للرسول ﷺ أنهم كانوا يكتمون ما فى التوراة والإنجيل من الدلائل الدالة على نبوَّته وكانوا يُحرِّفونها ويذكرون لها تأويلاتٍ فاسدة ».

وفى تفسير قوله تعالى : ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى﴾ [(1)] : « أى (وهذا ذكر من قبلى) أى التوراة والإنجيل وليس فيها كُلِّها إباحةُ ذلك، أى اتخاذ آلهةٍ غير الله سبحانه [وتعالى] ».

وقال الأصبهانى أيضاً فى تفسير قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [(2)] : « قال ابن عباس – رضى الله عنهما – : « أنَّ النبى ﷺ دعا جماعة من اليهود إلى دين الإسلام ، وخوَّفهم بعقاب الله.

---

(١) سورة الأنبياء – الآية : ٢٤.

(٢) سورة المائدة – الآية : ١٨.

فقالوا : كيف تخوفنا بعقاب الله ، ونحن أبناء الله وأحباؤه؟ ». وأما النصارى : فإنهم يتلون فى الإنجيل الذى لهم : إنَّ المسيح قال لهم : أذهبُ إلى أبى وأبيكم ».

وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾ [1] : « وذلك أن الجواسيس لما رجعوا إلى موسى وأخبروه بما عاينوا ، قال لهم موسى — عليه السلام — : اكتموا شأنه ولا تخبروا به أحداً إلى آخر القصة، كما ذكرت فى التوراة».

وقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [2]: « والعرب كانوا يخاطبون اليهود ، والظاهر أنهم سمعوا ذلك منهم ».

وقال الإمام أبو حيان فى تفسير « النهر » تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [3] : « وهذا الذى ذكره الله عنه هو مذكور فى إنجيلهم يقرؤونه ولا يعملون به ، وهو قول المسيح : يا معشر بنى المعمودية.

وفى رواية : يا معشر الشعوب ، قوموا بنا إلى أبى وأبيكم ، وإلهى وإلهكم ، ومخلصى ومخلصكم ».

وسيأتى مثله عن الأصفهانى كما مضى آنفاً نقله عنه أيضاً.

قال الشيخ نور الدين : « وإذا تأملت ما نقله الإمام أبو حيان وقابلت به ما شُنِّعَ به على شيخنا مع بيانه فى آخر كلّ نَقْل ما لا يجوز إطلاقه فى شريعتنا ، مع إسقاط الإمام أبى حيان بيان ذلك اعتماداً على ظهور الأمر لمن يطالع التفسير.

فإنه لا يكون إلا ممن رسخت قدمه فى الفضائل — ظهر لك حال التشنيع ، فالمنصف من نقد الكلام ، ولم يخش فى الله لومة لوَّام ، نعوذ بالله من حَسَدٍ يسُدُّ باب الإنصاف ». انتهى.

(١) سورة المائدة — الآية : ٢١.
(٢) سورة يونس — الآية : ٣.
(٣) سورة المائدة — الآية : ٧٢.

وفى كتاب الإمام حجة الإسلام أبى حامد الغزالى المسمَّى بـ « الرد الجميل » مثلُ هذا الإطلاق فى غير موضع ، بل الكتاب كلُّه موضوع لما فيه ، وفى التوراة من إطلاق الأب والابن وما ظاهره الاتحاد ، وتأويل ذلك وتضليلهم فى الاغترار بظاهره من غير رد له إلى الحكم.

وهكذا كتاب صنَّفه الإمام شهاب الدين القرافى المالكى سماه « الأجوبة الفاخرة » ، رتبه على أبواب رابعها فى إبداء ما فى كتبهم مما يدل على صحة ديننا ، وإثبات نبوة نبينا ﷺ ، فذكر فيه خمسين نصاً من التوراة ، والزبور ، وأسفار الأنبياء والإنجيل.

وفى غير ذلك الباب أيضاً كثير من ذلك مما ذكر فيه الابن والأب ، وذكر فى تأويله نحو ما ذكرته.

قال الشيخ نور الدين : « هذا مع ما فيه — أى كتاب الغزالى — من النقل عن إنجيل يوحنا ومرقص ولوقا.

فيا لله من ساعٍ فى التشنيع على مثل هذا الإمام وعلى غيره من الصحابة والتابعين والمقلدين وغيرهم :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفتــه من الفهم السقيم ».

انتهى.

وكذا صاحب كتاب « الصحائف فى أصول الدين » ذكر كثيراً من التوراة والإنجيل ورد عليهم بهما وقال : « إن أحسن ما يرد على الإنسان بما يعتقده وينجح باستخراج ذلك ».

وذلك أيضاً موجود فى « شرح المقاصد » للشيخ سعد الدين. وقال فى آخر ما نقله من الكتب الثلاثة فى بحث النبوة : « قال فى « تلخيص المحصل » : وأمثال هذا كثير فى كتب الأنبياء المتقدمين ، يذكرها المصنفون الواقفون على كتبهم ، ولا يقدر المخالف على دفعها أو صرفها إلى ملك أو نبى آخر ، ولا على أن يكتمها.

وكذا « شرح المواقف » للسيِّد وغيرها من أصول الدين ، فإن كان المحذور عند من أنكر ذلك مجرَّدَ ذكره.

ففى هؤلاء الآئمة أسوة ، وكفى بهم مُتَّبَعاً وقدوة ، فالطاعن فيمن اقتدى بهم لأجل ما اقتدى بهم فيه طاعن فيهم ، والطاعن فيهم – وهم سلف الأمة ، وعلماؤهم ، وصلحاؤهم ، وحملة الشريعة ، وأولياء الله ، كما صح النقل به عن الإمامين الشافعى وأبى حنيفة – طاعن فى الدين.

فكيف إذا انضم إلى ذلك تأييدهم بنص الكتاب الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد.

فقد قال الله تعالى فى كتابه العزيز الذى يُقرأ على البر والفاجر ، والعالم والجاهل : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [1] و إن كان المحذور عندهم ذكره مقروناً برده أو تأويله بأن المراد به غير ظاهره ، فهو منابذة للدين.

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [2] : « واعلم أن السبب فى هذه الضلالة – يعنى اعتقادهم أن ذلك حقيقة – أن أرباب العلوم المتقدمة ، كانوا يطلقون الأب على الله باعتبار أنه السبب الأصلي.

حتى قالوا : إن الأبَّ هو الربُّ الأصغر ، والله تعالى هو الأب الأكبر ، ثم ظنَّت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة ، فاعتقدوا ذلك تقليداً ، ولذلك كفر قائله ، ومنع منه منعاً مطلقاً حسماً لمادة الفساد ».

وقال فى أول سورة الكهف فى قوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ [3] :

---

(١) سورة التوبة – الآية : ٣٠.

(٢) سورة البقرة – الآية : ١١٧.

(٣) سورة الكهف – الآية : ٥.

«والمعنى أنهم يقولون عن جهل مُفرط ، وتوهُّم كاذب ، أو تقليد لما سمعوه من أوائلهم من غير علم بالمعنى الذى أرادوا به ، فإنهم كانوا يطلقون الأب والابن بمعنى المؤثر والأثر ».

وقال الإمام أكمل الدين محمد بن محمود الحنفى فى « شرحه للسراجية » فى الفرائض فى أن تسمية الجد أباً وكذا العم والخال من باب المجاز : « وقد كان ذلك شائعاً فى الزمن الأول حتَّى نقل من الإنجيل : أن – عيسى – عليه السلام قال : إنى منطلقٌ إلى أبى وأبيكم ، يعنى به الحق تعالى ، لأنه هو القائم بمصالح العباد ورازقهم وخالقهم وربهم ، لكن لما غلط الأغبياء والعوام من النصارى ، وتوهموا المعنى الآخر الذى هو الأصالة والتفرُّع منه مُنِع من ذلك تنزيهاً لله تعالى». انتهى

فينبغى أن ينقل ما فى كتبهم من ذلك لئلا ينكروا أن يكونوا قالوه قصد التكذيب [للقرآن].

كما نقل الأصبهانى فى قوله تعالى فى المائدة : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ (١) ونقل عن المفسرين تكلف الجواب عن إنكارهم لما فى الآية من وجوه لا تخلو عن نظر.

فإذا نُقِلَ عنهم ما فى كتابهم من ذلك أُلْقِموا الحجر ، ولذلك قال الأصبهانى فى آخر الأجوبة : « وأما النصارى فإنهم يتلون فى الإنجيل الذى لهم أن المسيح قال لهم : أذهبُ إلى أبى وأبيكم ».انتهى

فهذا يسير مما نقله الآئمة عن أهل الكتاب ومن كتبهم ، من كان يريد الحق كفى فى معرفته.

ومن أراد الباطل والعناد ، فالله قاصم له وعاصم من كيده ، وما أشبه قوله فى منع النقل عنهم رأساً ، الذى قد يلزم منه ردُّ كل ما عندهم من غير نظر فى كتابهم بتكفير كُلّ من طائفتهم الأخرى.

(١) سورة المائدة – الآية : ١٨.

قال ابن إسحاق : « ولما قدم أهل نجران من النصارى على رسول الله ﷺ أتتهم أحبار يهود.

فقال رافع بن حريملة : مَا أنتم على شيء ، وكفر بعيسى – عليه السلام – وبالإنجيل ، فقال رجل من أهل نجران من النصارى لليهود : ما أنتم على شيء، وجحد نبوة موسى – عليه السلام – وكفر بالتوراة ، فأنزل الله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾[1].

وقد كانت الكتب الإلهية القديمة – فيما هو خير من هذا العصر مما سلف من الأعصار التى كانت أكثر عِلماً وعلماءَ ، وأمَّارين بالمعروف – متظاهراً بِها غَيْرَ مَخْفِى أمرها حتى إنها تُوقَف فى خزائن الإسلام فى الأوقاف العظام.

ومن المعلوم أن الواقفين يُعَيِّنون ما وقفوه من كتب وغيرها فى مكاتيب أوقافهم ، ويثبتونها عند الحكام ، ويحكم بها قضاة الإسلام ، وتنفَّذ على المتخالفين فى المذاهب.

وما بلغنا أن أحداً تَوَقَّفَ فى ذلك ، وكذا الأعصار التى عُرِّبَتْ هذه الكتبُ فيها كانت أكثر علماً وعُلَماء ، وما بلغنا إنكار ذلك ، فإنَّ من فوائده – مع ما تقدم – أنا نعرف الموافق لأصولهم من المنتمين إليهم من غيره ، ليرتب على ذلك ما ذكره الفقهاء من الأحكام من الإقرار بالجزية وعدمه.

ومن الفوائد العظيمة أيضاً : معرفةُ ما كذبوه لِيُشَكِّكُوا به على دين الإسلام ، فراج على بعض العلماء فنقله عنهم ، وشرع يتمحَّل الجواب عنه ، فأخذه عنه العلماء وعمَّت به البلوى.

من ذلك ما قاله البغوى وغيره : « إن كعب بن الأشرف وفنحاص ابن عازوراء من اليهود قالا لرسول الله ﷺ : « إن كنت نبيّاً ، فأتِنا بكتابٍ من

---

(١) سورة البقرة – الآية : ١١٣.

السماء، كما أتى بـه موسـى – عليـه السـلام – فـأنزل الله تعـالى : ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [1] الآية ». انتهى.

ولما قالا ذلك ظنَّ بعض العلماء لعدم علمه بكتابهم ، أن هذا الكلام مُسَلَّمٌ ، وأن الله تعالى أقرَّه ، فشرع فى الجواب عنه بما للتنجيم من الفوائد.

فتلقاه عنه العلماء وطردوا ذلك فى الإنجيل والزبور ، وليس شيء مـن ذلـك كذلك ، لم تنزل التوراة جملة واحدة ولا أقر الله ذلك ، بل ردَّه كما بينتُه فى موضعه من كتابى بما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [2] إلى آخره.

واليهود مُقِرُّونَ بأنَّها نزلت مُفَرَّقة فى عشرين سنة ، وأمـا الإنجيـل فـأمره فى ذلك أبين من أمرها.

وهذا من الفوائد التى أشار إليها كلام الإمام المتقـدم فى الفـصل الخـامس ، وكانت هذه الكتب تقرأ على العلماء ، فلا يُنْكَرُ ذلك.

نقل قاضى القضاة شمس الدين ابن خلكان فى « تاريخـه » عـن الكـمال أبـى الفتح بن يونس الشافعى والد شارح « التنبيه » : أنه كان متبحـراً فى العلـوم وأن الفقهاء كانوا يقولون : إنه يدرى أربعة وعشرين فنـاً درايـة متقنـة ، فمـن ذلـك المذهب وكان فيه أوحد الزمان ، وكان يحل « الجـامع الكبـير » للحنفيـة أحـسن حل ، إلى أن قال : « وبالجملة فلقد كان كما قال الشاعر :

وكان من العلوم بحيث يُقضَى ... لــه فى كل علــم بالجميع

قال : « وكان له فى التفسير ، والحديث ، وأسماء الرجال ومـا يتعلـق بـه يـد جيدة ».

(1) سورة النساء – الآية ١٥٣.

(2) سورة النساء – الآية ١٦٣.

قال : « وكان شيخنا ابن الصلاح يبالغ فى الثناء عليه ويعظِّمه ، فقيل له يوماً : من شيخه ؟ فقال : هذا الرجل خلقه الله عالماً ، لا يقال : مَن شيخه ؟ فإنه أكبر من هذا ».

قال : « وكان أهل الذمة يقرؤون عليه التوراة والإنجيل ، ويشرح لهما هذين الكتابين شرحاً يعترفون أنَّهم لا يجدون من يوضِّحُهما لهم مثله ».

ونقل عن الأثير الأبهرى أنه قال : « ما دخل بغدادُ مثلُ الكمال هذا » ، إلى أن قال : « وهو فى الفقه والعلوم الإسلامية نَسِيجُ وحْدِهِ ، ودرس فى عدة مدارس وتخرَّج عليه خلق كثير ، وتولَّى المدرسة العلانية عن أخيه الشيخ عماد الدين محمد.

ولما فتحت المدرسة القاهرية تولاها ، ثم تولى المدرسة البدرية ، وحضر فى بعض الأيام درسَه جماعةٌ من المدرسين أرباب الطيالس ، وكان العماد أبو على عمر بن عبد النور الصنهاجى النحوى البجائى حاضراً ، فأنشد على البديهة :

كمال كمال الدين العلم والعُلى ... فهيهات ساعٍ فى مساعيك يطمع

إذا اجتمع النظَّار فى كل موطن ... فغاية كلٍ أن تقول ويسمعوا

فلا تحسبوهم من عناد تطيلسوا ... ولكن حياءً واعترافاً تقنعوا

وأطال فى مدحه ، وقال فى أثناء الكلام : « ومن يقف على هذه الترجمة قد ينسبنى إلى المغالاة فى حق الشيخ.

ومن كان من أهل تلك البلاد وعرف ما كان الشيخ عليه ، علم أنى ما أعرته وصفاً ، ونعوذ بالله من الغلو والتساهل فى النقل ».

ونقل عنه كثيراً من هذه الترجمة وما ذكره عن التوراة والإنجيل كلُ من جاء بعده كابن الوردى وابن الشحنة فى « تاريخيهما » والسبكى والأسنوى وابن قاضى شهبة فى طبقاتهم ».

وقال السبكى فى آخر ترجمته : « وحاصل الأمر عند الإنصاف وترك الغلو أنه كان إماماً مبرِّزاً ذكياً ، جامعاً لأشتات العلوم » انتهى.

ولم يعب عليه أحد ممن ترجمه إقراءَه للتوراة والإنجيل ، وكل من بذَّ الناس سبقاً وعلاهم فوقاً ، لا يعدَم مَن يتكلم فيه مِّمن لا يفهم بعض كلامه ، أو يحسدَه لأنَّه لا يصل إلى جميع مرامه ، كما قيل :

وكم من عائب قولاً صحيحاً   وآفته من الفهم السقيم

[غيره] :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص   فهى الشهادة لى بأنى كامل

ومن جهل شيئاً عاداه ، ومما ينسب إلى إمامنا الشافعى – رحمه الله – أو على بن أبى طالب رضى الله [تعالى] عنه :

وضد كل امرء ما كان يجهله   والجاهلون لأهل العلم أعداءُ

ومن المعلوم عند أئمة الحديث ، وجهابذة النقد ، أنَّ الجرح لا يُقْبَل إلاَّ مُفَسَّراً ، بل وإن فُسِّر نُظِر فى الجارح هل هو مطعون فيه بجهل ، أو فسق ، أو غرض.

وإن سلم من ذلك وكان هناك توثيق مَن هو مثله ، أو أعلى منه ، نُظر فى القولين هل يتنافيان أم لا ؟ ويجتهد فى مثل ذلك ، لِيُقَدَّم الأهل، ويترك غيره.

ولو قُبِل كل جرح لأدَّى ذلك إلى فساد الدين بالطعن فى سائر أئمة المسلمين، فإنَّ مَن سَلِم من كلام الناس نَفَرٌ يسير جداً ، ربَّما قيل : إنهم لا يبلغون خمسة أنفس ، وربما أنهم ما سَلِموا من الكلام أيضاً ، فأعراض الناس ليست هيِّنة ليتكلم فيها من لم يتضلَّع بالعلوم ، ويشتهر بالدين.

فما جاء البلاء إلا ممن يتكلَّم وهو يظن أنَّه يعلم ، والحال أنه لا يُقْبل فى ثمن درهم ، كما مضى عن إمامنا الشافعى [رحمه الله] ، ولا سيما إن وجد له جهلة مثله ، فالجنسية علة الضم ، يتلقَّفون من كلامه ويُبَرِّدون غليل حسده وأُوامَه.

وما آفة الأخبار إلا رواتها ، ولعمرى إن الحق لواضح جداً عند من يتعرفه وهو منصف ، فكل من يتكلم مِن وراء وراء ، منسوبٌ إلى أفرى الفرى ، ومن لم يقدر على إبراز كلامه لخصمه فقد شهد على نفسه بجهلها ، ولخصمه بعلمه.

وهذا برهان بديهى التصور ، واضح التقرُّر والتحرُّر ، ولمثل هذا كان مثل هذا الأمر مما ينبغى أن يصان عمَّن لا يسعه عقله.

فقبح الله من أحوج إلى إظهاره ، ودعا إلى إشاعته عند من ليس بأهله وإِشْهَارِهِ ، فقد ذكر أئمة المحدثين فى آداب المحدث : أنه لا يروى فى الإملاءِ المشكلَ الذى لا يحتمله عقول العوام.

قال الشيخ زين الدين العراقى تبعاً لابن الصلاح فى « شرح منظومة كتابه» : « قال الخطيب : وليتجنب فى أماليه ما لا تحتمله عقول العوام ».

ثم قال : « وإن كانت الأحاديث صحاحاً ، ولها فى التأويل طرق ووجوه ، إلا أن مِن حقِّها أن لاَّ تروى إلا لأهلها ، خوفاً من أن يضِلَّ بها مَن جَهِل معانيها، فيحملها على ظاهرها أو يستنكرها ، فيردها ».

وقال الدارمى : « حدثنا عبد الله بن صالح ، حدثنى معاوية أن أبا فروة حدثه أن عيسى بن مريم – عليه السلام – كان يقول : لا تمنع العلم من أهله فتأثم ولا تنشُرْهُ عند غير أهله فَتُجَهَّل ، وكن طبيباً رفيقاً يَضَعُ دَوَاءَه حيث يَعلم أنه ينفع ».

هذا ، وأما ما نقل العلماء عن غير أهل الكتاب ، من أعداء الإسلام فى تأييد الحق وتكذيب الباطل ، فكثير ، ففى السيرة باب معقود للنقل عن الأحبار من اليهود والرهبان من النصارى والكهَّان من العرب.

قال ابن هشام : « أما الأحبار من اليهود والرهبان من النصارى ، فعَمَّا وجدوا فى كتبهم من صفته وصفة زمانه ، وأما الكهان من العرب، فأتتهم به الشياطين من الجن فيما تسترق من السمع.

إذ كانت لا تحجب (عن ذلك بالقذف بالنجوم. فقد أشتمل هذا على النقل فى تأييد الإسلام) عن جميع طوائف الكفرة من الجن والإنس وتلقت ذلك الأمة بالقبول ، بل استحسنوه وأثنوا عليه ، ومدحوه عصراً بعد عصر ، وجيلاً بعد جيل.

فقد وقع عليه الإجماع ، وانفصل النزاع ، حتى جاء فى هذا الزمان مَن لا خلاق له يشنع بما ليست له حقيقة ولو ثبت كان جهده أن يكون مثل هذا ، فيخشى على من أنكر مثله على بعض أهل عصره. أن يكون ممن أنكر مجمعاً عليه، معلوماً من الدين بالضرورة ، بعد الرد لصريح كتاب الله فى قوله تعالى : ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ﴾ [1] ، وسنةِ رسول الله ﷺ فى حديث : « **حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** ».

فيكون هذا المعاند قائلاً : لا تأتوا بالتوراة ولا تتلوها إن كنتم كاذبين ، لئلا يظهر كذبكم ، ولا تحدثوا عن بنى إسرائيل ، وإن حدثتم عنهم كان عليكم حرج.

فيكون حينئذ مبدِّلاً لما شرعه الله على لسان رسوله ﷺ محادة لله ولرسوله.

وقال ابن هشام عقب النقل عن طوائف الكفرة فى إنذار يهود برسول الله ﷺ : « ومنهم رجلٌ بشَّر برسول الله ﷺ : قال سلمة بن سلامة بن وقش : فوالله ما ذهب الليل والنهار حتى بعث الله رسوله ﷺ وهو حى بين أظهرنا ، فآمنا به وكُفِر به بغياً وحسداً ».

وفيها فى قصة حسان رضي الله عنه فى الذى قال من اليهود : « طلع الليلة نجم أحمد ».

وفى البخارى النقل عن ابن الناطور وهرقل فى ظهور النجم الدَّال على النبى المبعوث إلى الأمين ﷺ.

---

(١) سورة آل عمران – الآية ٩٣.

ومن ذلك قصة ابن الهَيّبان التى نفع الله بها ناساً منهم أبناء سعية ، فأسلموا بعد مدة طويلة ، وغير ذلك وهو كثير ، منه أمر طلحة بن عبيد الله ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ﷺ.

قال أسامة بن مرشد فى ترجمته من « أخبار البدريين » : « وكان إسلامه فيما رواه أبو جعفر : أن طلحة ﷺ قال : حضرت سوق بُصْرَي، فإذا راهب فى صومعته يقول : سلوا أهل هذا الموسم : أفيهم أحد من أهل الحرم ؟.

قال طلحة : قلت نعم ، أنا ، فقال : هل ظهر أحمد بعد ؟ قال : قلت ومن أحمد ؟ قال : ابن عبد الله بن عبد المطلب ، هذا شهره الذى يخرج فيه ، وهو آخر الأنبياء ومَخْرَجُه من الحرم ، ومُهَاجَرُه إلى نخل وحرَّة وسباخ.

فإياك أن تُسْبَقَ إليه ! قال طلحة : فوقع فى قلبى ما قال ، فخرجت سريعاً حتى قدمت مكة ، فقلت : هل كان من حَدَثٍ ؟ قالوا : محمد بن عبد الله الأمين تَنَبَّأ وقد تبعه ابن أبى قحافة ، فخرجتُ حتى دخلت على أبى بكر ﷺ.

فقلت : اتَّبعت هذا الرجل ؟ قال : نعم ، فانطلِقْ إليه ، فاتَّبِعه ، فإنه يدعو إلى الحق ، فأخبره طلحة بما قال الراهب ، فخرج أبو بكر بطلحة، فدخل به على رسول الله ﷺ فأسلم طلحةُ ، وأخبر رسول الله ﷺ ، فَسُرَّ رسول الله ﷺ ».

وروى شيخنا حافظ عصره ، أبو الفضل ابن حجر هذه القصة فى ترجمة طلحة (عن محمد بن سعد من طريق مخرمة بن سليمان ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن طلحة) فذكرها.

وفى السيرة والتفسير لقوله تعالى : ﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(١) أن الأنصار قالوا – ﷺ – : « إن مما نفعنا وهدانا للإسلام لما كنا نسمع من رجال يهود من أمر النبى ﷺ » انتهى. وهذا الذى يذكر فى التفسير من كتبهم يُرجى به ما رُجِى من ذلك ولو بعد حين.

---

(١) سورة البقرة – الآية : ٨٩.

وكما أنه يُرجى أن يهدى الله بمثل هذا مَن يريد هدايته ، فكذلك يُخشى أن يضلّ من يضطر إلى خلطتهم بطريق من الطرق أشر — والعياذ بالله — أو غيره ، فيشبّهوا عليه ببعض أكذوباتهم ، فإذا كان مطلعاً على أمورهم ، لم يتأثر بغرورهم ولم يَرُجْ عليه حالهم ، ويتبين بعلمه لذلك ضلاَلَهم.

وقال ابن هشام فى « السيرة » فى بنيان الكعبة : « قال ابن إسحاق : فحدثنى بعض من يروى الحديث : أنَّ رجلاً من قريش ممن كان يهدمها — أى الكعبة — حين أرادوا بناءها أدخل عتلة بين حجرتين منها ليقلع بها أحدهما ، فلما تحرك الحجر تنفضت مكة بأسرها ، فانتهوا عن ذلك الأساس ».

قال : « وحدّثت أنَّ قريشا وجدوا فى الركن كتاباً بالسريانية ، فلم يدروا ما هو حتى قرأهُ رجلٌ من يهود ، فإذا هو : « أنا الله ذو بكَّة ، خلقتها يوم خلقت السماوات والأرض وصورت الشمس والقمر ، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء لا تزول حتى يزول أخشباها ، مبارك لأهلها فى الماء واللبن ».

فهذا عن بعض الجاهلية ، عن رجل يهودى ، عن خط سريانى فى وصف بلد الله الحرام ببعض ما لا يتحقق صحته ، ولا فساده أهل الإسلام ، ولم ينكره أحد من الأعلام.



الفصل السابع



الفصل السابع

فى أن الكتب القديمة ، هل هى مبدّلة ؟ وما المبدّل منها ؟

قال شيخنا حافظ عصره ابن حجر فى « شرح البخارى » باب قول الله عز وجل : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴾ [1] : « يحرفون ، يزيلون وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله عز وجل ولكنهم يُحَرِّفونه ، يتأوَّلونه على غير تأويله.

قال شيخنا ابن الملقن فى « شرحه » : « هذا الذى قاله أحد القولين فى تفسير هذه الآية ، وهو مختاره — أى البخارى — وقد صَرَّحَ كثيرٌ من أصحابنا أن اليهود والنصارى بدَّلوا التوراة والإنجيل.

وفرَّعوا على ذلك جواز امتهان أوراقهما ، وهو يخالف ما قاله البخارى هنا». انتهى. وهو كالصريح فى أن قوله : « وليس أحد » إلى آخره من كلام البخارى ، ذيّل به تفسير ابن عباس.

وهو يحتمل أن يكون بقية كلام ابن عباس فى تفسير الآية » انتهى كلام شيخنا.

وكلام شيخه ابن الملقن صريح أيضاً فى أن الامتهان يخصُّ المبدَّل ، فيكون الاحترام لغيره ، وكذا كلّ ما يأتى فى الكلام على ذلك عند من تدبَّره.

قال شيخنا : « وقال بعض الشراح المتأخرين : اُختُلِف فى هذه المسألة على أقوال :

أحدها : أنها بُدِّلَتْ كلُّها وهو مقتضى القول المحكى بجواز الامتهان، وهو إفراط.

وينبغى حمل إطلاق مَن أطلقه على الأكثر ، وإلاَّ فهى مكابرة ، والآيات والأخبار كثيرة فى أنه بقى منها أشياء كثيرة لم تبدَّل ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة البروج — الآية : ٢١.

يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ (1) الآية.

ومن ذلك قصة رجم اليهوديين ، وفيه وجود آية الرجم ، ويؤيده قولُه تعالى : ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (2).

ثانيها : أن التبديل وقع ، ولكن فى معظمها وأدلته كثيرة وينبغى حمل الأول عليه.

ثالثها : وقع فى اليسير منها ، ومعظمها باق على حاله ، ونصره الشيخ تقى الدين ابن تيمية فى كتابه « الرد الصحيح على من بدَّل دين المسيح ».

قلت : ويؤيده قول إمامنا الشافعى – رحمه الله – فى خطبة كتاب « الرسالة » : « وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ بعثه والناس صنفان :

أحدهما : أهل كتابٍ ، بدلَّوا من أحكامِهِ ، وكفروا بالله ، فافتعلوا كذباً صاغوه بألسنتهم ، فخلطوه بحق الله الذى أنزل إليهم ، فذكر تبارك وتعالى لنبيه ﷺ من كفرهم » إلى آخر كلامه.

وقال فى باب ترجمته الحكم بين أهل الذمة : « وأكره للمسلم أن يعمل بناءً أو تجارة أو غيره فى كنائسهم التى لصلاتهم ، ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة يُدْرس ، لم تجز الوصية لأن الله – عز وجل – قد ذكر تبديلهم منها ، فقال : ﴿لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ (3).

وقال : ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾ (4) قرأ الربيع الآية » انتهى.

(١) سورة الأعراف – الآية : ١٥٧.
(٢) سورة آل عمران – الآية : ٩٣.
(٣) سورة البقرة – الآية : ٧٩.
(٤) سورة آل عمران – الآية : ٧٨.

فانظر إلى تعبيره بمن التبعيضية فى الموضعين ، ولا تنس تقييده بيدرس. ويستأنس له بقول النبى ﷺ : « **آمنت بك وبمن أنزلك** » كما مضى فى الفصل الثالث.

وقال الأصبهانى فى سبب نزول : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [1] : « إن اليهود قالوا للنبى ﷺ : ألست تؤمن بما عندنا من التوراة وتشهد أنها حق ؟

قال : « بلى ، ولكنكم أحدثتم وجحدتم ما فيها ، فأنا برئ من إحداثكم ».

قال شيخنا :

رابعها : إنما وقع التبديل والتغيير فى المعانى لا فى ألفاظ وهو المذكور هنا.

وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسألة مجرداً ، فأجاب فى « فتاويه » : « إن للعلماء فى ذلك قولين ، واحتج للثانى من أوجه كثيرة : منها قوله تعالى : ﴿ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ [2] وهو معارض بقوله تعالى : ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ﴾ [3] كذا قال. والتبديل هنا إنما هو للإيصاء.

قال : « ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحمل على اللفظ فى النفى وعلى المعنى فى الإثبات لجواز الحمل فى النفى على الحكم ، وفى الإثبات على ما هو أعم من اللفظ والمعنى.

ومنها : أنَّ نُسَخ التوراة فى الشرق والغرب والجنوب والشمال لا تختلف ، ومن المحال أن يقع التبديل فتتوارد النُّسَخ بذلك على منهاج واحد ، وهذا استدلال عجيب ، لأنه إذا جاز وقوع التبديل ، جاز إعدام المبدَّل ، والنسخ الموجودة الآن هى التى استقر عليها الأمر عندهم عند التبديل ، والأخبار بذلك طافحة.

---

(١) سورة المائدة – الآية ٦٨.
(٢) سورة الكهف – الآية : ٢٧.
(٣) سورة البقرة – الآية : ١٨١.

أما فيما يتعلق بالتوراة فلأنَّ بختنصّر لما غزى بيت المقدس وأهلك بنى إسرائيل ومزَّقهم بين قتيل وأسير حتى جاء عزْرَا ، فأملاها عليهم.

وأما فيما يتعلق بالإنجيل ، فإن الروم لما دخلوا فى النصرانية جمع ملكُهم أكابرَهم على ما جاء فى الإنجيل الذى بأيديهم ، وتحريفهم المعانى لا ينكر ، بل هو موجود عندهم بكثرةٍ ، وإنما النزاع هل حُرِّفت الألفاظ لا ؟

وقد وجد فى الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله — عز وجل — أصلاً.

وقد سرد أبو محمد بن حزم فى كتابه « الفصل فى الملل والنحل » أشياء كثيرة من هذا الجنس ، من ذلك أنه ذكر : أن فى أول فصل فى أول ورقة من توراة اليهود التى عند ربَّانيِّهم وقرَّائهم وعانانيهم وعيسويِّهم حيث كانوا فى المشارق والمغارب لا يختلفون فيها على صفقة واحدة ، لو رام أحد أن يزيد فيها لفظة أو ينقص منها لفظة لافتضح عندهم ، متفقاً عليها عندهم إلى الأحبار الهارونية الذين كانوا قبل الخراب الثانى ، يذكرون أنها مَبلّغة من أولئك إلى عزرا الهاروني.

وذكر فى مواضع أخرى : أن التبديل وقع فيها إلى أن أعدمت ، فأملاها عزرا المذكور على ما هى عليه الآن ، ثم ساق من نص التوراة التى بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهر جداً » [1].

قال الشيخ نور الدين : « هذا قد نقل أشياء من التوراة ليس إلا لصحة مدعاه ، فانتبه له مع أنه مبدَّل ، فمن أين له التبديل ؟

لا يتوقف أحد فى أنه من كتابنا لأنه مهيمن حَكَمٌ شاهد ، فما رَدَّه فهو مردود» انتهى.

ثم قال ابن حزم : « وبلغنا عن قوم من المسلمين ينكرون أن التوراة والإنجيل اللتان بأيدى اليهود والنصارى محرفان ، والحامل لهم على ذلك قلة اهتبالهم بنصوص القرآن والسنة.

---

(١) فتح البارى (١٣/ ٥٢٤).

وقد اشتملا على أنهم يحرِّفون الكلم عن مواضعه ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ، ويلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون.

ويقال لهؤلاء المنكرين : قد قال الله تعالى فى صفة الصحابة : ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [1] إلى آخر السورة، وليس بأيدى اليهود والنصارى من هذا شيء.

ويقال لمن ادعى أن نقلهم نقل متواتر ؛ قد اتفقوا على أن لا ذكر لمحمد ﷺ فى الكتابين ، فإنَّ صدَّقْتُمُوهم فيما بأيديهم لكونه نُقِل نَقْل التواتر ، فصدِّقُوهم فيما زعموه على أن لا ذِكْرَ لمحمد ﷺ ولا لأصحابه.

وإلاَّ فلا يجوز تصديق بعض ، وتكذيب بعض مع مجيئهما مجيئاً واحداً » انتهى كلامه. وفيه فوائد.

وقال الشيخ بدر الدين الزركشى : « اغترَّ بعض المتأخرين بهذا ، يعنى بما قاله البخارى ، فقال : إن فى تحريف التوراة خلافاً هل هو فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط ؟

ومال إلى الثانى ورأى جواز مطالعتها ، وهو قول باطل ، ولا خلاف أنهم غيَّروا وبدَّلوا ، والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع.

وقد غضب النبى ﷺ حين رأى مع عمر ﷺ صحيفة فيها شيء من التوراة ، وقال : « **لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعى** » ، ولولا أنه معصية ما غضب فيه . انتهى.

ولقد اغتر بدعوى هذا الإجماع مَنْ قَصُر باعه فى الرواية ، وعمِى نظره واستضلاعه فى رتبة الدراية ، وضَعُفَ إطلاعه على أسباب الهداية، وصَدّه تحَيُّره وانقطاعه بظلمات الضلالة والغواية.

---

(١) سورة الفتح – الآية : ٢٩.

فإنَّه مكابرة فى المحسوس ، وقلبٌ للحقائق ؛ لأن دعوى الإجماع فى ضده أولى ، وإقامة الأدلة أظهر وأعلى.

ولذلك قال شيخنا عَقِب نقله عنه : « قلت : إن ثبت الإجماع فلا كلام» [1].

قال الشيخ نور الدين : « وكيف يثبت مع قول الإمام عياض المتقدم وما أُلفى من ذلك فى التوراة والإنجيل مما قد جمعه العلماء وبيّنوه » انتهى.

على أنَّ مَنْ حفظ كتاب الله تعالى لا يحتاج فى رد نقل ذلك إلى شيء يعنى ؛ لأن الله تعالى قد أمرنا بإحضارها وتلاوتها ، ولا يظن بالأمة أن تجمع على مخالفة كلام الله تعالى.

قال شيخنا : « وقد قيده – يعنى الزركشى – بالاشتغال بكتابتها ونظرها ، فإن أراد من يتشاغل بذلك دون غيره ، فلا يحصل المقصود لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز.

وإن أراد مطلق التشاغل ؛ فهو محل النظر ، وفى وصفه القول المذكور بالبطلان مع ما تقدم نَظَرٌ أيضاً ، فقد نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ، ونسب أيضاً لابن عباس ترجمان القرآن ، وكان ينبغى له ترك الدفع بالصدر ، والتشاغل برد أدلة المخالف التى حكيتها » انتهى [2].

وقال الشيخ بدر الدين ابن الدمامينى فى « حاشية المغنى » فى قول بعض الناس : إن الواو للترتيب.

ونقل أبى حيان عن السيرافى والفارسى والسهيلى الإجماع عليه. قال : « وغَلَّطهم – يعنى أبا حيان – بما ذكره من الخلاف ، قال الشيخ بهاء الدين السبكى : « وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أن قول القائل : هؤلاء أجمعوا ، وقول الآخر : هؤلاء اختلفوا مطلقان ، فلا يتناقضان ، فيجوز أن يكون ثَمَّ خلافٌ سابق انعقد الإجماع بعده ، فيقع الخلاف فى الإجماع بعد الخلاف أهو حجة أو لا ؟.

---

(١) فتح البارى (١٣ / ٥٢٥).

(٢ فتح البارى (١٣ / ٥٢٥).

وفيه خلاف ومذهبنا أنه ليس بحُجَّة.

ويجوز أن يكون ثَمَّ خلاف لاحق عَرَضَ بعد الإجماع ، فلا أثر له وإذا كان كذلك ، فلا وجه للتغليط.

الثانى : سلمنا أن المراد التوقيت المستمر ، فتغليط ناقل الإجماع ، وإن كثر فى كلام أهل العلم هو المتبادر إلى الذهن ، فإن ناقل الخلاف مثبت ، وناقل الإجماع كالنافى ينبغى أن يتوقف فيه. وهذه قاعدة ينبغى التنبه لها، فإنها كثيرة الجدوى فى المباحث.

ولم أر من تعرض لها والذى يظهر أن يقال : إما أن يُفَرَّع على أن الإجماع السكوتى حجة أو لا ؟

إن قلنا بحجِّيَّته : فينبغى أن يُقَدَّمَ ناقِلُ الخلاف لأنه اعتمد الصريح. وناقل الإجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرَّد الانتشار مع السكوت ، وإن قلنا : إن السكوتى ليس بحجة ، فقد يقال : يتعارضان لأنهما مثبتان.

وقد يقال : بترجيح ناقل الخلاف لأنه نصٌّ فى نسبة ذلك إلى قائله ، وناقل الإجماع كالناطق بالعام الذى لا يدلُّ على الشخص المخالف إلا ضمناً. وقد يقال بترجيح الإجماع ، لأن الخلاف يرتفع بالإجماع من غير عكس ، فتمكن صحة كل منهما فى وقت ، ويصير ذلك كما ذهب إليه بعض أصحابنا من أنَّ بيِّنة الوقف تُقَدَّم على بينة الملك ؛ لأن الملك يقبل الانتقال إلى الوقف من غير عكس ، وإن كان الصحيح من مذهبنا أنَّ بَيِّنَتَى الوقف والملك تتعارضان » انتهى.

رجع إلى كلام شيخنا ابن حجر ، قال : « وفى استدلاله – أى الزركشى – على عدم الجواز الذى ادعى الإجماع فيه بقصة عمر ﵁ نَظَرٌ أيضاً ، سأذكره بعد تخريج الحديث المذكور.

وقد أخرجه أحمد والبزار واللفظ له من حديث جابر ﵁. قال : نسخ عمر ﵁ كتاباً من التوراة بالعربية ، فجاء به إلى النبى ﷺ ، فجعل يقرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير ، فقال له رجل من الأنصار : ويحك يا ابن الخطاب ! ألا ترى وجه رسول الله ﷺ !!

فقال رسول الله ﷺ : « **لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلُّوا ، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، والله لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حلّ له إلا أن يتبعني** » ، وفى سنده جابر الجعفى وهو ضعيف.

ولأحمد أيضاً وأبى يعلى من وجه آخر ، عن جابر ﷺ : أن عمر ﷺ أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب ، فقرأه على النبى ﷺ ، فغضب ، فذكر نحوه دون قول الأنصارى ، وفيه : « **والذى نفسى بيده لو كان موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى** »

وفى سنده مجالد بن سعيد وهو ليّن ، وأخرجه الطبرانى بسند فيه مجهول ، ومختلف فيه ، عن أبى الدرداء ﷺ قال : جاء عمر ﷺ بجوامع من التوراة.

فذكر نحوه وسمى الأنصارى الذى خاطب عمر : عبد الله بن زيد الذى أُرِىَ الأذان ﷺ وفيه : « **لو كان موسى بين أظهركم ، ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتم ضلالاً بعيداً** ».

وأخرجه أحمد والطبرانى من حديث عبد الله بن ثابت ، قال : جاء عمر ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنى مررت بأخٍ لى من بنى قريظة ، فكتب لى جوامع من التوراة ، ألا أعرضها عليك ؟

قال : فتغير وجه رسول الله ﷺ الحديث ، وفيه : « **والذى نفسى بيده لو أصبح موسى فيكم ، ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتم** ».

وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال : كنت عند عمر ﷺ ، فجاءه رجل من عبد القيس ، فضربه بعصاً معه.

فقال : مالى يا أمير المؤمنين ؟ قال : أنت الذى نسخت كتاب دانيال؟ قال : مُرْنى بأمرك ، قال : انطلق فامحه ، فلئن بلغنى أنك قرأته أو أقرأته لأُنْهِكَنَّكَ عُقُوبَةً ، ثم قال : انطلقت فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب ، ثم جئت ، فقال لى رسول الله ﷺ : « **ما هذا ؟** » ، قلت: كتاب انتسخته لنزداد به علماً إلى علمنا ، فغضب حتى احمرَّت وجنتاه.

فذكر قصة فيها : « **يا أيها الناس إنى قد أوتيت جوامع الكلم وخواتمه ، واختُصر لى القول اختصاراً ، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقية ، فلا تتهوَّكوا** ».

وفى سنده عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى وهو ضعيف.

وهذه جميع طرق هذا الحديث ، وهى وإن لم يكن فيها ما يحتجُّ به ، لكنَّ مجموعها يقتضى أنَّ لها أصلاً ، والذى يظهر أن كراهته ذلك للتنزيه، لا للتحريم.

والأولى فى هذه المسألة التفرقة بين مَن لم يتمكَّن ويصِرْ من الراسخين فى الإيمان ، فلا يجوز له النظر فى شيء من ذلك بخلاف الراسخ ، فيجوز له ولا سيما عند الاحتجاج إلى الرد على المخالف ، ويدل على ذلك نقل الآئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم ، ولولا اعتقادهم جوازَ النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه.

وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ، ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه ، فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ، ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك كغضبه من تطويل معاذ رضي الله عنه صلاة الصبح بالقراءة ، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير فى فهم الأمر الواضح ، مثل الذى سأل عن لقطة الإبل.

وقد تقدَّم فى كتاب العلم الغضب فى الموعظة ، ومضى فى كتاب الأدب ما يجوز من الغضب » انتهى.

والذى فهمه شيخنا أن هذا متوارد مع الأحاديث الآمرة بالأخذ عن أهل الكتاب على شيء واحد.

وليس كذلك بل الذى مضى فى مصادفة ما عندنا من غير زيادة ، إما بتحسين شرعنا ، أو تقبيح ما هم عليه وتكذيبهم فيه ، أو مجرد خبر عنهم لا حكم فيه ، كما ورد من طول ثيابهم فى التيه ، بطولهم وعدم توسُّخها ونحو ذلك.

وهذه الأحاديث الناهية فى إثبات حكم ليس فى شرعنا دليل عليه ، حتى يكون هداية لنا ممَّن أضل نفسه إلى شيء لم يهدنا شرعنا إليه ، وحتى يكون إتباعاً

لموسى – عليه السلام – وتركاً لنبينا ﷺ ، وحتى يكون زيادة فيها عندنا لم تكن فى شرعنا قبل ذلك ، وحتى يكون تهوكاً ، أى تَحَيَّراً كما فى بعض طرق حديث جابر ﷺ ، ليلزم عنه أن شرعنا ناقص ومحتاج إلى غيره ، وذلك كما استدل بعض من شنَّع على فى هذا الأمر لما أنكرته من جهر من ابتدع من المؤذنين بقولهم : يا دائم المعروف، على ما نقل عنه بأن إسرائيل – عليه السلام – .

قال ذلك فكان مع أنه مثبتٌ حكماً جديداً فى شرعنا منابذاً لآيتين من كتاب الله ، واستدل بعضهم لأمر عرض له على شخص خاصمه بأن قال : « ورد فى بعض كتب الله المنزَّلة : أن الله لا يغفر عقوق الأُسْتَاذِين»، فكان مع كونه شارعاً أمراً جديداً لا عهد لمسلم به منابذاً لقوله تعالى ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [1].

فأصبحوا كما ترى لداء الجهل والحسد لمن هو معرض عنهم ، مقبل على شأنه ، لا يحاسدهم ، بين بدعة ينكرها ، فينصرونها بما ينكرون به عليه ، وسنَّة يظهرُها ، فيردُّونها إليه ، وهم يعلمون من مثلها على تقدير تسليم نقله ما يعارض الشرع ، وقد عرفوه صغيراً وكبيراً ما زاحم أحداً منهم فى وظيفة ، ولا ضايقه فى رزق ، ولا نازعه فى منصب.

فعلم قطعاً أنَّ كلامهم إنما هو لإرادة الغض منه ، والتنفير عنه ، فيُكْسِبهُم ذلك ضِدَّ مرادهم ، وهو أن يعلم الناسُ أنهم دُونَه ، لأن الشافعى – رحمه الله – قال : « ما نظر الناس إلى من هم دونه إلا بسطوا ألسنتهم فيه ».

فانظر أيَّدك الله : الباطل وأهله كلما قلب تكشَّف مِن جهلهم ما كان مستورًا، وتبيَّن من داء حسدهم ما كان دفيناً ، يخادع المكر مغموراً، فليس الأمر إلا كما قلت من الوافر الأول – مطلق مردف :

نَصَرْنَا سُنَّةَ المختار حقاً	فكانَ لنا السلامَةُ والغنيمَةْ
ورُمْتُم نَصْرَ بِدْعَتِكُمْ فَخِبْتُمْ	وكَانَ لِذَاكَ عَاقِبَةٌ وَخِيمَةْ

---

(١) سورة النساء – الآية : ٤٨.

وقد مضى فى آخر الفصل الخامس عن إمامنا الشافعى : التعجيب من حكاية شخصٍ الإجماعَ فى مثل هذا أسوء ، وهو أن يكون مخالفاً لسنَّة النبى ﷺ وعمل التابعين له بإحسان.

وأنَّه لا يلتفت إليه ، ولا يعوَّل من الوجوه عليه ، والله تعالى الموفق بمنِّه وكرمه.





الفصل الثامن

الفصل الثامن

فى أن حكم النقل عن بنى إسرائيل ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز ، وإن لم يثبت ذلك المنقول

وكذا ما نقل عن غيرهم من أهل الأديان الباطلة ، لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد ، بخلاف ما يستدلُّ به فى شرعنا ، فإنه العمدة فى الاحتجاج للدين ، فلا بد من ثبوته ، فالذى عندنا من الأدلة ثلاثة أقسام : موضوعات ، وضعاف ، وغير ذلك ، فالذى ليس هو بموضوع ، ولا ضعيف مطلق ضعف يورد للحجة، والضعيف المتماسك للترغيب ، والموضوع يذكر لبيان التحذير منه بأنه كذب.

فإذا وازنت ما ينقله أئمتنا عن أهل ديننا للاستدلال لشرعنا بما ينقله الآئمة عن أهل الكتاب ، سقط من هذه الأقسام الثلاثة فى النقل عنهم ما هو للحجَّة ، فإنه لا ينقل عنهم ما يثبت به حكم من أحكامنا ، ويبقى ما يصدقه كتابنا ، فيجوز نقله وإن لم يكن فى حيز ما يثبت ؛ لأنه فى حكم الموعظة لنا ، وأما ما كذبه كتابنا ، فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقروناً ببيان حاله.

روى البخارى فى ذكر بنى إسرائيل [1] ، والترمذى فى العلم [2] عن عبد الله ابن عمرو — رضى الله عنهما - : أن النبى ﷺ قال : « **بَلِّغوا عنى ولو آية ، وحدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** » .

وروى الإمام أحمد فى « المسند » ، عن أبى سعيد ﷺ قال : كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبى ﷺ، فخرج علينا ، فقال: « **ما هذا الذى تكتبون ؟** »

فقلنا : ما نسمع منك ، فقال : « **أكتاب مع كتاب الله ؟ !! أخلصوه** »

قال : فجمعنا ما كتبناه فى صعيد واحد ، ثم أحرقناه بالنار ، فقلنا : أى رسول الله ، أنتحدث عنك ؟

---

(١) صحيح البخارى – كتاب أحاديث الأنبياء – باب ما ذكر عن بنى إسرائيل (٦/ ٤٩٦ – رقم ٣٤٦١).

(٢) سنن الترمذى – كتاب العلم – باب ما جاء فى الحديث عن بنى إسرائيل (٥/ ٣٩ – رقم ٢٦٦٩).

فقال : « **نعم ، تحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار** ».

قال : فقلنا : أى رسول الله ، أنتحدث عن بنى إسرائيل ؟

قال : « **نعم تحدَّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، فإنَّكم لا تحدَّثون عنهم بشيء إلاَّ وقد كان فيهم أعجب منه** ».

وفى نحو النصف من « الرسالة » لإمامنا الشافعى – رحمه الله – فى آخر باب تثبيت خبر الواحد : « أخبرنا سفيان ، عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : « **حدِّثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، وحدِّثوا عنِّى ولا تكذبوا على** ».

قال : الشافعى : « وهذا أشد حديث روى عن رسول الله ﷺ فى هذا ، يعنى فى التوعُّد على الكذب فى الحديث ».

قال : « وعليه اعتمدنا مع غيره فى ألاَّ نقبل حديثاً إلاَّ من ثقة ، ونَعرِفَ صدقَ من حمَلَ الحديث ، من حيث ابْتُدِئَ إلى أن يبلغ به منتهاه ، فإن قال قائل : فما فى هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت ؟.

قيل له : أحاط العلم أن النبى ﷺ لا يأمر أحدا بحالٍ أن يكذب على بنى إسرائيل ، وإنما أباح قبول ذلك عمن حدث به ممن يُجهل صدقه وكذبه ، ولم يُبِحْهُ أيضاً عمَّن يعرف كذبه ، لأنه يروى عنه ﷺ أنه قال : « **من حدث بحديث وهو يراه كذباً ، فهو أحد الكاذبين** »[1] (من حدث عن كذب لم يَبْرَأْ من الكذب).

وذلك لأنه يَرى الكذاب فى حديثه كاذباً ، ولأنه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه ، إلا فى الخاص القليل من الحديث ، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّثَ المحدِّثُ بما لا يجوز أن يكون مثله ، أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات فى الصدق منه.

---

(١) رواه مسلم.

وإذ فرّق رسول الله ﷺ بين الحديث عنه والحديث عن بنى إسرائيل، فقال : « حدثوا عنى ولا تكذبوا على » ، فالعلم إن شاء الله يحيط أن الكذب الذى نهاهم عنه هو الكذب الخفى ، وذلك الحديثُ عمن لا يُعرفُ صدُقه ؛ لأن الكذب إذا كان منهياً عنه على كل حال ، فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله ﷺ » انتهى.

ومما يؤيد هذا ما مر فى الفصل السادس من نقل الآئمة عن طوائف الكفرة حتى الشياطين.

وقال الشيخ زين الدين العراقى فى آداب المحدث من « شرح ألفيته » : «ثم روى – يعنى الخطيب – عن الشافعى – رحمه الله – : أن معنى حديث : «**حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج** » أى ولا بأس أن تحدثوا عنهم ما سمعتم وإن استحال أن يكون فى هذه الأمة ، مثل ما روى أن ثيابهم تطول ، والنار التى تنزل من السماء فتأكل القربان » انتهى.

وذلك لأن ما يروى عن بنى إسرائيل ، لا يُثبت به حكم من الأحكام ، وإنما هو استئناس واحتجاج على معتقد ذلك ونحو هذا ، فصار مثل قول الآئمة أن الحديث الضعيف يورد فى فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ، ولا يستدل به على الأحكام والله الهادي.

وقال الشافعى – رحمه الله – فى آخر « الرسالة » : « قال – يعنى بعض من ناظره – قد ذكرت الكتاب والسنة ، فكيف حكمت بالإجماع، ثم حكمت بالقياس ، فأقمتهما مقام كتاب أو سنة ؟

فقلت : وإنى وإن حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة ، فأصل ما أحكم به منها مفترق.

قال : أفيجوز أن تكون أصولٌ مفترقة الأسباب ، تحكم بها حكماً واحداً ؟

قلت : نعم ، يُحكم بكتاب الله وبالسنة المجتمع عليهما ، اللذين لا اختلاف فيهما ، فنقول لهذا : حكمنا بالحق فى الظاهر والباطن ، ونحكُم بسنةٍ رُويت من طريق الانفراد ولا يجتمع الناس عليها ، فنقول : حكمنا بالحق فى الظاهر.

لأنه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث، ونحكم بالإجماع، ثم بالقياس وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة، لا يحلُّ القياس والخبر موجود، - ثم شَبَّه هذا بقوله - : أقضي بعلمى أنَّ ما أُدعِى عليه كما أُدُّعِى عليه، أو إقراره، فإن لم أعلم، ولم يُقِرَّ قضيت عليه بشاهدين.

وقد يَغْلَطان ويهِمَان، وعلمى وإقرارُه عليه أَقْوَى من شاهدين، وأقضى عليه بشاهد ويمين، وهو أضعف من شاهدين، ثم أقضى عليه بنكُوله عن اليمين ويمين صاحبه، وهو أضعف من شاهد ويمين، لأنه قد يَنكُلُ خوفَ الشُّهرة، واستصغارَ ما يحْلف عليه، وقد يكون الحالف لنفسه غَيْرَ ثقة وحريصاً فاجراً».

هذا جميع ما رأيته فى هذه المسألة من كلام الناس مما لى وعلىّ قد أتيت به على ما قالوه، لم أغادر منه شيئاً لينظره العالم المنصف، فيعلم أنه لا اعتراض على، لاقتدائى بأئمة الإسلام، ولم أعمل كالذى يروم التشنيع على بغير حق.

فيذكر ما له على زعمه فقط، لرد ما قصدتُ به الخير من الاستشهاد على صحة ما نحن عليه، وفساد ما عليه الأعداء بما عندهم ويعتقدون صحته، ليكون الأمر بعد إلزامهم بما يلتزمون، وإفحامهم بعين ما يعتقدون، وإلقامهم الحجر بما به يعتدُّون، كما قيل:

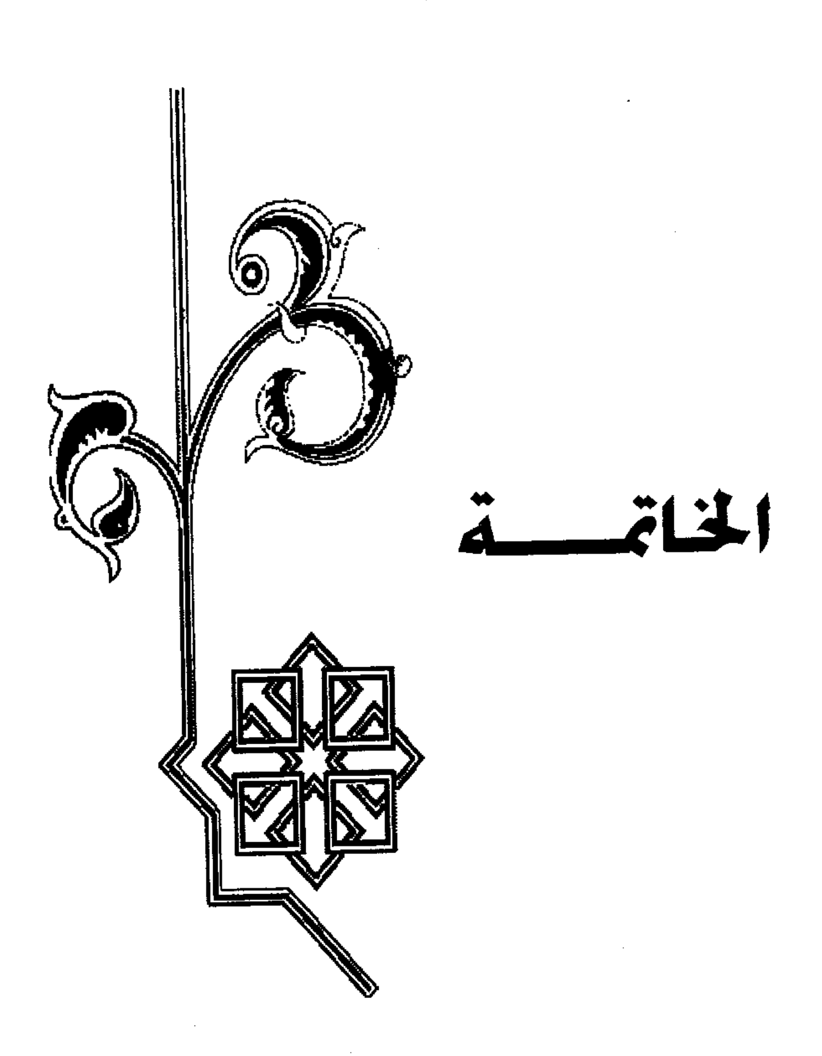
والفضل ما شهدت به الأعداء

فكان حاصل أمرهم أنهم ذمُّونى لمدحى للقرآن بما هو إصر لأهل الكفران، وأسر لأهل الإيمان وحزب الرحمن، ولم آل جهداً فى النصيحة لنفسى وللمسلمين.

وما كنت بحمد الله مُتَّهَماً قطُّ فى دينى، ولا مغموصاً على فى علمي، ولست بالمنحرف النَّسب، ولا بالمذموم العشير، ولا حُفِظ على قطُّ أنِّى كنت فى شبابى على خصلة غير مرضيَّة يُحكم باستصحابها، لِيُظَنَّ بى مُرَجَّمَاتِ الظنون.



الخاتمة



الخاتمة :

فيما يعرف بجلالة كتابي

وذلك أمران :

الأول :السلامةُ مِنَ الأمور الشنيعة التى وقع فيها غيرى من المفسرين ونزهت كتابى عنها.

الثانى : فى ذكر شيء مما يدل على تحَلّيه بالكمال وهو قسمان :

الأول : إيراد تفسير آيات حار فى توجيهها العلماء.

الثانى : إيراد سورة الكوثر لكونها أخصر ما فيه ليدل ذلك على بقيته.

الأمر الأول : أنى نزهت كتابى ولله الحمد والفضل والحول ، ومنه استمد العصمة من كل سوءٍ والقوة على ذلك والطَّوْل ، عن أمور فاحشة وقع فيها جلة المفسرين وعظماؤهم ، ولم أر أحداً من المتدينين بثلب الأعراض المصونة يتعرض للتنبيه عليها ، وإشهار أمرها ، لئلا يغتر بها من لم يتسع باعه فى الفنون العلمية.

ويتضلع بالمعارف الشرعية ، لكونها ناشئة عمن يُقتدى به ، فيؤخذ كلامه مسلّماً لكونه لا مغمز فيه ، فهو لم يضعها غشاً للمسلمين ، ولا تهاوناً بالدين.

ولكن ليصدق الله قول الإمام مالك – رحمه الله – فى أن كل أحد يؤخذ من كلامه ويُرَدُّ إلاَّ المعصوم ﷺ ، وكلام إمامنا الشافعى – رحمه الله – حيث قال « صنفت هذه الكتب وما أَلَوْتُ فيها جهداً ، وإنى لأعلم أنَّ فيها الخطأ ؛ لأنَّ الله تعالى يقول : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1] » أو كما قال.

من ذلك الأحاديث الموضوعة التى لا يحل ذكرها إلا على سبيل القدح فيها ، فحكمها حكم المبدَّل من الكتب القديمة الذى علمنا تبديله بشهادة كتابنا التى لاح شهادة أعدل منها.

---

(١) سورة النساء – الآية : ٨٢.

كما أن ما ظُنَّ صحته وأنَّه لا تبديل فيه ، حكمه حكم الآيات المنسوخة من كتابنا فى وجوب احترامه بالحكم بكراهة مسَّ المحدثِ له أو حرمته ، كما هو مذهب الشافعى — رحمه الله — كما مضى بيانه فى الفصل الخامس.

ومن الموضوع المشار إليه ما نسب إلى ابن عباس — رضى الله عنهما — فى فضائل السور ، سورة البقرة ، وكذا ما نسب إلى أُبى رضي الله عنه.

وذكره من الآئمة الهادين ، الموثوق بهم رحمهم الله تعالى ونفعنا بعلومهم : الواحدى والثعلبى ، ثم البيضاوى بسياق يقطع من ينظره ممن لا علم له بأنه مما يحتج به ولا مطعن فيه.

وكذا الزمخشرى ذكرَهُ ، وكان يجب على هذا المتمضغ بأعراض العلماء أن ينبّه عليه من حذره على زعمه ، ممَّن لا مغمز فيه عند التحقيق لكونه من أكابر أولياء الله ، وهو الأستاذ أبو الحسن الحرالى — رحمه الله — ، ونفعنى ببركاته.

فالذى تكلم فيه لم يؤذ إلا نفسه ، ولم يحط إلا من قدرها ، وما أراه ينتهى حتى يجره حسده ، وقلة دينه إلى قارعة يصير بها مثلاً وعبرة وحديثاً بين الناس.

كما قال الشهاب أبو الفوارس سعد بن محمد التميمى الملقب حيص بيص لشخص تنقصه :

لا تَضَع مِن عظيم قدرٍ وإن كنـ ـــت مشاراً إليه بالتعظيم
فالشريف الكريم ينقصُ قدْراً بالتعدى على الشريف الكريم
ولعُ الخمرِة بالعقول رمى الخمـ ـــرَ بتنِجيسها وبالتحريم

أما وجوب التنبيه على الزمخشرى بدل تنبيهه على الحرالى ، فلأنه وإن كان داعية إلى الاعتزال ، فهو ثقة فى النقل لما لا تَعلُّق له بالاعتزال من الحديث والأدب وغيرهما.

وقد اغتر به من اختصر كتابه وقلده فى نقل تلك الأحاديث ، بل اغتر به كثير

ممن نقل عنه فى بعض دسائس الاعتزال ، من ذلك ما قاله فى قوله تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [1] ففسر : ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ بقوله : « أى مستوفى أجلك ، ومعناه : إنى عاصمك من أن يقتلك الكفار ، ومؤخرك إلى أجل كتبته لك ، ومميتك حتف أنفك لا قتلاً بأيديهم ».

فجعل الكلام الذى هو من الكناية الإيمائِيَّة – التى لبس فى العبارة بها بين السلامة والموت حتف الأنف غير واسطة واحدة ، وهى العصمة من القتل – كناية تلويحية لإثباته واسطتين بين السلامة والموت حتف الأنف ، وذلك بناءً منه على مذهبهم الفاسد فى أن للمقتول أجلين ، وأن القاتل قطع الأجل المكتوب ، وقد اغتر به من أخذ منه ، فنقلوا عبارته بلفظها ، أو ما يؤدِّيها من غير تنبيه على ذلك.

وأما أنَّ الحرالى من أكابر أولياء الله ، فلما يدلُّ عليه حالُه التى نقلها المؤرخون من الزهد والانقطاع إلى الله ، ولزوم السنة ، والصبر على الأذى حتى الذى غض منه بالشهادة له بحسن السمت الذى هو محط الشهادة بالخير.

هذا مع ما يدل عليه كلامه فى تفسيره وغيره لمن له ذوق فى مشارب الأولياء وموارد الأصفياء والذى وجد من « تفسيره » من أول القرآن إلى أثناء آل عمران.

فمن أراد الوقوف على حقيقة حاله فى لزوم الشرع والتمسك بأوثق عرى السنة فلينظره ، فإن ظفر فيه بشيء يظهر منه أدنى ميل إلى غير ذلك ، فعلى دركه ، وأما غير « تفسيره » فكلما اطلعت عليه منه هو من ذلك النمط ، لم أر فيه ما يُلِمُّ بنقصٍ أصلاً ، وليس عند أحد ممَّن يعرفنى شك فى تصلبى فى السنَّة حتى إن بعض من يتمضَّغ بى ينسبنى إلى الإنكار على الأولياء ، لعدم معرفتهم بالمشى على سواء المنهج السوى ، فيظنُّون أن إنكارى على بعض الأبالسة – لمنابذته

(١) سورة آل عمران – الآية : ٥٥.

السنة بشهادة أكابر مشايخ الطائفة – إنما هو لسوء اعتقادى فى الطائفة ، وعند الله تجتمع الخصوم.

وأما استحلال التعريض بكُفره لأجل كلامه فى وقت خروج الدجال ، فزلة ينبغى الاستغفار منها ؛ لأن التكفير أمر عظيم لا يجوز الإقدام عليه إلا بأمر صريح ، أو ظاهر ظهوراً لا يُقْبَل صَرْفُه عنه لِوَهْى الاحتمال الصارف ، وإطلاقه عليه ما أطلقه بناء على أن أحاديث الدجال دالة على أن الوقت الذى يخرج فيه مما استأثر الله بعلمه ، وليس الأمر كذلك ، ومن ادَّعى خلافه ، فعليه البيان ، فإنَّ ما ذكره الذهبى فى الدِّلالة على ذلك ليس فيه دلالة ، فإن التحذير من الشيء يكون لأغراض كثيرة ، منها : كثرة التهويل ليشتد الحذر.

فإن الذى قال : « **إن يخرج وأنا فيكم** » ﷺ أخبر أن عيسى – عليه السلام – هو الذى يقتله وأنه يكون قبل خروجه زلازل وفتن ومحن وأمور هائلة ، وأخبر أن وجوده ﷺ أمان لأمته ، وأنه إذا مات أتاها ما توعد ، إلى غير ذلك من الأمور الدالة على غير ما فهم الذهبي.

وليس ما ورد فى ذلك بأدل على أنه مما لا يعلم مما ورد فى الروح ، فلو كان ذلك يوجب تكفير من خاض فيه ، لزم منه تكفير من خاض فى الكلام على الروح من أعلام الأمة أو تفسيقهم وتضليلهم ، على أنه لو ثبت أنه مما استؤثر بعلمه ما كفر الخائض فيه إلا بشروط أخرى الإحاطة بعلمها صعبة المرام ، متعذرة النظام ، إلا على العلماء الأعلام ، وقد حقق القولَ فيها الإمام حجة الإسلام ، كما ذكرته فى « حاشية شرح الألفية » ، هذا عند من يدرى ما يقول.

أما عند من يقول : إن من قال لشخص : يغفر الله لك يكفر ، ثم لا يجد من يرده عن ذلك ولا يحكم بجهله ، فالأمر عنده سواء ، لا فرق بين عرض وعرض ولا شخص وشخص.

على أن كثيرًا من الجهلة ، يظن أن علم التاريخ أسهل العلوم ، لأنه عنده لا يحتاج إلى غير مداد ، وورق ، وقلم ، وما علم أن دون ذلك خرط القتاد ، فإن

مبناه الجرح والتعديل ، وهو لا يقوم به حق القيام إلا من تَضَلَّع بجميع علوم الشريعة ، ليعرف الكبائر والصغائر ، وما يوجب الفسق من ذلك وما لا يوجب، وما يوجب الجرح من غير المفسِّقات وما لا يوجب ، ويعلم السيئة التى تكفّر والتى لا تكفّر.

وهل الكبيرة شيءٌ بعينه أو هى أمر نسبى ؟ وهل المكفِّر للصغائر مجرَّد اجتناب الكبائر ؟ فما تكفِّر الطاعات حينئذ ؟ والمصائب ؟ أو المكفِّر الطاعات والمصائب ؟.

فما معنى آية النساء حينئذ ؟ ويعلم البِدع والمبتدعة وأقوالهم ، وما يوجب منها الكفر ، أو الفسق ، وما لا يوجب ، وما فيه خلاف وما لا خلاف فيه ، وهذا وإن كان أمراً تمكن معرفته ولكن دون ذلك أهوال.

فليفتقد الناظر نفسه ، فإن كان أهل هذه الحَلبة ، فليبرز بين الصّفين ويشمر عن الزندين.

هذه أمور لا يقوم بها إلاَّ من أفنى عمره فى الانقطاع للعلم والعلماء، وصَبَرَ على شظَفِ العيش وقلة ذات اليد ، فما أبعدها مِمَّن قضى زمانه فى جمع الحطام ، من حلال وحرام ، مع شكاية الحال ، وجَحْدِ نعمة ذى الجلال ليكون كما قيل :

من فاته العلم وأخطأه الغِنى　　　فذاك والكلب على حال سواء

وأين هى ممن ضيَّع أوقاته فى الاشتغال بالثلب ؛ الذى من شأنه أن يُميت القلب ، والمجاهرة بالفسق المردد بين نميمة وكذب ، ومَحَقَ أيامه فى الدوران على العوام والعجائز.

ليقرأ حديث أفصح الخلق ﷺ قراءة يجب منعه منها ؛ لأن أسلمها استعماله الإسكان بقدر الإمكان ، وأما إذا أطلق لسانه كما هى عادته بغير علم ، فلا تسأل عن اللحن الفاحش ، والتصحيف الذى لا يرضاه عاقل ، فيكون بذلك ناسباً إلى النبى ﷺ ما لم يقل ، فيتبوأ مقعده من النار.

وشاهد الوجود مصدق لذلك ، فليطلب الاجتماع ، ويقرأ كتاباً من الكتب ليعلم الصدق فى ذلك من الكذب.

ولا دليل على صدق هذه المقالة عند من لا يعلم حاله : أعظمُ من كفِّه عن طلب اللقاء ، لتكذيب الناسب له إلى هذا الشقاء ، رضى بأن يقال صنَّف وكتب وألّف ، ثم لا يُرى ما كتبه فى يد غيره أصلاً ، ليكون جهله وافتراؤه مقروناً بدليله.

لأنَّ من معه الحق لا يبالى إذا ظهر حقه ، فكيف إذا انضمَّ إليه كتابة الناس له على كلامه ، فكيف إذا كان مَنْ يُحامى عنه كثيراً ؟ فكيف إذا كانوا ذوى جاه وتردَّد إلى الأكابر، فقد جمع إلى كونه على الحق الكثرة والقوة ، وخصمه جمع إلى إبطاله — على ما زعم — القلة والذلة.

حتى إنه على قوله ، طوبة ملقاة ، ولا يقول شيئاً إلا أظهره للدانى والقاصى إنَّ لهذا لعجباً ، هذه أمور كلها كما ترى قاضية بجهله ، فصار أحق الناس يقول إمامنا الشافعى — رحمه الله - « إذا غلَبَ الشقاءُ على سَفيهٍ تَنطَّع فى مخالفةِ الفقيهِ».

أفلا يخاف هذا المعترض أن هذه الطوبة تكسر رأسه فى بعض الأيام؟ كما قيل : إن للحجر الذى رذله البناؤون جَعَلَهُ رأس [الزاوية] الذى قال : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ (١).

أو لم تفده التجربة فى تصنيفه فى معارضة المانع من الجهر بقول بعض المؤذنين : يا دائم المعروف ، بأنه لا يجوز له هذا المنع ، حتى كان من نصر الله لذلك المُنِكر لتلك البدعة الشنيعة أن بعث له الله ، وله الحمد الأمير المحتسب يشبك الجمالى ، علا قدره وعز نصره ، وتم على سنن التوفيق أمره ، فنهى عما ابتدعه الجهلة ، من أمثال هذا المعارض من القراءة والذكر أمام الجنائز.

---

(١) سورة الذاريات — الآية : ٤٧.

ولا شك أن تلك البدعة لا تعسُر كلمة التوحيد وقراءة القرآن ، لأن هذا لا يحصى ما فيه من الترغيب فى إدامته والجهر به فى القيام والقعود والحركة والسكون.

وأما البدعة التى خلطت بالأذان ، فليست من قول الله [تعالى] ولا قول رسوله ﷺ ، ولا أحد من التابعين له بإحسان ، ولا وجدوها فيما زعموا إلا من قول إسرائيل — عليه السلام — ، الذى ملأوا الأرض بالتشنيع على بالأخذ من كتب الله المنزلة على أولاده لتصديق الشريعة ، فإن كان تصنيفه على ما زعم حقًّا، ثم لا ينكر على المحتسب ولو بتصنيف يجمع له فيه جمعاً ويقرأه على وجه يبلغ المحتسب.

فقد نادى على نفسه أنه من الضعف فى الدين بمكان كبير ، وإن كان باطلاً ، فذلك مناد بأنه إما عريق فى الجهل ، أو شديد فى العناد ، هذا ومما صُنت عنه كتابى ما ذكره المفسرون ، مما فيه غضاضة على بعض الأنبياء — عليهم السلام — مما لا يشك أنهم ذكروه عن أهل الكتاب ولا يصحّ مثله ، كما ذكروا فى قصة يوسف — عليه السلام — فى : ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا﴾ (١).

وكذا يعقوب — عليه السلام — فى تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ فَهُوَ كَظِيمٞ﴾ (٢).

وداود — عليه السلام — فى قوله تعالى : ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ (٣).

وكذا ولده سليمان — عليه السلام — فى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا﴾ (٤) ، وغيرهم .

---

(١) سورة يوسف — الآية : ٢٣.
(٢) سورة يوسف — الآية : ٨٤.
(٣) سورة ص — الآية : ٢٤.
(٤) سورة ص — الآية : ٣٤.

وكذا ما ذكروه في سورة ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ من قصة الغرانيق.

وفي تفسير ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[1]، في سورة الحج إلى أمثال ذلك.

وهو كثير مما نقلوه عن أهل الكتاب أو غيرهم ولا مطمع في صحته.

الأمر الثاني: من الخاتمة في ذكر شيء مِنْ تَحَلِّي كِتابي بالكمال وهو قسمان:

الأول: الكلام على شيء من الآيات التي ظهر لي أن الصواب فيها غير ما قاله غيري.

القسم الثاني: الكلام على أخصر سورة فيه لِيُعْلَمَ مِقْدَارُهُ منها، وَيُتَحَدَّث بأسراره عنها.

القسم الأول: الآيات وهي:

١- قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2]، ومنها:

٢- قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[3] الآية، ومنها:

٣- قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾[4] الآية، ومنها:

٤- قوله تعالى في آخر سورة هود: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[5] الآية، ومنها:

---

(١) سورة الحج – الآية: ٥٢.

(٢) سورة البقرة – الآية: ١١٧.

(٣) سورة البقرة – الآية: ٢١٧.

(٤) سورة النساء – الآية: ٩٥.

(٥) سورة هود – الآية: ١٠٩.

٥- قوله تعالى فى سورة الفرقان : ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ (١) وفى سورة الجاثية : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ (٢) ، ومنها :

٦- فى سورة تنزيل السجدة : ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (٣) الآية إلى قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٤) الآية ، ومنها :

٧- فى سورة ياسين : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٥).

٨- قوله تعالى فى سورة الزخرف : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ (٦) ، فهذه ثمان آيات على عدد الفصول يطول كل منها على الباغى ويصول.

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٧)

المشكل فيها : توجيه قراءة ابن عامر بنصب « يكون » على أن توجيه الرفع لا يخلو عن إشكال.

قال الشيخ شهاب الدين السمين : « الجمهور على رفعه ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مستأنفاً ، أى خبراً لمبتدأ محذوف ، أى : فهو يكونُ، ويعزى لسيبويه ، وبه قال الزجاج. فى أحد قوليه.

---

(١) سورة الفرقان – الآية : ٤٣.

(٢) سورة الجاثية – الآية : ٢٣.

(٣) سورة السجدة – الآية : ١٠.

(٤) سورة السجدة – الآية : ١١.

(٥) سورة ياسين – الآية : ٣١.

(٦) سورة الزخرف – الآية : ٣٩.

(٧) سورة البقرة – الآية : ١١٧.

والثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾ وهو قول [الزجاج] والطبري. ورد ابن عطية هذا القولَ وجعله خطأً من جهة المعنى لأنه يقتضى أن [القول] مع التكوين والوجود انتهى.

يعنى أن الأمر قديم والتكوين حادث ، فكيف يعطف عليه ما يقتضْى تعقيبه له ؟

وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل : إن الأمر حقيقة ، أما إذا قيل : إنه على سبيل التمثيل – وهو الأصح – فلا ، ومثله قول أبى النجم :

إذ قالتِ الأنْسَاعُ للبطن الحْقِ

الثالث : أن يكون معطوفاً على ﴿كُن﴾ من حيث المعنى وهو قول الفارسى وضَعَّفَ أن يكون عطفاً على ﴿يَقُولُ﴾ لأن من المواضع ما ليس فيه ﴿يَقُولُ﴾ كالموضع الثانى فى آل عمران وهو: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [1] ولم يرَ عطفَه على « قال » من حيث أنه مضارع ، فلا يُعْطَف على ماضٍ وأورد على نفسه :

ولقد أمر على اللئيم يَسُبُّنى فمضيت...

فقال : « أمر » بمعنى مررت ، قال بعضهم : و « يَكونُ » فى هذه الآية – يعنى آية آل عمران – بمعنى كان ، فَلْيَجُزْ عطفُه على ﴿قَالَ﴾ ، وقرأ ابن عامر : ﴿فَيَكُونَ﴾ نصباً هنا ، وفى الأولى من آل عمران ، وهى : ﴿ كُن فَيَكُونَ ونُعَلِّمُه ﴾ [2] تحرُّزاً من قوله : ﴿كُن فَيَكُونُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [3].

---

(١) سورة آل عمران – الآية : ٥٩.

(٢) سورة آل عمران – الآية : ٤٧ - ٤٨ .

(٣) سورة آل عمران – الآية : ٥٩-٦٠.

وفى مريم : ﴿كُن فَيَكُونُ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [1] وفى غافر ﴿كُن فَيَكُونُ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [2] ووافقه الكسائى على ما فى النحل وياسين وهما : ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [3].

أما النحل وياسين ، فظاهر بأنّ قَبْلَ الفعل [منصوباً] يصح عطفه عليه وسيأتي.

وأما ما انفرد به ابن عامر من هذه المواضع الأربعة ، فقد اضطرب كلامُ الناس فيها ، وهى لعمرى تحتاج إلى فضل نظر وتأمل.

ولذلك تجرَّأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير ، فقال ابن مجاهد : « قرأ ابن عامر ﴿فَيَكُونَ﴾ نصباً وهذا غير جائز فى العربية ، لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا فى ياسين والنحل ، فإنه نَسَقٌ لا جوابٌ ». وقال فى آل عمران : « قرأ ابن عامر وحدَه : ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ بالنصب وهو وهم ».

قال : « وقال هشام : كان أيوب بن تميم يقرأ : ﴿فَيَكُونَ﴾ ، ثم قرأ ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعاً » ، وقال الزجاج : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ رفعاً لا غير ». وأكثر ما أجابوا بأن هذا مِمَّا روعى فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى ، يريدون أنه قد وُجد فى اللفظ صورة أمر ؛ فنصبنا فى جوابه بالفاء.

وأما إن نظرنا إلى جانب المعنى ، فإن ذلك لا يصح لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر ، فمعناه الخبر نحو : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [4] أى فليمدنَّ وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب فى جوابه بالفاء إلا ضرورة كقوله :

سأتْرك منزلى لبنى تميمٍ ... وألحَقُ بالحجازِ فأستريحا

(١) سورة مريم – الآية : ٣٥-٣٦.
(٢) سورة غافر – الآية : ٦٨-٦٩.
(٣) سورة ياسين – الآية : ٨٢.
(٤) سورة مريم – الآية : ٧٥.

والثانى : أنَّ من شرط النصب بالفاء فى جوابِ الأمـرِ أن يَنْعَقِـدَ مـنهما شرطٌ وجزاءٌ نحو : « ائتنى فأكرمك » تقديره : إن أتيتنـى أكرمتُـك ، وههنـا لا يـصحُّ ذلك.

إذ يصيرُ التقديرُ : إن يكن يكن ، فيتحد فعل الشرط والجزاء معنى وفـاعلاً ، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما وإلا يلزم أن يكون الشيءُ شرطـاً لنفـسه وهـو مُحال.

قالوا : والمعاملة اللفظية واردة فى كلامهـم نحـو : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ [١] ، ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ ﴾ [٢].

ولا يلزم من قوله : أن يفعلوا ، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ » ، ثم قـال : «ولا نسلم أنه غير مرتب لأنَّه أراد بالعباد الخُلَّص.

ولذلك أضافهم إليه ، أو نقول : إن الجزم على حذف لام الأمر » ، ثم حكى عن ابن مالك ما نقله عن بعض الكوفيين من إضمار « أَنْ » الناصبة بعـد الحـصر فى « إنما هى ضربةٌ من الأسدِ فتحطم ظهره » كما سأذكره.

ثم قال : « إلا أنَّ هذا الذى نصبوه دليلاً ، لا دليلَ فيـه ؛ لاحـتمال أنْ يكـونَ من باب العطفِ على الاسم تقديره : إنما هى ضربةٌ فَحَطْم كقوله :

للبُس عباءةٍ وتَقَرَّ عيني   أحبُّ إلى من لُبْس الشُّفُوفِ

وهذا نهاية القول فى هذه القراءة » انتهى.

وقد ظهر أنه بعد الاجتهاد حط على ما لا طائل تحته فى أبلغ الكلام وأفصحه وأعلاه فى درى الانتظام.

وإذا تأملت كلامى فى « نظم الدرر » علمت أنَّه شفَى الغليل ، وأتى بأعذب

(١) سورة إبراهيم – الآية : ٣١.

(٢) سورة الجاثية – الآية : ١٤.

من السلسبيل ، ونهج إلى دقيق المعانى أوضح سبيل ، لأنى أنعمت النظر ، وأمعنت فى التأمل ، امتثالاً لما حدا إليه ، وحثّ عليه بعد أن تضرَّعت بين يدى مالك الملك ، وصدقت فى السؤال لمسخِّر الفلك ، فأفاض على من كرمه وحبانى من نعمه ، فقلت : « عبر سبحانه بالمضارع المقرون بالفاء دون الماضى ، وإن كان المتبادر إلى الذهن أن المعنى عليه حكاية للحال ، وتصوير لها ، إشارة إلى أنه كان مع الأمر من غير تخلف ، وتنبيهاً على أن هذا هو الشأن دائماً يتجدَّد مع كل مرا لا يتخلف عن حال الأمر أصلاً.

قال الحرالى : « وصيغته – أى المضارع – تمادى الكائن فى أطوار وأوقات وأسنان يمتد تواليها فى المكون إلى غاية الكمال » انتهى.

قالوا : ورفع « يَكُونُ » للاستئناف ، أى فهو يكون ، أو العطف على ﴿ يَقُولُ ﴾ إيذاناً بسرعة التكوين على جهة التمثيل. ومن قال بالأول منع العطف على ﴿يَقُولُ﴾ لاقتضاء الفاء أنَّ القول مع التكوين ، فيلزم قِدَمُ التكوين.

وقال الإمام أبو على الفارسى فى كتاب « الحجة » : « إن ذلك لا يطرد فى مثل ثانى جزء فى آل عمران وهو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [1] لأنه لا يحسن تخالف الفعلين المتعاطفين بالمُضِى وغيره ، وأَوّلَ قوله :

وَلقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم أقول لا يعنيني

بأن معناه : مررت ماضياً » ، وطعن فيه أبو شامة بأن يكون فى الآية ماض مثله.

وقد صرح أبو على – والحق معه – بأنه على بابه ، يعنى وفائدة التعبير به مضارعاً تصوير الحال والإرشاد إلى أن التقدير : كن فكان ، لأنه متى قضى شيئًا، قال له : ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾ ، وجعل الأحسن عطفه على ﴿كُن﴾ لأنه وإن كان بلفظ الأمر ،فمعناه الخبر ، أى يكون ، وقال : إن ذلك أكثر اطراداً لانتظامه لمثل

---

(١) سورة آل عمران – الآية : ٥٩.

قوله : ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [1] وهذا الموضع مُجْمَعٌ على رَفْعِه ، وكذا قوله تعالى فى الأنعام : ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾ [2].

وإنما الخلاف فى ستة مواضع ، اختص ابن عامر منها بأربعة ، وهى هذا الموضع ، وقوله تعالى فى آل عمران : ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [3]وفى مريم [4] مثله سواء ، وفى غافر : ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [5].

ووافقه الكسائى فى حرفين فى النحل : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [6] ، وفى ياسين : ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [7].

فجعلوا النصب فى هذين عطفاً على يقول ، وفى الأربعة الأولى جواباً للأمر فى قوله : ﴿كُن﴾ اعتباراً بصورة اللفظ ، وإن لم يكن المعنى على الأمر.

فالتقدير يقول له : يكون ، فيكون ، أي فيطاوع ، فطاح قول مَن ضَعَّفَهُ بأنَّ المعنى على الخبر ، وأنَّه لا يصحُّ النصب إلاَّ إذا تخالف الأمر وجوابه ، وهذا ليس كذلك ، بل يلزم فيه أن يكون الشيء شرطاً لنفسه؛ لأن التقدير : إن يكن يكن. وصرَّح ابن مجاهد بوهم ابن عامر ، وأنَّ هذا غَيْرُ جائز فى العربية ، كما نقله عنه الإمام أبو شامة فى « شرح الشاطبية ».

فأمعنت النظر فى ذلك ، لوقوع القطع بصحة قراءة ابن عامر ، لتواترها نقلاً عمن أنزل عليه القرآن ، فلما رأيته لم ينصب إلا ما فى حيِّز « إذا » علمت أن ذلك لأجلها لما فيها من معنى الشرط.

(١) سورة آل عمران – الآية : ٥٩.
(٢) سورة الأنعام – الآية : ٧٣.
(٣) سورة آل عمران – الآية : ٤٧.
(٤) سورة مريم – الآية : ٧٥.
(٥) سورة غافر – الآية : ٦٨.
(٦) سورة النحل – الآية : ٤٠.
(٧) سورة ياسين – الآية : ٨٢.

فيكون مثل قوله تعالى فى الشورى : ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ [1] بنصب يعلم فى قراءة غير نافع وابن عامر على بعض التوجيهات ، وذلك ماش على نهج السداد ، مِنْ غيرِ كُلفة ولا استبعاد، إذا تؤُمِّل الكلام على « إذا » قال الرضى — وهو العلامة نجم الدين محمد ابن حسن الإستراباذى — فى الظروف من « شرحه » لقول العلامة أبى عمرو عثمان بن الحاجب فى « كافيته » : « ومنها « إذا » وهى للمستقبل. وفيها : معنى الشرط.

فلذلك اختير بعدها الفعل ، والأصل فى استعمال « إذا » أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختصٍّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به».

ثم قال : « وكلمة الشرط « ما » يطلب جملتين ، يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حُصُولُ مضمون الثانية ، فالمضمون الأول مفروضٌ ملزوم ، والثانى لازمة ».

ثم قال : « و « إن » موضوعة لشرط مفروض وجوده فى المستقبل ، مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه ، وذلك لعدم القطع فى الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم ، سواءٌ شُكَّ فى وقوعه كما فى حقّنا ، أو لم يُشَكَّ ، كان الواقعة فى كلامه تعالى » وقال : « ولا يكون الشرط فى اسم إلاَّ بتضمن معناها ».

ثم قال : « فنقول لما كان « إذا » للأمر المقطوع بوجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل ، لم يكن لمفروضٍ وجودُه لتنافى القطع والفرض فى الظاهر ، فلم يكن فيه معنى « إن » الشرطية ؛ لأن الشرط كما بينا هو المفروض وجوده ، لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً فى الأمور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقَّعه ، جَوَّزوا تضمين « إذا » معنى « إن » كما فى « متى » وسائر الأسماء الجوازم ، فيقول القائل : إذا جئتنى فأنت مكرَم ، شاكّا فى مجيء المخاطب ، غيرَ مُرَجِّح وجُودَه على عدَمِه ، بمعنى : متى جئتنى سواء ».

---

(١) سورة الشورى — الآية : ٣٥.

ثم قال : « ولما كثر دخول معنى الشرط فى « إذا » وخروجه عن أصله من الوقت المعين ، جاز استعماله وإن لم يكن فيه معنى « إن » الشرطية.

وذلك فى الأمور القطعية استعمال « إذا » المتضمِّنة لمعنى « إن » ، وذلك لمجيء جملتين بعده على طَرْز الشرط والجزاء ، وإن لم يكونا شرطاً وجزاءً ».

ثم قال فى الكلام على الفاء فى نواصب الفعل : « وقد تضمر « أن » الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء ، نحو : إن تأتِنى فتكرمنى أو وتكرمنى آتك ، أو بعد الشرط والجزاء ، نحو : إن تأتنى آتك فأكرمك ، أو وأكرمك.

وذلك لمشابهة الشرط فى الأول ، والجزاء فى الثانى المنفى ، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ، ووجود الشرط مفروض.

فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى : ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ﴾ [1] إلى قوله : ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [2] على قراءة النصب.

ثم قال : « وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب ، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة مُخَلِّصة للحال والاستقبال ظاهر فى معنى الحال ، كما تقدم فى باب المضارع ، فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حاليّة الفعل على الجملة التى قبل الفاء — يعنى فكان يلزم أن يكون الكون قديماً كالقول — فصَرْفه إلى النصب منبّهٌ فى الظاهر على أنه ليس معطوفاً ، إذ المضارع المنصوب بأن مفردٌ ، وقبل الفاء المذكورة جملة ، ويتخلَّص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية.

كما ذكرنا فى المنصوب بعد إذن ، فكان فيه شيئان : رفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء ، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأً محذوف الخبر وجوباً » انتهى.

(١) سورة الشورى – الآية : ٣٣.

(٢) سورة الشورى – الآية : ٣٥.

فالتقدير هنا – والله أعلم – فكونه واقع حق ، ليس بخيال كالسحر والتمويهات.

فعلى هذا قراءةُ النصب أبلغ لظهورها فى الصرف عن الحال إلى الاستقبال ، مع ما دلت عليه من سرعة الكون ، وأنّه حقّ ، ثم رأيت البرهان إبراهيم بن محمد السفاقِسى حكى فى إعرابه ما خرجته عن ابن الضائع – (يعنى بالضاد المعجمة والعين المهملة – وهو الأستاذ أبو الحسن على بن محمد بن يوسف الكُتامى شيخ أبى حيان ، فقال ما نصه : « زاد ابن الضائع ») فى نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ وجهاً حسنا وهو نصبه فى جواب الشرط وهو ﴿إذاً﴾ وكان مراده التسبيب عن الجواب كما ذكرت.

قال السفاقسى : « ويصح فيه وجه ثالث على مذهب الكوفيين ، وهو نصبه فى جواب الحصر بإنما لأنهم أجازوا : إنما هى ضربة أسد ، فتحطمَ ظهرَهُ ».

الآية الثانية : قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [1] الآية.

من الأمر المعلوم أنه قد طال الكلام فى إعراب ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وقدح بعض فى قول بعض ، ووسَّع الملام ، ثم كان آخر ما حطوا عليه الاعتماد على مذهب كوفى ، كانوا يعُدُّون – لولا الاضطرار إلى هذه الآية – أنَّ من حُمى منه استراح وعوفي.

قال السمين والبرهان السفاقِسى فى إعرابيهما ، وربما أدخلت من كلام أحدهما فى الآخر : « ﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ الجمهور على قراءته مجروراً ، واختلف النحويون فيه على أربعة أوجه :

أحدها : وهو قول المبرد وتبعه فى ذلك الزمخشرى وابن عطية.

قال ابن عطية : « وهو الصحيح أنه عطف على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أى : وصد عن سبيل الله وعن المسجد ، وهذا يؤدى إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبى تقديره أن صداً مصدر مقدر بأن والفعل ، « وأنْ » موصولة ، وقد جعلتم

---

(١) سورة البقرة – الآية : ٢١٧.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ عطفاً على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فهو من تمام صلته ، وفُصِل بينهما بأجنبى وهو ﴿وَكُفْرُۢ بِهِۦ﴾.

ومعنى كونه أجنبياً أنه لا تعلق له بالصلة ، فإن قيل : [يُتَوَسَّعُ] فى الظرف وحرف الجر ما لم يُتَوَسَّع فى غيرهما ، قيل : إنما قيل بذلك فى التقديم لا فى الفصل.

الثانى : أنه عطف على الهاء فى ﴿بِهِۦ﴾ أى : وكفر به وبالمسجد [الحرام] وهذا يتخرج على قول الكوفيين ، وأما البصريون : فيشترطون فى العطف على الضمير المجرور إعادة الخافض إلا فى ضرورة ، فهذا التخريج عندهم فاسد ، ولا بد من التعرض لهذه المسألة، وما هو الصحيح فيها ؟

فأقول وبالله العون : اختلف النحاة فى العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب الجمهور من البصريين — وجوب إعادة الجار إلا فى ضرورة.

الثانى — أنه يجوز ذلك فى السعة مطلقاً ، وهذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم أبو الحسن والشلوبين.

والثالث : التفصيل ، وهو إنْ أُكِّد جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو : مررت بك نفسِك وزيدٍ ، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة ، وهو قول الجرمى ، والذى ينبغى أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به.

وضَعْفِ دليل المانعين واعتضاده بالقياس. أما السماع : ففى [النثر] كقولهم : « ما فيها غيره وفرسه » بجر « فرسه » عطفاً على الهاء فى « غيره » ، وقوله : ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [1] فى قراءة جماعة كثيرة منهم حمزة ، وقوله :

---

(١) سورة النساء — الآية : ١.

﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [1] عطفاً على ضمير ﴿فِيهِنَّ﴾ أى وفيما يتلى عليكم » ، ثم ذكر ما ورد منه فى النظم ، فذكر ثمانية أبيات.

ثم قال : « وأما ضعف الدليل ، فإنهم منعوا ذلك؛ لأن الضمير كالتنوين ، فكما لا يُعْطَفُ على التنوين لا يُعْطَفُ على الضمير.

وهذا يلزم منه أنه لا يجوزِ العطف عليه مطلقاً ، لا بإعادة الجار ولا بغيرها ، لأن التنوين كذلك.

وأما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمس ، فكما يؤكد الضمير المجرور ، ويبدل منه من غير إعادة جار، فكذلك يعطف عليه.

الثالث : أن يكون معطوفاً على ﴿ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ أى يسألونك عن الشهر الحرام ، وعن المسجد الحرام.

قال أبو البقاء : « ضَعُفَ هذا بأن القومَ لم يسألوا عن المسجد الحرام ، إذ لم يَشُكُّوا فى تعظيمه ، وإنما سألوا عن القِتال فى الشَّهر الحرام لأنه وقع منهم ، ولم يشعروا بدخوله ، فخافوا من الإثم ، وكان المشركون عَيّروهم بذلك ».

فأجيبوا بأن القتال فى الشهر الحرام كبيرٌ وصدٌّ عن سبيل الله ، فيكون قتال أخبر عنه بأنه كبيرٌ وبأنه صدٌ عن سبيل اله ، وأجيب بأن القتال فى المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر من القتال فيه. وفى الجملة فعطفه على الشهر الحرام متكلفٌ جداً يبعُدُ عنه نظم القرآن والتركيب الصحيح.

الرابع : أن يتعلق بفعل محذوف دل عليه المصدر تقديره : ويصدون عن المسجد ، كما قال الله تعالى : ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [2]

(١) سورة النساء – الآية : ١٢٧.

(٢) سورة الفتح – الآية : ٢٥.

قاله أبو البقاء وجعله جيداً ، وهذا غير جيد لأنه يَلْزَمُ منه حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، ولا يجوز ذلك إلا فى صور ليس هذا منها ، على خلاف فى بعضها ونص النحويون على أنه ضرورة كقوله :

إذا قيلَ أى الناس شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أى : إلى كليب ، فهذه أربعة أوجه ، أظهرها الثانى » انتهى.

وقد علم أنه حَضَّ فى هذه الأوجه الثلاثة على التزام مذهب الكوفيين.

ويكفى فى رداءة مثل ذلك أنه خروج عن المذهب الملتزم إلى مذهب غيره فى بعض المسائل ، فيصير فاعل ذلك أُمَّةً وحده ، غير مُتقيّد بأحد المذهبين.

والذى يقتضيه النظر فى سوابق الكلام ولواحقه ، مع استحضار السبب الذى نزلت الآية فيه أن الوجه الثالث من هذه الوجوه التى ذكرها هو المعتمد ، وأكثر ما عابه به أنهم لم يسألوا عنه صريحاً وذلك لا يقتضى رده ، ويكفى فى عدهم سائلين عنه كونه بحيث يسأل عنه.

فحالهم حال السائل ، وأمثاله كثيرة جداً ، فإن وجوه الاستئناف كلها واردة على تقدير سؤال سائل.

وفى ذلك تحسين للكلام وهز للسامع إلى السؤال وتنبيه له على أن الموضع له ليكون أبعَثَ له على تعرُّف جوابِه ، وتفهُّمه وتَطلابِه.

وأما قوله : إنه متكلف ، فسيعلم بما أقرِّره أنه لا كُلفة فيه ولا بُعد ، بل هو من البدائع ، يُجْرِيه فى ميدان الاحتباك ، وفوته فى حلبة البلاغة يوم الاستباق عن مقاربة غيره له فضلاً عن إدراك ، « وذلك أنه لما أخبرهم سبحانه بإيجاب القتال عليهم بقوله : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [1] مرسلاً فى جميع الأوقات.

وكان قد أمرهم فيما مضى بقتل الكفار حيث ثَقِفُوهُم ، ثم قيَّد عليهم فى القتال فى المسجد الحرام كان بحيث يسأل هنا : هل الأمر فى الحرم والحرام كما مضى أم لا ؟.

(١) سورة البقرة – الآية : ٢١٦.

وكان المشركون قد نسبوهم فى سرية عبد الله بن جحش التى قتلوا فيها من الكفار عمرو بن الحضرمى إلى التعدى بالقتال فى الشهر الحرام ، وأشتد تعييرهم لهم به ، فكان موضع السؤال : هل سألوا عما عيَّرهم به الكفار من ذلك ؟ فقال مخبراً عن سؤالهم مبيناً لحالهم : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾.

فأبهم المراد من السؤال ليكون للنفس إليه أَى التفات ، ثم بيَّنه ببدل الاشتمال فى قوله : ﴿قِتَالٍ فِيهِ ﴾.

ثم أمر بالجواب فى قوله : ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ أى قتال كان ، فالمسوِّغُ العموم ، ولما كان مطلق القتال فيه على زعمهم لا يجوز حتى ولا لمستحق القتل.

وكان فى الواقع القتال عدواناً فيه أكبر منه فى غيره قال : ﴿كَبِيرٌ﴾ أى فى الجملة ، ولما كان من المعلوم أن المؤمنين فى غاية السعى فى تسهيل سبيل الله ، فليسوا من الصد عنه ولا من الكفر فى شيء ، لم يشكل أنَّ ما بعده كلامٌ مبتدأ هو للكفار وهو قوله : ﴿وَصَدٌّ﴾ أى : أى صد كان عن سبيل الله أى الذى هو دينه الموصل إليه ، أى إلى رضوانه أو البيت الحرام ، فإن النبى ﷺ سمَّى الحجَّ سبيل الله.

قال الحرالى : « والصّد صرف إلى ناحية بإعراض وتكَرُّه ، والسبيل طريق الجادة السابلة عليه ، الظاهر لكل سالك منهجه ».

﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ أى : أى كفر كان بالدين ، أو بذلك الصد ، أى بسببه ، فإنه كفر إلى كفرهم ، وحذف الخبر لدلالة ما بعده عليه دلالةً بينةً لمن أمْعَنَ النظر ، وهو ﴿أَكْبَرُ﴾ أى من القتال فى الشهر الحرام والتقييد فيما يأتى بقوله ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ يدل على ما فهمته من أن المراد بقوله : ﴿كَبِيرٌ﴾ فى زعمهم.

وفى الجملة لا أنه من الكبائر ، ولما كان قد تقدم الإذن بالقتال فى الشهر الحرام ، وفى المسجد الحرام ، بشرط كما مضى ، كان مما يوجب السؤال عن القتال فيه فى الجملة بدون ذلك الشرط أو بغيره توقُّعاً للإطلاق.

لا سيما والسرية التى كانت سبباً لنزول هذه الآية ، وهى سرية عبد الله بن جحش كان الكلام فيها كما رواه ابن إسحاق عن الأمرين كليهما، فإنه قال : « إنهم لقوا الكفار الذين قتلوا منهم وأسروا وأخذوا عِيرهم فى آخر يوم من رجب ، فهابوهم ، فلطفوا بهم حتى سكنوا ، فتشاوروا فى أمرهم.

وقالوا : لئن تركتموهم هذه الليلة ، ليدخلن الحرم ، ولئن قتلتموهم لتقتلنهم فى الشهر الحرام ، فتردَّدُوا ، ثم شجَّعوا أنفسهم ، ففعلوا ما فعلوا ، فَعَيَّرَهُم المشركون بذلك ، فاشتدَّ تعييرهم لهم ، واشتدَّ قلق الصحابة — رضوان الله عليهم — لا سيما أهل السرية من ذلك ».

ولا شك أنهم أخبروا النبى ﷺ بكلِّ ذلك ، فإخبارهم له على هذه الصورة كاف فى عده سُؤالاً فضلاً عن دلالة ما مضى على التشوُّفِ إلى السؤال عنه لما كان ذلك.

قال تعالى : ﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ أى : يسألونك عن المسجد ﴿ٱلْحَرَامِ﴾ أى الحرم الذى هو للصلاة والعبادة بالخضوع لا لغير ذلك : ﴿قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ عندكم على نحو ما مضى ، ثم ابتدأ قائلاً ﴿وَإِخْرَاجُ﴾ كما ابتدأ قوله : ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ، وقال : ﴿أَهْلِهِۦ﴾ أى الذين كتبه الله لهم فى القدم وهم أولى الناس به.

﴿مِنْهُ أَكْبَرُ﴾ أى من القتال فى المسجد ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ فقد حذف من كل جملة ما دل عليه ما ثبت فى الأخرى.

فهو من وادى الاحتباك ، وسِرُ ما صنع فى هذا الموضع من الاحتباك أنه لما كان القتال فى الشهر الحرام قد وقع من المسلمين حين هذا السؤال فى سرية عبد الله بن جحش أبرز السؤال عنه والجواب ، ولما كان القتال فى المسجد الحرام لم يقع بعد.

وسيقع من المسلمين أيضاً عامَ الفتح طواه وأضْمَرَه ، ولما كان الصد عن سبيل الله الذى هو البيت ، والكفر الواقع بسببه لم يقع ، وسيقع من الكفار عام الحُدَيْبِيَة أخفى خبره وقدره ، ولما كان الإخراج قد وقع منهم ذكره خبره وأظهره.

فأظْهَرَ سبحانه ما أبرزه على يد الحدثان، وأضمر ما أضمره فى صدر الزمان، وصرَّح بما صرَّح به لسان الواقع ولوَّح إلى ما لوَّح إليه صارم الفتح القاطع — والله الهادي.

والمراد بالمسجد: الحرم كله.

قال الماوردى من أصحابنا: « كل موضع ذَكَرَ الله فيه المسجد الحرام، فالمراد به الحرم، إلا قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [1].

فإن المراد به الكعبة » نقله عنه ابن الملقن، وقال غيره: « إنه يطلق أيضاً على نفس مكة مثل ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [2].

فإن فى بعض طرق البخارى: « فُرِج سقف بيتى وأنا بمكة، فنزل جبريل ففرج صدرى، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست — إلى أن قال: ثم أخذ بيدى فعرج بى إلى السماء » [3].

ويطلق أيضاً على نفس المسجد نحو قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [4]، ولما كان كلُّ ما تقدَّم من أمر الكفار فِتنةً كان كأنَّه قيل: أكبر، لأن ذلك فتنة، ﴿وَٱلْفِتْنَةُ﴾ أى بالكفر والتكفير بالصدِّ والإخراج وسائر أنواع الأذى التى يرتكبونها بأهل الله فى الحرم والأشهر الحرم ﴿أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ ولو كان فى الشهر الحرام، لأن همه يزول وغمّها يطول ».

الآية الثالثة: فى سورة النساء، قوله تعالى ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ مع قوله: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [5].

---

(١) سورة البقرة – الآية: ١٤٩.
(٢) سورة الإسراء – الآية: ١.
(٣) صحيح البخارى – كتاب الصلاة.
(٤) سورة البقرة – الآية: ١٤٩.
(٥) سورة النساء – الآية: ٩٥-٩٦.

لما قيد الجهاد بالمال والنفس ، جعل الفضل درجة واحدة ، ولما أطلقه جعل الفضل درجاتٍ عدة ، وزاده مغفرة ورحمة.

قال الأصبهانى : « قيل إنه تعالى لما رَغَّب فى الجهاد ، أتبع ذلك ببيان أحكام الجهاد ، منها : تحذير المسلمين عن قتل المسلمين ، وبيان حال مَن قتلهم على سبيل الخطأ كيف ؟ وعلى سبيل العمد كيف ؟.

وعلى سبيل تأويل الخطأ كيف ؟ فلمَّا ذكر ذلك الحكم أتبعه بحكم آخر وهو فضلُ المجاهد على غيره ، وهو هذه الآية :﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ ، وقيل : لَمَّا عاتبهم الله على ما صدر منهم ، مِن قتل مَن تكلَّم بكلمة الشهادة ، ذكر عِقيبه فضيلةَ الجهاد.

كأنه قيل : مَن أتى بالجهاد ، فقد فاز بهذه الدرجة العظيمة عند الله ، فليحترز صاحبها من تلك الهفوة ، لئلا يختلّ منصبه العظيم فى الدين بسبب هذه الهفوة.

وقيل : لَمَّا عاتبهم الله على ما صدر منهم من قتل من تكلم بكلمة الشهادة ، فلعلَّه يقع فى قلبهم أنَّ الأولى الاحتراز عن الجهاد ، لئلا يقع بسببه مثلُ هذا المحذور ، فلا جَرم ذكر الله عقيبه هذه الآية ، وبيّن فيها فضل المجاهد على غيره ».

وقال البيضاوى : ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ عن الحرب ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فى موضع الحال من القاعدين ، أو من الضمير الذى فيه ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾.

قال الأصبهانى : « فى البدن والبصر ».

قال البيضاوى : « بالرفع صفة لـ ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ لأنه لم يُقْصَدْ به قومٌ بأعيانهم ، أو بدلٌ منه ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب على الحال أو الاستثناء — وقرئ بالجرّ على أنه صفة للمؤمنين ، أو بدل منه ، وعن زيد ابن ثابت : أنها نزلت ولم يكن فيها ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ ، فقال ابن أم مكتوم : فكيف وأنا أعمى ؟

فَغَشِى رسول الله ﷺ فى مجلسه الوحى ، فوقعت فخذه على فخذى ، حتى خشيت

أن تَرْضَّهَا ، ثم سُرِّى عنه ، فقال : « اكتب ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ »[1].

أى لا مساواة بينهم وبين من قعد عن الجهاد من غير علة ، وفائدته تذكير ما بينهما من التفاوت ، ليرغب القاعد فى الجهاد رفعاً لرتبته ، وأَنَفَةً عن انحطاط منزلته.

﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ جملة موضحة لما نَفَى الاستواءَ فيه ، والقاعدون على التقييد السابق و ﴿دَرَجَةً﴾ : نصب بنزع الخافض ، أى بدرجة ، أو على المصدر لأنه تضمَّن معنى التفضيل، ووقع موقِعَ المَرَّةِ منه ، أو الحال بمعنى ذوى درجة ﴿وَكُلًّا﴾ من القاعدين والمجاهدين ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ المثوبة الحسنى.

وهى الجنة لحسن عقيدتهم وخلوص نيتهم ، وإنما التفاوت فى زيادة العمل المقتضى لمزيد الثواب.

﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ نُصِبَ على المصدر لأن ﴿فَضَّلَ﴾ بمعنى أجر ، والمفعول الثانى له لتضمنه معنى الإعطاء ، كأنَّه قيل : وأعطاهم — زيادة على — القاعدين أجراً عظيماً.

﴿ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ﴾ كل واحد منها بدل من ﴿أَجْرًا﴾ ، ويجوز أن ينتصب ﴿ دَرَجَٰتٍ﴾ على المصدر كقولك : ضربته أسواطاً ، و ﴿أَجْرًا﴾ على الحال منها تقدمت عليها لأنها نكرة ﴿وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ على المصدر بإضمار فعلهما ، كرَّر تفضيل المجاهدين وبالغ فيه إجمالاً وتفصيلاً ، تعظيماً للجهاد وترغيباً فيه.

وقيل: الأول : ما جُعل لهم (فى الدنيا من الغنيمة والظفر وجميل الذكر.

---

(١) سورة النساء — الآية : ٩٥.

والثانى : ما جُعل لهم فى الآخرة) وقيل : المراد بالدرجة الأولى ارتفاع منزلتهم عند الله ، وبالدرجات منازلهم فى الجنة.

وقيل : القاعدون فى الأول هم الأَضِرَّاءُ ، والقاعدون فى الثانى هم الذين أُذِنَ لهم فى التخلُّف اكتفاءً بغيرهم ، وقيل : المجاهدون الأولون مَن جاهد الكفار ، والآخرون من جاهد نفسَه ، وعليه قوله ﷺ « رجعنا من الجهاد الأصْغر إلى الجهاد الأكبر ».

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لما عسى يفرط منهم ، ﴿رَّحِيمًا﴾ بما وعد لهم ».

قال الأصبهانى : « لما ذكر تعالى ثواب المجاهدين أتبعه بعقاب من قعد عن الجهاد ورَضى بالسكون فى دار الحرب ، فقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾».

قال البيضاوى : « يحتمل الماضى والمضارع ، وقرئ : توفتهم وتُوَفّاهم على مضارع وُفِّيَت بمعنى أن الله [تعالى] يُوفى الملائكة أنفسهم ، فَيَتَوَفَّوْنَهَا.

أى يُمَكِّنُهم من استيفائها ، فَيَسْتَوْفُونَهَا﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فى حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة ، فإنَّها نزلت فى ناس فى مكة أسلموا ، ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة ﴿قَالُواْ﴾ أى الملائكة — توبيخاً لهم — ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ ؟ فى أى شيء كنتم من أمر دينكم ؟ ﴿قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ اعتذروا مما وُبِّخُوا به بضعفهم وعجْزِهم عن الهجرة ، أو عن إظهار الدين وإعلاء كلمته ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ لتركهم الواجب ومساعدتهم الكفار ، وهو خبر إن ، والفاء فيه لتضمن الاسم معنى الشرط ، و ﴿قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ حال من الملائكة بإضمار قد ، أو الخبر ، قالوا : والعائد محذوف ، أى قالوا لهم ، وهو جملة معطوفة على الجملة قبلها مستنتجة منها ، ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ مصيرهم ، أو جهنَّم.

وفى الآية دليل على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكَّن الإنسان فيه من إقامة دينه ، وعن النبى ﷺ : « **من فر بدينه من أرض إلى أرض، وإن كان شبراً من الأرض استوجبت له الجنة ، وكان رفيق أبيه إبراهيم ونبيه محمد عليهما السلام** » انتهى.

وقد طال الكلام كما ترى ، ولم يعرف سرَّ تفضيل المجاهد مطلقاً من غير قيد على القاعد درجات عدة ، بعد تفضيل المجهد بقيد النفس والمال درجة واحدة ، وتخصيص القسم الأول بوعد الحسنى دون الثانى بشيء يقوم عليه دليل.

وإذا نظرت ما قلته فى « نظم الدرر » لم يبق عندك ريب فى المراد ، وهو : « أنه لما ناسبت هذه الآية — أى قوله تعالى ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟﴾ [1] — ما قبلها من آية القتل العمد [2] والتفتت إلى ﴿وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [3] وإلى آية التحية ، فاشتد اعتناقها لها ، وَعُلِمَ بها أنَّ فى الضرب فى سبيل الله هذا الخطر ، فكان ربما فتّر عنه ، بين فضله لمن كأنَّه قال : فحينئذ نقعد عن الجهاد لنسْلَم ، بقوله : ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾.

أى عن الجهاد حال كونهم ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ليفيد التصريح بالمؤمن المجاهد على المؤمن القاعد ، لئلا يخصَّه أحد بالكافر الجاحد ، ولمَّا كان من الناس من عَذَره سبحانه برحمته استثناهم ، فقال واصفاً لـ ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾.

أو مستثنياً منهم : ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ أى المانع أو العائق عن الجهاد فى سبيل الله من عرج ، أو مرض ، أو عمى ونحوه ، وبهذا بَانَ أن الكلام فى المهاجرين.

وفى البخارى فى التفسير عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ أملى عليه : ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فجاءه ابن أم مكتوم رضي الله عنه وهو يُمِلُّها ، فقال : يا رسول الله ، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت ، وكان

---

(١) سورة النساء — الآية : ٩٤.
(٢) سورة النساء — الآية : ٩٣.
(٣) سورة النساء — الآية : ٨٤.

أعمى ، فأنزل الله عز وجل على رسوله ، وفخذُه على فخذى ، فَثَقُلَتْ على حتى خِفْتُ أن تُرَضَّ فخذى ، ثم سُرّى عنه ، فأنزل الله : ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

وأخرجه فى فضائل القرآن ، عن البراء ﷺ قال : لما نزلت ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ الآية ، قال النبى ﷺ : « **ادع لى زيداً وليجيء باللوح والدواة** » **ثم قال** : « اكتب... » فذكره .

وحديث زيد أخرجه أيضاً أبو داود والترمذى والنسائي.

وفى رواية أبى داود قال : « كنت إلى جنب رسول الله ﷺ ، فغشيته السكينة ، فوقعت فخذ رسول الله ﷺ (على فخذى ، فما وجدت شيئاً أثقل من فخذ رسول الله ﷺ).

ثم سُرى عنه ، فقال لى : « **اكتب** » ، فكتبت فى كتِف : ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ إلى آخرها ، فقام ابن أم مكتوم ، وكان رجلاً أعمى ، لما سمع فضيلة المجاهدين ، فقال : يا رسول الله ، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين ؟.

فلما قضى كلامه غشيت رسولَ الله ﷺ السكينةُ ، فوقَعَتْ فخذه على فخذى، ووجدت من ثقلها فى المرة الثانية ، كما وجدت فى المرة الأولى، ثم سُرى عن رسول الله ﷺ ، فقال : « **اقرأ يا زيد** » ، فقرأت : ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

فقال رسول الله ﷺ : ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ الآية كلها. قال زيد : أنزلها الله وحدها ، فألحقتها ، والذى نفسى بيده لكأنى أنظر إلى مُلحقها عند صدع كتف»[1].

ورواه أبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى الموصلى ، وفيه : أن النبى ﷺ كان إذا نزل عليه دام بصره مفتوحة عيناه ، وفرغ سمعه وقلبه لما يأتيه من الله عز وجل ،

(١) رواه أبو داود.

ولما ذكر سبحانه وتعالى القاعد اتبعه قسيمه المجاهد ، فقال ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ، أى دين الملك الأعظم الذى من سلكَهُ وصل إلى رحمته ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ ولما كان نفى المساواة سبباً لترقُّب كلٍّ من الحزبين الأفضلية ، لأنَّ القاعد وإن فاته الجهاد ، فقد يخلف الغازى فى أهله ، أو يُحيى الدِّين بالاشتغال بالعلم ونحوه ، قال مستأنفاً : ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ أى الذى له صفات الكمال ﴿ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ ، ولما كان الحال فى أول الأمر ضيّقاً قال مُقدِّماً للمال : ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ أى جهاداً كائناً بالفعل ، ﴿عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ ، أى عن ذلك وهم متمكِّنون منه بكونهم فى دار الهجرة ، ولا عذر لهم من عَمَى ولا مرض ، ﴿دَرَجَةً﴾ أى واحدة لأنهم لم يفوقوهم بغيرها.

وفى البخارى فى المغازى ، عن ابن عباس – رضى الله عنهما - : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر » ، ولما شرك بين المجاهدين والقاعدين بقوله : ﴿وَكُلًّا﴾ أى من الصنفين ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ ، أى المحيط بالجلال والإكرام أجراً على إيمانهم ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بين أن القاعد المشارك إنما هو الذى فيه قوة الجهاد القريبة من الفعل ، وهو المتمكُّن من تنفيذ الأمر بسبب هجرته لأرض الحرب ، وكونه بين أهل الإيمان.

وأما القاعد عن الهجرة مع التمكُّن ، فليس بمشارك فى ذلك ، بل هو ظالم لنفسه ، فإنه ليس متمكِّناً من تنفيذ الأوامر ، فلا هو مجاهد بالفعل ، ولا بالقوة القريبة منه ، فقال : ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ أى المَلِكُ الذى لا كُفْؤَ له ، فلا مُجِيرَ عليه ﴿ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ أى بالفعل مطلقاً بالنَّفْس أو المال ﴿عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ أى عن الأسباب الممكِّنة من الجهاد وهى الهجرة ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ، ثم بينه بقوله ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ وعظَّمها بقوله : ﴿مِّنْهُ﴾ وهى درجة الهجرة ، ودرجة التمكُّن من الجهاد بعد الهجرة ، ودرجة مباشرة الجهاد بالفعل ، ولما كان الإنسان لا يخلو عن زلل ، وإن اجتهد فى العمل ، قال : ﴿وَمَغْفِرَةً﴾ أى محواً لذنوبهم بحيث أنها لا تذكر ولا

يجازى عليها ﴿وَرَحۡمَةً﴾ أى كرامة ورفعة ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ أى المحيط بالأسماء الحسنى والصفات العلى ﴿غَفُورٗا رَّحِيمًا﴾ أزلاً وأبداً لم يتجدد له ما لم يكن ، ثم علَّل ذلك بأبلغ حثٍّ على الهجرة ، فقال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ أى تقبض أرواحهم كاملة ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ أى بالقعود عن الجهاد بترك الهجرة والإقامة فى بلاد الحرب حيث لا يتمكَّنون من إقامة شعائر الدين كلِّها ﴿قَالُواْ﴾ أى الملائكة مُوَبِّخِين لهم ﴿فِيمَ كُنتُمۡ﴾ أى فى أى شيء من الأعمال والأحوال كانت إقامتكم فى بلاد الحرب.

ولما كان المراد من هذا السؤال التوبيخ لأجل ترك الهجرة ﴿قَالُواْ﴾ معتذرين : ﴿كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أى أرض الكفار ، لا نتمكَّن من إقامة الدين ، وكأنهم أطلقوا إشارة إلى أنها عندهم لاتّساعها لكثرة الكفار ، كأنها هى الأرض كلها ، فكأنه قيل : هل قُنع منهم بذلك ؟ فقيل : لا ، لأنهم لم يكونوا ضِعافاً عن الهجرة ، فكأنَّه قيل : فما قيل لهم؟.

فقيل : ﴿قَالُوٓاْ﴾ أى الملائكة ﴿أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ﴾ أى المحيط بكلِّ شيء الذى له كلُّ شيء ﴿وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ أى إلى حيث يزول عنكم المانع ، فالآية من الاحتباك : ذِكرُ الجهاد أولاً فى ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ﴾ دليل على حذفه ثانياً بعد ﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ ، وذكر الهجرة ثانياً دليل على حذفها أولاً بالقعود عنها ، ولذلك خصَّ الطائفة الأولى بوعد الحسنى.

ولما وُبِّخُوا على تركهم الهجرة ، سُبب عنه جزاؤهم فقيل : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ : أى البعداء من اجتهادهم لأنفسهم ﴿مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾ أى لتركهم الواجب ، وتكثيرهم سواد الكفار ، وانبساطهم فى وجوه أهل النار ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

روى البخارى فى التفسير والفتن ، عن ابن عباس – رضى الله عنهما- : « أن ناسا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على عهد

رسول الله ﷺ يأتى السهم يُرمى به ، فيصيب أحدهم ، فيقتله، أو يُضرب فيُقتل، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ الآية ».

الآية الرابعة :

فى آخر سورة هود ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ﴾ [1] الآية ، قال الأصبهانى : « لما قصَّ قصص عباد الأوثان ، وذكر ما أحَلّ بهم من نقمة ، وما أَعَدَّ لهم من عذابه قال ﴿فَلَا تَكُ﴾ ».

وقال البيضاوى : ﴿فِى مِرْيَةٍ﴾ شك بعدما أنزل عليم من حال الناس ﴿مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ من عبادة هؤلاء المشركين فى أنها ضلالة مؤدٍّ إلى مثل ما حلَّ بمن قبلهم ممن قصصت عليك سوءَ عاقبة عبادتهم ، أو من حال ما يعبدونه فى أنه يضرُّ ولا ينفع ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ استئناف معناه تعليل النهى عن المرية ، أى هم وآباؤهم سواء فى الشك ، أى ما يعبدون عبادة إلا كعبادة آبائهم ، أو ما يعبدون شيئاً إلا مثل ما عبدوه من الأوثان ، وقد بلغك ما لحق آباءهم من ذلك ، سيلحقهم مثله لأن التماثل فى الأسباب [يقتضى] التماثل فى المسببات».

قال الزمخشرى : « تسلية لرسول الله ﷺ وعده بالانتقام منهم ووعيداً لهم » انتهى.

قال البيضاوى : « ومعنى كما يعبد ، كما كان يعبد ، فحذف لدلالة ا قبله عليه ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ حظهم من العذاب كآبائهم ، أو من الرزق ، فيكون عذر التأخير العذاب عنهم مع قيام ما يوجبه ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ من النصيب لتقييد التوفية ، فإنك تقول : وَفَّيْتُه حَقَّه وتُريد به وفاءَ بَعْضِهِ ولو مجازاً ». انتهى ما قالوه.

---

(١) سورة هود – الآية ١٠٩. والآية بتمامها هى : ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ۝١٠٩﴾

وهو كما ترى قريب من قول القائل : السماء فوق الأرض ، فإنه لا شك عند أحد من المسلمين ، فضلاً عن خُلاصتهم أنَّ المشركين على ضلال ، وأنَّ حالهم فى الضلال كحال آبائهم ، وأن معبوداتهم كمعبوداتهم.

وكلُّ هذا إنما غطَّاه إهمال النظر فى السّوابق ، وفى المقصود من السورة ، وإذا تأملت ما مضى من السباق انكشف لك ما أريد بهذا السياق.

قال فى « نظم الدرر » : « ولما أخبره تعالى بوقوع القضاء بتمييز الناس فى اليوم المشهود ، إلى القسمين المذكورَيْن على الحكم المشروح مرغِّباً ومرهِّباً ، كان ذلك كافياً فى الثبات على أمر الله تعالى والمضى لإنفاذ جميع ما أرسل به ، وإن شق، اعتماداً على النصرة فى ذلك اليوم بحضرة تلك الجموع ، فكان ذلك سبباً للنهى عن القلق فى شيء من الأشياء ، وإنْ جلَّ وقعه وتعَاظَم خَطْبُه.

فقال تعالى : ﴿فَلَا﴾ ولما كان تضمَّنه هذا التقسيم أمراً عظيماً ، وخطباً جسيمًا، اقتضى عظيم تشوُّفِ النفس وشديدَ تشوُّقها لِعِلْم ما سبب عنه، فاقتضى ذلك حذف النون من « كان » إيجازاً فى الكلام للإسراع بالإيقاف على المراد ، فقال : ﴿تَكُ فِى مِرْيَةٍ﴾ والمرية : الشك مع ظهور الدلالة للتهمة ، قاله الرُّمَّاني.

﴿مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أى لا تفعل فعل من هو فى مرية بأن تضطرب من أجل ما يعبدون ، مواظبين على عبادتهم ، مجدِّدين ذلك كُلَّ حين ، فتبخع نفسك فى إرادة مبادرتهم إلى امتثال الأوامر فى النزوع عن ذلك بالكفِّ عن مكاشفتهم بغائظ الإنذار ، والطلب لإجابة مقترحاتهم رجاء الازدجار.

كما مضى فى قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [1] الآية. وذلك أن مادة مرى — بأى ترتيب كان — تدور على الاضطراب.

وقد يلزمه الطرح والفصل : رمى يرمى رمياً والمرماةُ : ظلفُ الشاة لأنه يطرح ، والرَّمْى : قِطَعٌ من السحاب رِقاق ، والرَّيْمُ : البراح ، ما يريم يفعل كذا ما يزال ، والرَّيْمُ : الدرج للاضطراب فيها ، والقبر لنبذه فى جانب من الأرض وطرح الميت فيه.

---

(١) سورة هود — الآية : ١٢.

وريم فلان بالمكان : أقام به مُجاوِزاً لغيره منفصلاً عنه ، كأنه رمى بنفسه فيه ، وريمت السحابة إذا دامت فلم تقلع ، لأنَّ مِن شأنها رَمْى القطر ، ومَرْيُ الضَّرع مَسْحُه للحَلْب ، والريح تمرى السحاب، والمَرِى : المعدة لقذفها ما فيها ، والمِرْيَةُ : الشك ، أى تزلزل الاعتقاد ، وَالمِيْرَةُ :جلب الطعام.

ثم استأنف تعالى خبراً هو بمنزلة العلة لذلك ، فقال : ﴿مَا يَعْبُدُونَ﴾ أى يوقعون العبادة على وجه الاستمرار ﴿إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ أى أنهم لم يفعلوا ذلك لشبهة إذا كُشِفَ عنها القِناع رَجَعُوا ، بل لمحض تقليد الآباء مع استحضارهم لتلبسهم بالعبادة ، كأنهم حاضرون لديهم يشاهدونهم مع العمى عن النظر فى الدلائل والحجج.

كما كان من قصصنا عليك أخبارهم من الأمم فى تقليد الآباء سواءً بسواء ، مع عظيم شكيمتهم ، وشدة عصبتهم للأجانب فكيف بالأقارب ؟ فكيف بالآباء ؟

فأقم عليهم الحجة بإبلاغ جميع ما نأمرك به ، كما فعل مَن قصصنا عليك أنباءَهم من إخوانك من الرسل ، غير مُخطر فى البال شيئاً مما قد يترتب عليه إلى أن يُنفذ ما نريد من أوامرنا كما سبق فى العلم ، فلا تستعجل.

فإنا ندبّر الأمر فى سُفُولِ شأنهم ، وعلو شأنك كما نريد ﴿وَإِنَّا﴾ بما لنا من العظمة ﴿لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ من الخير والشر من الآجال وغيرها، ولما كانت التوفية قد تطلق على مجرد الإعطاء.

وقد يكون ذلك على التقريب ، نفى هذا الاحتمال بقوله : ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ ، والنصيب : القسم المجعول لصاحبه كالحظ والمنقوص المقدار المأخوذ جزءٌ منه ، والنقص : أخذ جزءٍ من المقدار ».

الآية الخامسة :

﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [1] فى الفرقان. قال البيضاوى : ﴿أَرَءَيْتَ

(1) سورة الفرقان – الآية : ٤٣.

﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ بأن أطاعه وبنى عليه دينه لا يسمع حجة ولا يبصر دليلاً.

وإنما قدم المفعول الثانى للعناية به ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ حفيظاً تمنعه عن الشرك والمعاصى وحالِهِ هذا، فالاستفهام الأول للتقرير والتعجيب، والثانى للإنكار».

وقوله فى المفعول: هو معنى قول «الكشاف»: «فإن قلت: لِمَ أَخَّر هواه والأصل قولك: اتخذ الهوى إلهاً ؟.

قلت: ما هو إلا تقديم المفعول الثانى على الأول للعناية، كما تقول: علمت منطلقاً زيداً: لفضل عنايتك بالمنطلق».

وقال الأصبهانى: «﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ استفهام تعجيب، وذلك أن الرجل من المشركين كان يعبد الحجر أو الصنم، فإذا رأى أحسن منه رمى به وأخذ الآخر فَعَبَده، نزلت فى الحارث بن قيس كان إذا هوى شيئاً عبده، وقيل: ﴿ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ فلا يهوى شيئاً إلاَّ ركبه، ولا يشتهى شيئاً إلا أتاه، والمعنى يتخذ ما يهواه إلهه، والهوى ميل القلب».

وقالوا فى آية الجاثية نحو هذا، فقد تطابق كلامهم كما ترى على أنه لا فرق بين تقديم شيء من المفعولين، وتأخيره إلاَّ فى إفهام العناية، وأن حق العبارة كان من اتخذ هواه إلهه.

وأنها على ذلك التقدير تفيد من ذم عابد الهوى ما تفيده عبارة القرآن إلا فى إفهام العناية فقط، وقد صرَّح بهذا ما نقله الأصبهانى فى سورة الجاثية عن الحسين بن الفضل أنه قال: «فى هذه الآية تقديم وتأخير، تقديره: أفرأيت من اتَّخذ هواه إلهه»، فهذا أبلغ مما أفهمه كلامهم، وسيظهر ظهوراً لا لبس فيه، أنَّ الأمر ليس كذلك أنَّ بين العبارتين فى المضادة وعدم الاجتماع فى شيء من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق.

وقال الإمام تاج الدين السبكى فى أواخر كتابه «الترشيح» فى القسم الثالث منه – وهو فى اجتهاد والده المطلق – فى باب الفوائد التى سمعها منه: «قال لى

شيخى وقد انتهى فى التلاوة إلى سورة الفرقان إلى قوله تعالى ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ سألنى شيخى أبو الحسن الباجى : لم لا قيل : اتخذ هواه إلهه ، فما زلت مفكراً فى الجواب من أربعين سنة ، حتى تلوت ما قبلها وهو قوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾[1] إلى قولهم : ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾[2] فعلمت أن المراد الإله المعهود الباطل الذى عكفوا عليه وصبروا ، وأشفقوا من الخروج عنه فجعلوه هواهم.

قلت : وقد تَعَسَّرَ فهم سؤال الباجى وجواب الشيخ الإمام على من سألنى تقريرهما وأنا أوضحها.

فأقول : هواه ، خبرٌ عن المبتدأ الذى هو إلهه ، والخبر مَحَطُّ الفائدة ، وقضية هذا أن يكون اتَّخذ إلهه ، فجعله هواه ، والذى يجعل الإله هواه لا يكون مذموماً ، بل محموداً ، وقد قال ﷺ : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»[3] فمن عمد إلى إلهه ، فجعله هواه وغرضه فقد أحسن ، فكيف ينادى عليه بالذم ، والمقصود إنما هو ذم من اتخذ هواه وغرضه الفاسد ، فَصَيَّره واعتقده إلهاً لا من عكس. وتقرير الجواب : أنَّ هذا السؤال صادر عن توهُّم أن المعنِى بإلهه الإلهُ الحق.

وما المعنِى به إلا الصنم الذى اعتقده إلها واتَّخذه هواه ، فمعبوده بالباطل مُتَّخِذُ هَوًى وغرضاً ، أى مجعول عَيْنَ الهوى ونَفْسَ الغرض.

واستدل على ذلك بقولهم ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾[4] فهم إنما

---

(١) سورة الفرقان – الآية : ٤١ والآية بتمامها هى : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾

(٢) سورة الفرقان – الآية : ٤٢ والآية بتمامها هى : ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾

(٣) رواه ابن أبى عاصم والحاكم والترمذي.

(٤) سورة الفرقان – الآية : ٤٢.

تكلموا فى آلهتهم وهذا جواب نفيس ، وقد وقع فى سورة الجاثية : ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [1].

وذكر الشيخ الإمام فى تفسيرها هذا السؤال وأجاب بأنه لو قال : اتخذ هواه إلهه (لم يُفد غير أنه أطاع هواه حتى صيره إلهه ومعبوده ، وأما من اتخذ إلهه) هواه فإنه يقتضى أن الإله المعلوم الثابت فى العقل والشرع كونه إلهه جعله وصيره هو هواه ، فلا شيء يعبده غير الهوى ، ونفى الإله حيث حصر الأمر فى الهوى ومفعولاً اتخذ يكون الأول محولاً إلى الثانى ، فهذا الكافر حوَّل إلهه عن الذات الواجبة إلى ذات هواه ولو عكس لم يحصل هذا المعنى. انتهى.

وهذا جواب على أنه إلهه المعنّى به المعبود بحق ، والأحسن الجواب الأول وهو ما كان يذكره فى آخر عمره ، أما تفسيره فأقدم من هذا ، وقد تأملت أنا أيضاً سورة الجاثية ، فوجدت قوله تعالى قبل ذلك : ﴿وَلَا يُغْنِى عَنْهُم مَّا كَسَبُوا۟ شَيْـًٔا وَلَا مَا اتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾ [2] إلى قوله بعده عنهم : ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [3] يَدُلُّ على أنَّ المعنِى بإلَهِهِ المعبودُ بباطل ، وتأمَّلت أيضاً قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [4] ولم يقل إن المسيح هو الله ، فوجدت قولهم : الله هو المسيح أكفر من قولهم : المسيح هو الله ، لأن فيه نفياً للإله الحق بالكليّة ، وإن اشتركا فى الكفر. وقوله تعالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ ولم يقل : إن الذى ببكة لأول بيت وضع للناس ، فوجدته أحسن ، لأن المبحوث عنه أول مسجد ما هو ؟ لا مكة ، هل هى أول مسجد ؟فتأمل هذه الأقدام الراسخة فى فهم هذه الآيات المتقاربة ، فبعضها من بعض » انتهى.

---

(١) سورة الجاثية – الآية : ٢٣.

(٢) سورة الجاثية – الآية : ١٠.

(٣) سورة الجاثية – الآية : ٢٤.

(٤) سورة المائدة – الآية : ١٧ و٧٢.

وهذا الذى ذكره الشيخ تقى الدين أولاً وآخراً متدافع ، فإن قوله : أولاً ، إنَّ المراد إنَّما هو الإله الباطل الذى هو الصنم مثلاً ، يدلُّ على أنه لو أريد الإله الحق، لم تفد هذه الآية ذمهم ، كما صرح به ابنه. وقوله فى آية الجاثية [1] : إنها تقتضى أن الإله المعلوم الثابت فى العقل والشرع كونه إلهه ، جعله وصيَّره هو هواه ، فلا شيء يعبده غير الهوى ، صريح فى أنَّه مذموم على تقدير أن يراد بالإله المعبودُ بالحق ، على أن هذا الثانى هو الحق.

وأما قول ابنه : « إنَّه لو أريد الإله الحق لكان ممدوحاً لأن المعنى حينئذ أنه صيَّر إلهه غَرضه ، بمعنى أنه جعل هواه تبعاً لما جاء بن النبى ﷺ » فكلام عجيب جداً.

وأعجب منه قوله : « والأحسن الجواب الأول » ، فقد جعل فى كل من الجوابين حسنا ، وقد صرَّح والده فى الثانى بأن متخِذَ الإله هواه مذموم ، وصرَّح هو بأنه فى غاية المدح ، فيكون مذموماً ممدوحاً ، إلى غير ذلك مما يظهر ما فيه بالتأمل مع صحة الفهم وطرح الهوى.

والذى يوضح فساده أن المفعول الأول فى هذا الباب يكون كلما قال والده مُحَوَّلاً إلى الثانى بحيث يضمحل الأول ، فيذهب سواء كان عيناً أو معنى.

فإذا قلت : اتخذت الطين خزفاً ، فقد ذهبت صورة الطين أصلاً ورأساً بتحويلها إلى صورة الخزف ، فلم يكن عند أحدٍ شكٌ فى أن ما ينظره خزف لا طين.

ولو عكست لانعكس الحال ، وكذا قولك : جعلت وصيَّرت الإصطبل مسجداً ، لا يشك أحدٌ أن المعنى أنك أذهبت صورة الإصطبل إن أردت الحقيقة، ومعناه إن أردت المجاز وجعلتها صورة مسجد ، بحيث زال اسم الإصطبل أو معناه ، ولو عكست لانعكس الحال فـ ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ أذهب اسم الإله ، فلم يكن له عنده أثرٌ ولم يبق عنده إلا الهوى ، فهو تابع له لا للإله ؛ فكيف يتصوَّر أن يكون ممدوحاً.

---

(١) الآية : ٢٣.

ولو عكست العبارة لكان المعنى أن الهوى قد ذهب لم يبق إلا الإله، بأن صار الهوى تبعاً له ، فلا هوى له إلاَّ ما يرضى الإله ، فهذا فى غاية المدح ، وهو معنى ظاهر جداً لا لبس فيه عند استحضار أنَّ المفعول الأول يكون مُحَوَّلاً إلى الثانى مع تحقيق معناه.

ومن وهنا ظهر فساد كلام « الكشاف » وكُلِّ من تابعه.

وإذا تأملت تفسيرى « نظم الدرر من تناسب الآى والسور » لا سيما فى هذه الآية علمت أن أسمه دون مسماه ، وأن الله قد أعلا قدره وأعلاه ، وأركس من يتكلم فيه وأرداه ، وقطع قلبه بما فيه من النفائس وشواه.

وعلمت أنه فى غاية الإيجاز ، وإنى لو عمدت إلى بيان فساد كل ما خالفتُ فيه غيرى ، وتكثَّرت بذلك كما يفعل أكثر المصنفين ، أو لو نبَّهت على كل دقيقة فيه بأن أقول : فإن قلتَ ، قلتُ لكان أكثر من عشر مجلدات.

وعلمت أنه لا يطلع على دقائق كتابى إلاَّ من أخذه عنى ، فلاَ حَى الله من لا يعرف للناس مقاديرَهم ليحوجهم إلى مثل هذا الكلام.

قال « النظم » - الذى قال حسوده : إنه لا يباع بعدى إلا بالرطل — فى سورة الفرقان : « ولما أخبره تعالى بحقيقة حالهم فى ابتدائهم ومآلهم، وكان ذلك مما يحزُنُه ﷺ لشدة حرصه على رجوعهم ، ولزوم ما ينفعهم ، واجتناب ما يضرهم، سلاَّه بقوله : ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ أى كلَّف نفسه أن أخذ ﴿إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ أى أنهم لا يعبدون إلا الهوى لا شبهة لهم أصلاً فى عبادة الأصنام يرجعون عنها إذا حُلت ، فهم لا ينفكون عن عبادتها ما دام هواهم موجوداً ، فلا يقدر على كفِّهم عن ذلك إلاَّ القادر على صرف تلك الأهواء ، وهو الله وحده .

وهذا كما تقول : فلان اتَّخذ كتابه سميره ، أى أنه قصر نفسه على مسامرة الكتاب ، فلا يسامر غير الكتاب وقد يشاركه فى مسامرة الكتاب غيره ، ولو قلت : اتَّخذ سميره كتابه ، لانعكس الحال ، فكان المعنى أنه قصر نفسه على مطالعة السمير ، ولم ينظر فى كتابٍ فى وقت السمر ، وقد يُشَارِكه غيره فى السمير، فالمعنى أن هذا المذموم قصر نفسه على تألُّه الهوى ، فلا صلاح له

ولا رشاد ، وقد يتألَّه الهوى غيره. ولو قيل : من اتخذ هواه إلهه ، لكان المعنى أنه قصر هواه على الإله ، فلا غى له لأن هواه تابع لأمر الإله ، وقد يشاركه فى تأله الإله غيره ، قال أبو حيان : « والمعنى أنه لم يتَّخذ إلهاً إلا هواه » انتهى.

فلو عكس لقيل : لم يتَّخذ هوى إلا إلهَهُ ، وهو إذا فعل ذلك ، فقد سلب نفسه الهوى ، فلم يعمل به إلا فيما وافق أمر إلهه ، ومما يوضِّح لك انعكاس المعنى بالتقديم والتأخير ، أنَّك لو قلت : فلان اتَّخذ عبده أباه ، لكان معناه أنه عظَّم العبد.

ولو قيل : إنه اتخذ أباه عبده ، لكان معناه أنه أهان الأب — والله أعلم — ولما كان لا يقدر على صرف الهوى إلا الله ، تسبَّب عن شدة حرصه على هداهم قوله : ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ﴾ ، ولما كان مراده ﷺ حرصاً عليهم ورحمةً لهم ردَّهم عن الغى ولا بد ، عبَّر بأداة الاستعلاء فى قوله : ﴿عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ ، أى من قبل الله بحيث يلزمك أن تردَّه عن هواه إلى ما أمر به الله ، لست بوكيل ، ولكنَّك رسول، ليس عليك إلا البلاغ ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ».

وقال فى سورة الجاثية : « ولما تبين غاية البيان أنَّه الإله وحده بما له من الإحاطة بجميع صفات الكمال ، وأنه لا بَّد من جمعه للخلائق ليوم الفصل ، للحكم بينهم بما له من الحكمة والقدرة ، ولم يرجعوا عن ضلالهم تسبَّب عن ذلك التعجُّب ممن يظن أنه يقدر على ردِّ أحدٍ منهم عن غيِّه بشيء من الأشياء ، فقال ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ أى أعلمت عِلماً هو فى تيقنه كالمحسوس بحاسة البصر التى هى أثبت الحواس ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ أى بغاية جهده ﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ أى قصر عبادة الإله على الهوى ، فهو فى أودية الضلال يهيم على غير سَنَن ، فهو مُعَرَّضٌ لكلِّ بلاء ، فخُسْرَانه أكثر من ربحه لكونه بلا دليل ، فلا يعبد إلا الهوى بدليل ما رواه البخارى فى وفد بنى حنيفة من المغازى من « صحيحه » عن أبى رجاء العطاردي ، وهو مخضرم ، ثقة ، أدرك الجاهلية ، ومات سنة خمس ومائة عن مائة وعشرين سنة قال : « كنا نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجراً أحسن منه ألقيناه ، فأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجراً جمعنا جُثْوَةً من تراب ، ثم جئنا بالشاة ، فحلبنا عليه ، ثم طفنا به ».

ولو قدَّم الهوى لكان معناه أنه قَصر الهوى على إلهه ، فهو لا يتحرَّك إلاَّ على حسب ما يأمره به ، وقد تقدَّم فى سورة الفرقان ما يكشف هذا المعنى غاية الكشف. ومفعول « رأى » الثانى مقدر يدلُّ عليه قوله آخر الكلام ﴿فَمَن يَهْدِيهِ﴾ تقديره : أيمكن أحداً غير الله هدايته ما دام هواه موجوداً ».

الآية السادسة :

فى سورة السجدة قوله تعالى : ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [1] إلى آخرها.

قال الأصبهانى : « لما ذكر الرسالة بقوله : ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [2] إلى قوله ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾ [3].

وذكر الوحدانية بقوله ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [4] إلى قوله : ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [5] ذكر الحشر ، فإن هذه الأصول ثلاثة جرت عادة الله بذكرها مرتبطاً بعضها ببعض ».

وقال أبو حيان : « ﴿أَءِذَا﴾ استفهام استبعاد واستهزاء ».

وقال البيضاوى : « ﴿ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أى صرنا تراباً مخلوطاً بتراب الأرض لا يتميز منه ».

قال فى « الكشاف » : « كما يضل الماء فى اللبن أو غبنا ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالدفن فيها ».

---

(١) سورة السجدة – الآية : ١٠. والآية بتمامها هى : ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٠﴾﴾

(٢) سورة السجدة – الآية : ٢.

(٣) سورة السجدة – الآية : ٣.

(٤) سورة السجدة – الآية : ٤.

(٥) سورة السجدة – الآية : ٩.

قال البيضاوى : « وقرئ ﴿ضَلِلْنَا﴾ بالكسر من ضل يَضِلُّ و ﴿صَلَلنا﴾ من صَلّ اللحم إذا انتن ، وقرأ ابن عامر : ﴿إِذَا﴾ على الخبر والعامل فيه ما دل عليه ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وهو بعثنا أو تجدد خلقنا. وقرأ نافع والكسائى ويعقوب : ﴿إِنَّا﴾ على الخبر.

والقائل أُبى بن خلف ، وإسناده إلى جميعهم لرضاهم به ».

﴿بَلْ هُم﴾ قال فى « الكشاف » : « فلما ذكر كفرهم بالإنشاء أضْرَبَ عنه إلى ما هو أبلغ فى الكفر ». وقال أبو حيان : « إضراب عن معنى استفهامهم كأنه قال : ليسوا مستفهمين » ، ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ بالبعث أو بتلقى ملك الموت وما بعده ﴿كَٰفِرُونَ﴾ جاحدون ، ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم﴾ [1] يستوفى نفوسكم لا يترك منها شيئاً ، أو لا يبقى منكم أحداً ، والتفعّل والاستفعال يلتقيان كثيراً كتقصَّيتُه واستقصيتُه وتعجّلته واستعجلته.

﴿مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ بقبض أرواحكم وإحصاء آجالكم ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ للحساب والجزاء ، هذا ما قاله هؤلاء الآئمة ولم يبِن منه انتظام الجواب ، وهو ما بعد قل بالسؤال المأخوذ من الاستفهام ، بل ظاهره البعد عنه لأنهم أنكروا البعث ، فأجابهم بالموت الذى لم ينكره أحدٌ ولا الحال الذى اقتضى ذكر ملك الموت ووكالته ، وقد أبان ذلك كله كتابى « نظم الدرر ».

قال : « ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [2] أى وكثيراً ما تكفرون ، ولما كان من كفرهم استبعادهم للبعث ، قال متعجبًا منهم بعد التعجيب فى قوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [3] : ﴿وَقَالُوٓا۟﴾ منكرين لما رُكِزَ فى الفِطَر الأُوَل ، ونبّهتْ عليه الرسل ، فصار بحيث لا ينكره عاقل ألَمّ بشيء من الحكمة. ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ أى ذهبنا

(١) سورة السجدة – والآية بتمامها هى : ﴿ ۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ ﴾

(٢) سورة السجدة – الآية : ٩.

(٣) سورة السجدة – الآية : ٢.

وبطلنا وغبنا. ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بصيرورتنا تراباً مثل ترابها ، لا يتميز بعضه عن بعض. قال أبو حيان تبعاً للبغوى والزمخشرى وابن جرير الطبرى وغيرهم : «وأصله من ضل الماء فى اللبن إذا ذهب فيه».

ثم كرَّروا الاستفهام الإنكارى زيادة فى الاستبعاد ، فقالوا ﴿أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ولما كان قولهم هذا يتضمَّن إنكارَهم القدرةَ ، وكانوا يُقِرُّون بما يلزمهم منه الإقرار بالقدرة على البعث من خلق الخلق والإنجاء من كل كرب ونحو ذلك ، أشار إليه بقوله : ﴿بَلْ﴾ أى ليسوا بمنكرين لقدرته سبحانه ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ المحسن إليهم بالإيجاد والإبقاء مسخراً لهم كل ما ينفعهم ، والإشارة بهذه الصفة إلى أنه لا يحسن بالمحسن أن ينغِّص إحسانه بترك القصاص من الظالم الكائن فى القيامة.

﴿كَٰفِرُونَ﴾ أى منكرون للبعث ، ساترون لما فى طباعِهم من أدلته ، لما غلب عليهم من الهوى القائد لهم إلى أفعال منعهم من الرجوع عنها الكبُر عن قبول الحق ، والأنفة من الإقرار بها يلزم منه نقص العقل ، ولما كان إنكارهم إنما هو بسبب اختلاط الأجزاء بالتراب بعد انقلابها تراباً ، فكان عندهم من المحال تمييزها من بقية التراب نبَّههم على ما هم مُقِرُّون به مَّما هو مثل ذلك ، بل أدق.

فقال مستأنفاً : ﴿قُلْ﴾ أى جواباً لهم عن شبهتهم. ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾ أى يقبض أرواحكم كاملة من أجسادكم بعد أن كانت مختلطة بجميع أجزاء البدن لا تميز لأحدهما عن الآخر بوجه تعرفونه بنوع حيلة.

﴿مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ ثم أشار إلى أن فعله بقدرته ، وأن ذلك عليه فى غاية السهولة، ببناء الفعل لما لم يُسمّ فاعله ، فقال : ﴿ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ أى وكَّله الخالق لكم بذلك ، وهو عبدٌ من عبيده ، ففعل ما أمر به.

فإذا البدن ملقى ، لا روح فى شيء منه ، وهو على حاله كاملاً ، لا نقص فى شيء منه يُدعى الخلل بسببه ، فإذا كان هذا فعل عبد من عبيده صرفه فى ذلك ، فقام به على ما ترونه مع أن ممازجة الروح للبدن أشد من ممازجة تراب البدن

لبقية التراب ، لأنه ربما يَستدل بعضُ الحذاق على بعض ذلك بنوع دليل من شمٍ ونحوه.

فكيف يُستبعد شيء من الأشياء على رب العالمين ، ومدبِّر الخلائق أجمعين ؟ .

فلما قام هذا البرهان القطعى الظاهر مع دقَّته لكل أحد ، على قدرته التامة على تمييز ترابهم من تراب الأرض ، وتمييز بعض ترابهم من بعض ، وتمييز تراب كل جزء من أجزائهم جلَّ أو دقَّ عن بعض ، عُلِمَ أن التقدير : ثم يعيدكم خلقاً جديداً كما كنتم أوَّل مرة ، فحذَفه كما هو عادة القرآن فى حذف كل ما دل عليه السياق ولم يَدْعُ دَاعٍ إلى ذكره.

فعطف عليه قوله : ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ أى الذى ابتدأ خلقكم ، وتربيتكم ، وأحسن إليكم غاية الإحسان ابتداءً ، لا إلى غيره ، بعد إعادتكم.

﴿تُرْجَعُونَ﴾ بأن يبعثكم كنفسٍ واحدة ، فإذا أنتم بين يديه ، فيُتمُّ إحسانه وربوبيته بأن يجازى كلاًّ بما فعل ، كما هو دأب الملوك مع عبيدهم لا يَدَع أحدٌ منهم الظَّالَم من عَبِيدِه مُهْمَلاً ».

الآية السابعة :

فى سورة يس قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾[1]. قال البيضاوى : « ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ ألم يعلموا ، وهو معلق عن قوله : ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ ، لأن ﴿كَمْ﴾ لا يعمل فيها ما قبلها ، وإن كانت خبرية ؛ لأن أصلها الاستفهام ».

قال الزمخشرى : « إلا أن معناه نافذ فى الجملة ، كما نفذ فى قولك : إن زيداً لمنطلق ، وإن لم يعمل فى لفظه ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل من ﴿كَمْ﴾ على المعنى لا على اللفظ ، أى : ألم يروا كثرة إهلاكنا من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم ، وقرئ بالكسر على الاستئناف ».

---

(١) سورة يس – الآية : ٣١. والآية بتمامها هى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾ ﴾

قال الزمخشرى : « وهذا مما يرد قول أهل الرجعة ». انتهى.

وقال الأصبهانى : « قيل : إنهم أهلكوا إهلاكاً لا رجوع لهم إلى الدنيا ، وقيل : إنهم لا يرجعون ، أى : الباقين لا يرجعون إلى المهلكين بنسب ولا ولادة يعنى : أهلكناهم وقطعنا نسلهم ». انتهى ما قالوه ، وكذا قال غيرهم.

وأنت ترى أنه مما يتعين الإقبال على معنى غيره يليق بمعانى الكتاب المعجز، فإن حاصل هذا التفسير : أنه سبحانه خاطب قوماً ينكرون أن يكون بعد الموت حياة لا إلى الدنيا ولا إلى غيرها بكلام معناه : إن من مات لا يعيش ، فيرجع إلى الدنيا ، ولا يخفى ضعيف هذا على عاقل ، وأن العرب لو فهموا أن هذا هكذا لملأوا الدنيا تشنيعاً.

والذى يُعرف بمعنى الآية على ما يليق به تعريفاً لا شبهة فيه ، قولى فى « نظم الدرر » : « ولما أتم سبحانه الخبر عن أول أمر الممثل بهم وأول أمر المؤمن وآخره، وآذن بهذا التحسر بأن هلاك المكذبين أمر لابد منه، دل عليه معجباً من عدم نظرهم لأنفسهم ، ومهدداً للسامعين منهم ، ومحذِّراً من آخر أمر الممثل بهم ، على وجه اندرج فيه جميع الأمم الماضية والطوائف الخالية بقوله ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ أى : يعلم هؤلاء الذين تدعوهم عِلْماً هو كالرؤية بما صح عندهم من الأخبار ، وما شاهدوه من الآثار. ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على ما لنا من العظمة.

ودلَّ قوله ﴿قَبْلَهُم﴾ — بكونه ظرفاً لم يذكر فيه الجار — على أن المرادُ جميع الزمان الذى تقدمهم من آدم إلى زمانهم ، وإدخال الجار على المهلكين يدلُّ على أنَّ المراد بعضهم ، فرجع حاصل ذلك إلى أن المراد : انظروا جميع ما مضى من الزمان ، هل عُذِّبَ فيه قوم عذابَ الاستئصال إلاَّ بسبب عصيان الرسل ؟

فقال : ﴿مِّنَ الْقُرُونِ﴾ أى : الكثيرة الشديدة الضخمة ، والقرن قال البغوى : « أهل كل عصر ، سُمُّوا بذلك لاقترانهم فى الوجود ».

﴿أَنَّهُمْ﴾ أى لأن القرون ﴿إِلَيْهِمْ﴾ أى إلى الرسل خاصة ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ أى عن مذاهبهم الخبيثة ، ويخصون الرسل بالإتباع ، فلا يتبعون غيرهم أصلاً فى شيء من الأشياء الدينية أو الدنيوية.

فاطردت سنتنا – ولن تَجِدَ لِسُنَّتنا تبدِيلاً – فى أنه كُلَّما كَذَّب قومٌ رسولهم أهلكنهم ونجينا رسولهم ومن تبعه ، أفلا يخاف هؤلاء أن نجريهم على تلك السنة القديمة القويمة ؟

فـ « إنَّ » تَعْلِيلِيَّة على إرادة حذف لام العلة ، كما هو معروف فى غير موضع ، وضمير ﴿أَنَّهُمْ﴾ للمرسل إليهم ، وضمير ﴿إِلَيْهِمْ﴾ للرسل ، لا يشك فى هذا من له ذوق سليم ، وطبع مستقيم.

والتعبير المضارع للدلالة على إمهالهم والتأنّى بهم ، والحلم عنهم ، مع تماديهم فى العناد بتجديد عدم الرجوع ، و﴿يَرْجِعُونَ﴾ هنا نحو قوله تعالى : ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [1] أى : عن طرقهم الفاسدة. هذا معنى الآية بغير شك ، وليس بشيءٍ قولُ من قالَ : المعنى : أنَّ المهلكين لا يرجعون إلى الدنيا ، لتفيد الرد على من يقول بالرجعة ؛ لأن العرب ليست ممن يعتقد ذلك ، ولو سلم لم يحسن ؛ لأن السياق ليس له ، لم يتقدم عنهم غير الاستهزاء ، فأنكر عليهم استهزاؤهم مع علمهم بأن الله تعالى أجرى سنته : أن من استهزأ بالرسل وخالف قولهم ، فلم يرجع إليه أهلكه ، اطرد ذلك من سنته ، ولم يتخلّف فى واحدة منهم ، وكلّهم تعرف [العربُ] أخبارهم ، وينظرون آثارهم.

وكذا يعرفون قصة موسى – عليه السلام – مع فرعون ، فالسياق للتهديد ، فصار المعنى : ألم ير هؤلاء كثرة من أهلكنا ممّن قبلهم لمخالفتهم للرسل ، أفلا يخشون مثل ذلك فى مخالفتهم لرسولهم ؟

وذلك موافق لقراءة الكسر التى نقلها البرهانُ السفاقسى ، عن ابن عباس – رضى الله عنهما – وغيرُهُ عن الحسن ، وقالوا : إنها استئنافية ، فهى على تقدير سؤال مَنْ كَأَنَّهُ قال : لِمَ أهلكهم ؟

وهذا كما إذا شاع أن الوادى الفلانى ما سلكه أحد إلا أصيب ، يكون ذلك

(١) سورة السجدة – الآية : ٢١.

مانعاً عن سُلُوكِه ، وإن أراد ذلك أحد صح أن يقال له : ألم تر أنه ما سلكه أحد إلا هَلَك ؟ فيكون ذلك زاجراً له ورادّاً عن التمادى فيه ، لكون العلة فى الهلاك سُلُوكَه فقط.

وذلك أَكَفُّ مِن أن يقال له : ألم تر أنَّ الناس يموتون ، وكثرة من مات منهم ولم يرجع أحد منهم ؟ غير معلل ذلك بشيء من سلوك الوادى ولا غيره ، فإن هذا أمر معلوم له ، غير مجدد فائدة.

وزيادة عدم الرجوع إلى الدنيا لا دخل لها فى العلية أيضاً ، لأن ذلك معلوم عند المخاطبين ، بل هم قائلون بأعظم منه من أنه لا حياة بعد الموت ، لا إلى الدنيا ولا إلى غيرها ، وعلى تقدير التسليم ، فربما كان ذكر الرجوع للأموات أولى بأن يكون تهديداً.

فإن كلَّ إنسان منهم يرجع حينئذ إلى ما فى يد غيره مما كان مات عليه، ويصير المتبوع بذلك تابعاً ، أو يقع الحرب وتحصل الفتن ، فأفاد ذلك أنه لا يصلح التهديد بعدم الرجوع – والله الموفق ».

الآية الثامنة :

وهى الختام وبها التمام ، فى سورة الزخرف قوله تعالى ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآيات.

قال البيضاوى : « يتعامى ويُعرِض عنه لفرط اشتغاله بالمحسوسات، وانهماكه فى الشهوات ، وقرئ : يَعْشَ – بالفتح – أى : يعمى ، يقال : عشِى إذا كان فى بصره آفة ، وعَشَى إذا تعشّى بلا آفة ، كعرِج وعرَج ».

وعبارة « الكشاف » عن هذا : ﴿يَعْشُ﴾ بضم الشين وفتحها ، والفرق بينهما أنه إذا حصلت الآفة فى بصره : قيل : عشِى ، وإذا نظر نظر العُشى ولا آفة به قيل : عشا ، ونظيره : عرج لمن به الآفة ، وعَرَج لمن مشى مِشية العرجان من غير عرج ، قال الحُطَيْئة :

متى تأته تعشُو إلى ضوء [ناره]

أى : تنظر إليها نظر العُشى لما يضعف بصرك من عِظَم الوقود ، واتساع الضوء ، وهو بيّن فى قول حاتم :

أعشو إذا ما جارتى برزَتْ حتى يوارى جارتى [الخِدْرُ]

انتهى.

وقرئ : يعشو ، على أن « مَنْ » موصولة ، قال السفاقسى : « ولا يتعين هذا لإمكان أن تكون « من » شرطية ، و « يعشو » مجزوماً بحذف الحركة تقديراً ، أو تكون «من» موصولة وجزمت الجواب لشبه الموصول باسم الشرط». انتهى.

﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ يوسوسه ويُغويه دائماً ، وقرأ يعقوب بالياء على إسناده إلى ضمير الرحمن ، ومن رفع يعشو ينبغى أن يرفعه. وقد تقدم الجواب عنه فى كلام السفاقسي.

﴿فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ وَإِنَّهُمْ﴾ ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ يعنى الكافرين ». انتهى.

﴿عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ الطريق الذى من حقه أن يُسلك ، وجميع الضميرين للمعنى إذ المراد جنس العاشى والشيطان المقيَّض له.

وقال أبو حيان: «والظاهر أن ضمير النصب فى ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ عائد على من على المعنى ، أعاد أولاً على اللَّفظ فى إفراد الضمير.

ثم أعاد على المعنى ». انتهى. ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ الضمائر الثلاثة الأول له ، والباقيان للشيطان ، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ أى العاشي.

قال أبو حيان : « أعاد أولاً على اللفظ ، ثم جمع على المعنى ، ثم أفرد على اللفظ » انتهى. وقرأ الحجازيان ، وابن عامر ، وأبو بكر : ﴿جَآءَانَا﴾ أى العاشى والشيطان.

﴿قَالَ﴾ أى العاشى للشيطان ، ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾ بعد المشرق من المغرب ، فُغَلِّبَ المشرِقُ وثُنِّى وأضيِف البعد إليهما ، وقال غيره : « المراد مشرقا الصيف والشتاء ». انتهى.

﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ أنت ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ قال الأصبهانى : « فى الآخرة» ، وقال أبو حيان : « حكاية حال يقال لهم يوم القيامة ». انتهى.

أى : ما أنتم عليه من التمنى – أى أنَّ هذا هو فاعلُ ينفع – ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ فى الدنيا بدل من اليوم ، ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ لأن حقكم أنْ تشتركوا وشياطينكم فى العذاب ، كما كنتم مشتركين فى سببه ، ويجوز أن يستند الفعل إليه بمعنى : ولو ينفعكم اشتراككم فى العذاب، كما ينفع الواقعين فى أمر صعب معاونتهم فى تحمل أعبائه ، وتقسمهم لمكابدة عنائه ، إذ بكُلّ ما لا تسعه طاقته. وقرئ : ﴿إِنَّكُم﴾ بالكسر ، وهى تقوى الأول ، أى : وهو جَعْل « إن » تعليلية.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى « المغنى » : « الثالث – أى من أوجه إن – : أن تكون للتعليل ، نحو : ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [1] أى : ولن ينفعكم اشتراككم فى العذاب لأجل ظلمكم فى الدنيا ، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة ، أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ.

فإنه إذا قيل : ضربته إذْ أساء ، وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحالِ أن الإساءة سبب الضرب ؟ قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل : «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ فى العذاب » لم يكن التعليل مستفاداً ، لاختلاف زمنى الفعلين ، ويبقى إشكال الآية، وهو أن ﴿إِذ﴾ لا تُبدلُ من اليوم ، لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفاً لينفع ، لأنه لا يعمل فى ظرفين – أى : بمعنى واحد – ولا لـ ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدَّم عليها ، ولأنَّ معمول الصلة لا يتقدمَّ على الموصول ، ولأن اشتراكهم فى الآخرة لا فى زمن ظلمهم ».

ثم قال : « والجمهور لا يثبتون هذا القسم – أى وهو كونها تعليلية وهى

---

(١) سورة الزخرف – الآية : ٣٩.

حرف -. وقال أبو الفتح : « راجعت أبا على مرارا فى قوله تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [1] الآية ، مستشكلاً إبدال﴿إِذ﴾ من ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنها فى حكم الله سواء، فكأن ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ماض ، أو كأن ﴿إِذ﴾ مستقبلة ». انتهى.

وقيل : المعنى إذ ثبت ظلمكم ، وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضاً فـ ﴿إِذ﴾ بدلٌ من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قدَّمناه فى ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [2] — أى من أنها أُضيف إليها اسم زمان غير صالح للاستغناء عنه — لأن المدّعى هناك أنها لا تستغنى عن معناها ، كما يجوز الاستغناء عن يوم فى يومئذ [لأنها] لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدم ﴿إِذ﴾ تعليلاً.

فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلاً ، والفاعل مستتر راجع إلى قوله : ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ أو إلى القرين ، ويشهد لهما قراءةُ بعضهم : ﴿إِنَّكُم﴾ — بالكسر — على الاستئناف ». انتهى كلام « المغنى ».

وقال السفاقسى : فاعل ﴿يَنفَعَكُمُ﴾ : ﴿أَنَّكُمْ﴾ ومعمولاها ، أى : ولن ينفعكم اشتراككم ، أو ضمير عائد على ما يفهم مما قبله ، أى : تمنى مباعدة القرين. وقرئ : إنكم — بالكسر — فيتعين إضمار الفاعل.

و ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ظرف حاله ، فيصح أن يعمل فيه المستقبل لقربه منه ، أو يُتَجَوَّز فى المستقبل كقوله : ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ [3] ، وأما ﴿إِذ﴾ فماض، فلا يعمل فيه المستقبل. قال ابن جنى : فذكر مراجعته أبا على.

ثم قال : « وقيل الفاعل محذوف تقديره : ظلمكم أو جحدكم ، وهو العامل فى ﴿إِذ﴾ لا ضمير الفاعل » انتهى.

(١) سورة الزخرف – الآية : ٣٩.
(٢) سورة آل عمران – الآية : ٨.
(٣) سورة الجن – الآية : ٩.

فقد رأيت هذا الاضطراب العظيم فى ﴿إِذ﴾ ، وإذا تأملته علمت أنه ناشئ من الحكم على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ بأنه يوم القيامة ، وذلك ناشئ من النظر فى كل آية على حيالها من غير نظر إلى الحال الداعى إلى وضعها فى موضعها من سوابق الكلام ، كما هو عين البلاغة التى تجب مراعاتُها فى كل كلام عربى ، فكيف بالكلام المعجز ؟!.

وإذا تأملت ما هدى إليه الله فى « نظم الدرر » علمت أن ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ إنما هو الدنيوى ، وأنه متحد مع زمان الظلم ، فلا إشكال ، وأن ذلك قريب عند من حقق كتابى المسمى بـ « الإدراك لفن الاحتباك » الذى هو أحد الفروع المنشعبة من البحر الزاخر والجود الهامر « نظم الدرر ».

قلت فيه : ولما كان التقدير – أى بعد آية ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾ [1] – ولكنا لم نجعل ذلك علماً منا بأن الناس [كادوا] يكونون أمة واحدة ، وإن كنا نقبض من جبلناه على الخير على الإيمان ، لكن ينقصه ما أوتى فى الدنيا من حظه فى الآخرة ، لأنَّ مَن وُسِّع عليه فى دُنياه ، أشتغل فى الأغلب عن ذكر الله ، فنفرت منه الملائكة ولزمته الشياطين ، فساقه ذلك إلى سوءٍ.

ومن يتق الله ، فيديم ذكره ، يُؤيّده بملك ، فهو له معين ، عطف عليه قوله معبراً بالعَشَا تصويراً لمن لا يذكر الله بأقبح صُوره تنفيراً عن ذلك : ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ أى يفعل فعل العاشى ، وهو من ساء بصره بالليل والنهار – أو عمى – على قراءة فتح الشين - ، وركب الأمور عن غير بيان متجاوزاً ﴿عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الذى عمت رحمته ، فلا رحمة على أحدٍ إلا وهى منه ، كما فعل هؤلاء حين متَّعناهم وآباءهم حيث أبطرهم ذلك ، وهو شيء يسير جداً ، فأعرضوا على الآيات والدلائل ، فلم ينظروا فيها إلا نظراً ضعيفاً كنظر مَن عَشا بصره.

﴿نُقَيِّضْ﴾ أى نقرِّ ونسلط ونقدر عقاباً ﴿لَهُۥ﴾ على إعراضه عن ذكر الله ﴿لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ أى شخصاً نارياً بَعيداً من الرحمة ، يكون غالباً عليه محيطاً به ، مُضَيِّقاً

(١) سورة الزخرف – الآية : ٣٣.

عليه ، مثل قيض البيضة ، وهو القشر الداخل ، ﴿لَهُۥ قَرِينٌ﴾ مشدودٌ به كما يشد الأسِيرِ ، ملازم.

فلا يمكنه التخلص منه ما دام متعامياً عن ذكر الله ، فهو يُزَيِّن له العمى ، ويُخيِّل له ملكٌ ، فهو له ولى ، يبشره بكل خير ، ويبصِّره به ، ويُيَسِّره له ، ويبعده عن كل سوء ، فذكر الله حصن حصين من الشيطان، متى خرج العبد منه أَسَرَه العدو ، كما ورد فى الحديث.

قال فى « القاموس » : « " العشا " مقصور ، سوء البصر بالليل والنهار ، والعَمى عَشِى كرَضِى ودعا ، « والعُشْوَةُ » بالضم والكسر : ركوب الأمر عن غير بيان ».

وقال ابن جرير : « وأصل العشو : النظر بغير ثبت لعلة فى العين ».

وقال الرازى فى « اللوامع » : « وأصل اللغة أن العين والشين والحرف المعتل يدل على ظلام وقلة وضوح فى الشيء ».

ولما كانت ﴿مَنْ﴾عامّة ، وكان القرين للجنس ، وأفردَهُ لأنه أنص على كل فرد.

فكان التقدير : فإنهم ليحملونهم على أنواع الدنايا ، ويفتحون لهم أبواب الرذائل ، ويحسِّنون لهم ارتكاب القبائح ، عطف على قوله مؤكداً لما فى أنفس الأغلب — كما أشار إليه آخر الآية — أن الموسع عليه هو المهتدى ، جامعاً دلالة على كثرة الضال : ﴿وَإِنَّهُمْ﴾ أى القرناء ، ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ أى العاشين ، ﴿عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ أى الطريق الذى من حاد عنه هلك لأنه لا طريق فى الحقيقة سواه.

ولما كانت الحيدة عن السبيل إلى غير سبيل ، بل إلى معاطب عجباً ، أتبعه عجباً آخر فقال : ﴿وَيَحْسَبُونَ﴾ أى العاشون مع سَيْرهم فى المهالك لتزيين القرناء إحضار الحظوظ والشهوات ، وإبعاد المواعظ ﴿أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ أى عريقون فى هذا الوصف ، لما يستدرجون به من التوسعة عليهم ، والتضييق على الذاكرين.

ولما كان من ضل عن الطريق ، وإن ظن أنه على صواب لا يكاد يتمادى ، بل

يتجلى له الحال عن قرب ، ضم إلى العجبين الماضين عجباً ثالثاً بما تقديره : ونُملى لهذا العاشى استدراجاً له ، وابتلاء لغيره ، ونمد ذلك طول حياته ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ ، وحقق الخبر بقوله ﴿إِذَا﴾.

ولما علم من الجمع فيما قبل أن المراد الجنس ، وكان التوحيد أدل على تناول كل فرد ، فكان التعبير به أهول ، وكان السياق دالاً على مَن الضميرُ لَهُ قال ﴿جَآءَنَا﴾ أى العاشى ، ومن قرأ بالتثنية أراد العاشى والقرين.

﴿قَالَ﴾ أى العاشى تَنَدُّماً وتَحَسُّراً لا انتفاع له به ، لفوات محله ، وهو دار العمل ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ﴾ أيها القرين ، ﴿بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ أى ما بين المشرق والمغرب ، على التغليب ، أو مشرق الشتاء والصيف ، أى : بُعد أحدهما عن الآخر.

ثم سبب عن هذا التمنى قوله جامعاً له أنواع المذام : ﴿فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ أى : إنِّى علمت أنك الذى أضلنى وأوصلنى إلى هذا العيش الضنك ، والمحل الدحض ، وأحسست فى هذا الوقت بذلك الذى كنت تؤذينى به أنه أذى بالغ ، فكنت كالذى يَحُكُّ جسمه لما به من قروح متآكلة حتى يخرج منه الدم ، فهو فى أوله يجد لذة بما هو فى نفسه مؤلمٌ غايةَ الألم.

ولما كان التقدير حتماً بما هدى إليه السياق ، فيقال لهم : فلن ينفعكم ذلك اليوم يوم جئتمونا إذ تمنيتم هذا التمنى حين عاينتم تلك الأهوال اشتراكُكم اليوم فى يوم الدنيا فى الظلم ، وتمالُؤُكم عليه ، ومناصرة بعضكم لبعض فيه ، عطف عليه قوله : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ أى فى الدنيا شيئاً من نفع أصلاً ، ﴿إِذ﴾ أى حين ﴿ظَّلَمْتُمْ﴾ حال كونكم مشتركين فى الظلم ، متعاونين عليه ، متناصرين فيه وكل واحد منكم يقول لصاحبه سروراً به ، تقرباً إليه وتودداً : يا ليت أنا لا نفترق ، فنعم القرين أنت ، ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ﴾ أى العظيم ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾ أى اشتراككم فيه دائماً حين ظلمكم عذاباً باطناً بأمور أخفاها الطبع

على القلوب ، الموجب للارتباك فى أشراك المعاصى ، الموصلة إلى العذاب الظاهر يوم التمنى ، ويوم القيامة ظاهراً محسوساً.

وذلك كمن يُجْرَحُ جراحة بالغة وهو مغمى عليه ، هو معذب بها قطعاً ، ولكنه لا يحس إلاَّ إذا أفاق ، فهو كما تقول لأناس يريدون أن يتمالؤوا على قتل نفس مُحَرَّمة : لن ينفعكم اليوم إذ تتعاونون على قتله اشتراككم غداً فى الهلاك [بالسجن] الضيق ، والضرب المتلف ، وضرب الأعناق ، مرادُك بذلك زجرهم عن ظلمهم بتذكيرهم بأنهم يصلون إلى هذا الحال ، ويزول ما هم فيه من المناصرة ، فلا ينفعهم شيء منها ، والله الموفق.

فالآية من الاحتباك ، وبه زال عنها ما كان من إعراب المعربين لها موجباً للارتباك ، فـ ﴿يَٰلَيْتَ﴾ إلى آخره ، دالٌ على تقدير ضده ثانياً ، ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ﴾ الخ دالٌ على تقدير مثله أولاً » وهذا تمام الكلام على القسم الأول من الخاتمة.

القسم الثانى من الخاتمة :

الكلام على صورة كاملة ، ولتكن أخصر سورة فى القرآن ، وهى ((الكوثر)). وليكن الكلام عليها من أجمع ما بين أيدى الناس فى التفاسير ، وهو تفسير العلامة القدوة الناسك ((جمال الدين أبى عبد الله محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين)) البلخى الأصل ، المقدسى الحنفى الشهير بابن النقيب.

فإنه فى نيف وخمسين مجلداً ، وقد اعتنى بها ما لم يعتن بغيرها ، فتكلم عليها فى المقدمة ، وتعرض لكلام الخبيث مسيلمة ، ثم تكلم عليها فى موضعها من القرآن ، ثم أذكر كلامى عليها ليميز من له بصيرة ، وعنده إنصاف بين الكلامين، فيعلم النسبة بينه وبين ما عداه بطريق الأولى.

قال ابن النقيب فى المقدمة : ((سورة الكوثر)) أقصر سُورة ، وفيها من المعانى الشريفة التى اقتضت بها أن تكون معجزة ، والمعانى التى اقتضت أن تكون بها معجزة أحد وعشرون ، ثمانية فى قوله ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [(١)] ، وثمانية فى قوله ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [(٢)] ، وخمسة فى قوله ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [(٣)].

أما الثمانية التى فى قوله : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [(٤)] :

الأول : أن قوله ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ دل على عطية كثيرة مسندة إلى معط كبير ، ومن كان كذلك كانت النعمة عظيمة عنده ، وأراد بالكوثر الخير الكثير.

ومن ذلك الخير الكثير منال أولاده إلى يوم القيامة من أمته ، جاء فى قراءة عبد الله : ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَهُوَ أَبُوهُمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [(٥)] ،

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ١.
(٢) سورة الكوثر – الآية : ٢.
(٣) سورة الكوثر – الآية : ٣.
(٤) سورة الكوثر – الآية : ١.
(٥) الآية رقم : ٦ من سورة الأحزاب ، وقرأ ابن عباس أيضاً بما قرأ به ابن مسعود.
والقراءة المشهورة هى : ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾
انظر : القراءات الشاذة لابن خالويه (ص : ١١٩) ، ونهاية الإيجاز للرازى (ص:٣٧٦) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى (١٤ / ٨٣).

ومن الخير الذى وعد به ما أعطاه الله فى الدارين من مزايا التعظيم والتقديم والثواب ما لم يعلمه إلا الله.

وقيل : إن الكوثر ما اختص به من النهر الذى ماؤه أحلى من كل شيءٍ ، وعلى حافاته أوانى الذهب والفضة كالنجوم ، أو كعدد النجوم.

الثانى : أنه جمع ضمير المتكلم وهو يشعر بعظيم الربوبية.

الثالث : أنه بنى الفعل على المبتدأ ، فدل على خصوصيته.

الرابع : أنه صدر الجملة بحرف التوكيد الجارى مجرى القسم.

الخامس : أنه أورد الفعل بلفظ الماضى دلالة على أن الكوثر لم يتناول عطاء العاجلة دون عطاء الآجلة ، و دلالة على أن المتوقَّع من [سَيْب] الكريم فى حكم الواقع.

السادس : جاء بالكوثر محذوف الموصوف ، لأن المثبت ليس فيه ما فى المحذوف من فرط الإبهام ، والشياع والتناول على طريق الاتساع.

السابع : اختيار الصفة المؤذنة بالكثرة.

الثامن : أتى بهذه الصفة مصدّرة باللام المعروف بالاستغراق ، لتكون لما يوصف بها شاملة ، وفى إعطاء معنى الكثرة كاملة.

وفى قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [1] ثمان فوائد :

الأولى : فاء التعقيب هاهنا مستفادة من معنى التسبيب لمعنيين :

أحدهما : جعل الإنعام الكثير سبباً للقيام بشكر المنعم وعبادته.

الثانية : جعله لترك المبالاة بقول العدو ، فإن سبب نزول هذه السورة أن العاصى بن وائل قال : « إن محمداً صُنبور » ، والصُنبور : الذى لا عقب له ، فشق ذلك على رسول الله ﷺ ، فأنزل الله هذه السورة.

(١) سورة الكوثر – الآية : ٢.

الثالثة : قصده بالأمر التعريض بذكر العاصى وأشباهه ممن كانت عبادته ونحره لغير الله ، وتثبيت قدمى رسول الله ﷺ على الصراط المستقيم ، وإخلاصه العبادة لوجهه الكريم.

الرابعة : أشار بهاتين العبادتين إلى نوعى العبادات ، أعنى : الأعمال البدنية التى الصلاة قوامها ، والمالية التى نحر البدن سنامها ، للتنبيه على ما لرسول الله من الاختصاص بالصلاة التى جُعِلَت قُربة ، ونحر البدن التى كانت هِمَّتُه فيه قوَّيةً.

رُوى عنه عليه الصلاة والسلام أنه أهدى مائة بدنة فيها جمل ، فى أنفه برة من ذهب.

الخامسة : حذف اللام الأخرى لدلالة الأولى عليها.

السادسة : مراعاة حق السجع ، الذى هو من جملة صَنْعَة البديع إذا ساقه قائلهُ مساقاً مطبوعاً ، ولم يكن مُتكَلِّفاً.

السابعة : قال : ﴿لِرَبِّكَ﴾ فيه حُسْنان : وروده على طريق الالتفات التى هى أم من الأمهات ، وصرف الكلام عن لفظ المُضمر إلى لفظ المظهر. وفيه إظهار لكبرياء شأنه ، وإثباتٌ لعز سلطانه ، ومنه أخذ الخلفاء قولهم : يأمرك أمير المؤمنين بكذا.

الثامنة : عَلَّم بهذا أن من حقوق الله التى تعبَّد العباد بها أنه ربهم ومالكهم وعرَّض بترك التماس العطاء من عبد مربوب ، وترك عبادة ربه.

وقوله جل جلاله : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [1] فيه خمس فوائد :

الأولى : علّل الأمر بالإقبال على شأنه ، وترك الاحتفال بشانئه على سبيل الاستئناف الذى هو حسن الموقع ، وقد كثرت فى التنزيل مواقعه.

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ٣.

الثانية : يتجه أن نجعلها جملة الاعتراض ، مُرسلةً إرسال الحكمة لخاتمة الأعراض ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾[1] وعنى بالشّانيء العاصى بن وائل.

الثالثة : إنها لم يسمه باسمه ليتناول كل من كان فى مثل حاله من كيد الدين الحق.

الرابعة : صدَّر الجملة بحرف التوكيد الجارى مَجرى القسم ، الذى فيه دلالة على أنه لم يتوجَّه فعله إلى الصدق ، ولم يقصد الإفصاح عن الحق ، ولم ينطق إلا بالشَّنَآن ، الذى هو قرين البغى والحسد ، وعين البغضاء التى هى نتيجة الغيظ والحَرْد ، ولذلك وَسَمَه بما يُنْبِئُ عن الحقد.

الخامسة : جعل الخبر معرفة هو البتر للعدو الشانى ، حتى كأنه الجمهور الذى يقال لهُ : الصنبور.

ثم هذه السورة مع علو مطلعها ، وتمام مقطعها ، واتصافها بما هو طراز الأمر كله من مجيئها مشحونة بالنكت الجلائل ، مكتنزةٌ بالمحاسن غير القلائل. فهى خالية عن تَصَنُّع مَن يتناقَل التنكيت ، ويعمل بعمل من يتعاطى لمحاجّته التبْكيت ».

وقال قبل ذلك : « وأما الذين تصدَّوا لعناده – أى القرآن – ومعارضة آياته، فكادهم الله وعَجَّزَهم ، وهجَّن ألفاظهم وسَمَّجها ، وصارت من سقط الكلام ، فأصبحوا بها ضُحْكَةَ الأنام ، فأولهم وأولاهم بالتكذيب أبو ثمامة مسيلمة بن حبيب ، رُوى عنه أنه عارض آيات من القرآن وسوراً فخبا فيها أوَارُه ، وبان عُواره ، فمن جملة ما ذكر عنه أنه عارض ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[2] بقوله : « إنا أعطيناك الزماجر ، فصل لربك وهاجر ، إن شانئك هو الفاجر» ، فغَيَّر السورة، وما أبدل سوى ثلاث كلمات هُنَّ من السماجة ، والركاكة فى المرتبة العليا ، ومن العِى والفهاهة فى الأمد الأقصى ».

---

(١) سورة القصص – الآية : ٢٦.

(٢) سورة الكوثر – الآية : ١.

هكذا ساق هذيان مسيلمة ، وهو مخالف لما سقته أنا ، كما يأتى فى كلامى على سورة الكوثر ، وهو هذيان على كلا التقديرين ، فالله أعلم أى ذلك قوله.

ثم قال ابن النقيب فى آخر « تفسيره » : « سورة الكوثر ، والكلام عليها من حيث الإجمال والتفصيل :

الأول : فى سبب نزولها.

الثانى : فى المكان الذى أنزلت فيه.

الثالث : فى فضلها.

الرابع : فى تعبيرها فى الرؤيا.

الخامس : فى وجه النظم بين أولها وآخر سورة الدين.

السادس : فيما فيها من المتشابه.

السابع : فيما فيها يشبه الفواصل.

الثامن : فيما فيها من غريب البديع.

التاسع : فيما فيها من الناسخ والمنسوخ.

العاشر : فى أسمائها.

الحادى عشر : فى عدد آياتها.

الثانى عشر : فى عدد كلماتها.

الثالث عشر : فى عدد حروفها.

الرابع عشر : فيما فيها من ياءات الإضافة.

الخامس عشر : فيما فيها من الياءات المحذوفة.

السادس عشر : فيما فيها من الإدغام الكبير.

أما الأول : فقال ابن عباس – رضى الله عنهما – نزلت فى العاصى بن وائل ، وذلك أنه رأى النبى ﷺ يخرج من المسجد ، وهو يدخل ، فالتَقَيا عند باب بنى سهم ، وتحدَّثا وأناسٌ من صناديد قريش فى المسجد جلوس ، فلما دخل العاصى قالوا له : من الذى كنت تحدث ؟

قال : ذلك الأبتر : يعنى محمداً ﷺ ، وكان قد توفى قبل ذلك عبد الله ابن رسول الله ﷺ ، وكان من خديجة — رضى الله عنها - ، وكانوا يُسَمُّون من ليس له ابن : أبتر ، فأنزل الله تعالى هذه السورة ».

وروى الواحدى بإسناد متصل إلى يزيد بن رومان ، قال : كان العاصى بن وائل السهمى إذا ذُكر رسول الله ﷺ قال : دعوه ، إنما هو رجل أبتر لا عقب له ، لو هلك انقطع ذكره واسترحتم منه ، فأنزل الله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [1] إلى أخر السورة.

قال عطاء ، عن ابن عباس — رضى الله عنهما - : « كان العاصى بن وائل يمرُّ بمحمد ﷺ ، ويقول له : إنى لأشْنَؤك وإنك لأَبْتَرُ من الرجال، فأنزل الله تعالى : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [2] من خير الدنيا والآخرة».

وأما الثانى : ففيه قولان :

أحدهما : أنها مكية ، قالهُ ابن عباس — رضى الله عنهما — والجمهور .

والثانى : أنها مدنية ، قال الحسن وعكرمة وقتادة.

وأما الثالث : فروى أبى بن كعب ﷺ ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من قرأ سورة الكوثر سقاه الله من نهر فى الجنة ، وكتب له عشر حسنات بعدد كل قربان قرَّبه العباد ويقرِّبونه يوم النحر ، وأُعْطِى ثواب حملة العرش » [3].

وروى ابن عمر — رضى الله عنهما — قال : قال رسول الله ﷺ : « من قرأ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [4] عند منامه مرة واحدة ، بعث الله يوم القيامة عِيْراً من المشرق إلى المغرب ، موقرة دفاتر ، كل دفتر بسعة الدنيا ، كتابها أدق من الشعر ، فيها ثواب من قرأ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ عند منامه مرة واحدة ».

---

(١) سورة الكوثر — الآية : ١.

(٢) سورة الكوثر — الآية : ٣.

(١) الحديث من الأحاديث الموضوعة ، وتقدم تخريجه .

(٢) سورة الكوثر — الآية : ١.

وأما الرابع : فعن جعفر الصادق أنه قال : « من تلا سورة الكوثر فى منامه أو شيئاً منها ، فإنه يدل على مجالس الخير ، والظفر بالأعداء ، ويصيب الغنَى والحج».

وأما الخامس : فإنه سبحانه وتعالى لما ذكر السورة المتقدمة ، ذكر هذه السورة كالمقابلة لها ، لأنه وصف فيها المنافق بأمور أربعة : البخل، وترك الصلاة ، والرياء ، ومنع الزكاة.

وذكر فى هذه السورة صفات أربعًا : فى مقابلة البخل : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [1] أى الكثير. وفى مقابلة ترك الصلاة : ﴿ فَصَلِّ ﴾ [2] أى دُم على الصلاة. وفى مقابلة الرياء : ﴿لِرَبِّكَ﴾ أى لرضا ربك. وذكر فى مقابلة منع الزكاة : ﴿وَٱنْحَرْ﴾ أراد به التصدُّق بلحم الأضاحي.

وأما السادس : فليس فيه شيء.

وكذلك السابع.

وأما الثامن : قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [3] فوعل من الكثرة، وهو الذى أفرط كثرة ، وقيل : نهر فى الجنة ، وروى مرفوعاً.

وعن ابن عباس – رضى الله عنهما - : أنه فسر الكوثر بالخير الكثير.

وقيل : صلاة العيد ، والأضحية.

وقيل : جنس الصلاة ، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ : نحر البدن.

وعن عطية : هى صلاة الفجر بجمع ، والنحر بمنى.

وقيل : النحر ، وضع اليمين على الشمال على الصدر.

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ١.

(٢) سورة الكوثر – الآية : ٢ ، وتمام الآية : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾

(٣) سورة الكوثر – الآية : ١.

﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [1] لا أنت ، لأن كل مولود إلى يوم القيامة من المؤمنين لك ولد ، وذكرك مرفوع على لسان كل مسلم.

وأما التاسع : فليس فيها شيء.

وأما العاشر : فلها اسم واحد وهو : الكوثر.

وأما الحادى عشر : فهى ثلاث آيات إجماعاً ليس فيها اختلاف.

وأما الثانى عشر : فهى عشر كلمات.

وأما الثالث عشر : فهى اثنان وأربعون حرفاً.

وأما الرابع عشر : فليس فيها شيء.

وكذلك الخامس عشر. والسادس عشر.

وأما من حيث التفصيل :

فقوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [2] إلى آخرها :

أسباب النزول : قد قدمنا الكلام عليها من حيث الإجمال سبب نزولها ، فأغنى عن الإعادة.

القراءات : قوله ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ قرأ الحسن وطلحة : « إنا أنطيناك ».

قال التبريزى : « هى لغة العرب العاربة من أولى قريش ، ورواية أم سلمة عن رسول الله ﷺ. ومنه قوله عليه السلام : « **اليد العليا المُنْطِيَةُ ، واليد السفلى المُنْطاة** » [3]. كانت تبدل العين فيها نوناً واللام ميماً ، ومنه قوله — عليه السلام : « **ليس من [امبر] امْصيام فى أمْسفر** ».

الإعراب : قال الحَوْفى : ﴿ٱلْكَوْثَرَ﴾ مفعول ثانٍ لأعطينا ، والكاف : مفعول

(١) سورة الكوثر — الآية : ٣.

(٢) سورة الكوثر — الآية : ١.

(٣) رواه أحمد وابن أبى عاصم والبزار.

أول ، ﴿ فَصَلِّ ﴾ أمر ، ﴿لِرَبِّكَ﴾ متعلق بصَلِّ ، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ معطوف على ﴿ فَصَلِّ ﴾ و﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ اسم إنّ ، ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ ابتداء وخبر فى موضع خبر إنَّ ، ولك أن تجعل ﴿هُوَ﴾ فاصلة لا موضع لها من الإعراب ، و﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ الخبر ».

وقال أبو البقاء : « الفاء فى ﴿ فَصَلِّ ﴾ للتعقيب ، أى : عَقِب العطاء بالصلاة وهو مبتدأ أو توكيد ، أو فعل ».

التفسير والتأويل :

قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ (1) قد قدمّنا فى الكلام عليها من حيث الإجمال ، وجه النظم بين أوَّلها وآخر التى قبلها ، فأغنى عن الإعادة ، والخطاب للنبى ﷺ ، وفى الكوثر المذكور ههنا لعلماء التفسير أقوال :

الأول : روى الترمذى عن ابن عمر – رضى الله عنهما – قال : قال رسول الله ﷺ: « **هو نهر فى الجنة ، حافتاه من ذهب ، ومجراه على الدر والياقوت، تربته أطيب من المسك ، وماؤه أحلى من العسل ، وأبيض من الثلج** » : هذا حديث حسن صحيح.

والثانى : أنه حوض النبى ﷺ فى الموقف. قاله عطاء.

وفى « صحيح مسلم » ، عن أنس رضى الله عنه قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذْ أغفى إغفاءة ، ثم رفع رأسه مبتسماً ، فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟.

قال : « **نزلت على آنفاً سورة** » فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ﴾ **إلى آخرها** » ، ثم قال « **أتدرون ما الكوثر ؟** »

قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : « **نهر وعدنيه ربى عليه خير كثير ، هو حوض تَرِدُ عليه أمتى يوم القيامة ، آنيته عدد النجوم ، فَيُخْتَلَجُ العبدُ منهم ، فأقول : إنَّه من أمتى ، فيقال : إنَّك لا تدرى ما أحدث بعدك** ».

---

(1) سورة الكوثر – الآية : 1.

وفى الخبر : « وإن كان على أركانه الأربعة خلفاؤه الأربعة – رضي الله عنهم – ، وإن من أبغض واحداً منهم لم يسقه الآخر ».

ثم يجوز أن يسمى ذلك النهر والحوض كوثراً لكثرة الواردة والشاربة من أمة محمد – عليه السلام – هناك ، وسمى به لما فيه من الخير الكثير والماء الكثير.

الثالث : أن الكوثر : النبوة والكتاب ، قاله عكرمة.

الرابع : المراد به القرآن ، قاله الحسن.

والخامس : المراد به الإسلام ، حكاه المغيرة.

السادس : المراد به تيسير القرآن وتخفيف الشرائع ، قاله الحسين بن الفضل.

والسابع : أن المراد به كثرة الأصحاب والأمة والأشياع ، قاله أبو بكر بن عياش ، وابن وثاب.

الثامن : أن المراد به الإيثار ، قاله ابن كيسان.

التاسع : أن المراد به رفعة الذكر ، حكاه الماوردي.

العاشر : أن المراد به نور فى قلبه ﷺ ، دلَّه على الحق سبحانه وتعالى، وقطعه عمَّن سواه.

الحادى عشر :عنه أيضاً : أن المراد به الشفاعة.

الثانى عشر : أن المراد به معجزات الله سبحانه وتعالى ، وهُدى أهل الإجابة لدعوته ﷺ ، حكاه الثعلبي.

الثالث عشر : قال هلال بن يساف : المراد به قول لا إله إلا الله محمد رسول الله.

الرابع عشر : أن المراد به الفقه فى الدين.

الخامس عشر : أن المراد به الصلوات الخمس.

السادس عشر : أن المراد به ما عَظُمَ من الأمور ، ومنه قول لبيد :

وصاحبُ مَلْحُوبٍ فَجِعنا بفقدِه وعندَ الرَّادع بيتُ آخر كَوْثَر

أى عظيم.

السابع عشر : قال ابن عباس – رضى الله عنهما – « المراد به الخير الكثير » ، كأنه فوعل من الكثرة ، كنوفل من النفل وبابه ، ومنه : أنه قيل لبعض نسائهم : بم آب ابنك من السفر ؟

فقالت : بكوثر ، أى بخير كثير.

الثامن عشر : عن أنس مرفوعاً : « **هو نهر فى الجنة تَرِدُه طير خضر** » ، قيل : **ما أنعم هذا الطائر !! قال عليه السلام : « أنعم منه من أكل الطائر وشرب الماء»**.

التاسع عشر : أن المراد منه الصلوات وكثرة المصلين.

العشرون : أن المراد به رفعة الذكر وكثرة الذاكرين.

الحادى والعشرون : أنه الفقه وكثرة الفقهاء.

قال القرطبى : « أصح هذه الأقوال الأول والثانى ، لأنه ثابت عن النبى ﷺ نص الكوثر ، وسمع أنس رضي الله عنه قوماً يتذاكرون الحوض ، فقال : « ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى أمثالكم يتمارون فى الحوض ، لقد تركت عجائز خلفى ما تصلى امرأة منهن إلا سألت الله عز وجل أن يسقيها من حوض النبى ﷺ ». وفيه يقول الشاعر :

يا صاحب الحوض من يدانيكا وأنت حقاً حبيب باريكا

وروى البغوى فى « تفسيره » بإسناد متصل إلى أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « **دخلت الجنة وإذا بنهر يجرى بياضه بياض اللبن ، وأحلى من العسل ، وحافاته خيام اللؤلؤ ، فضربت بيدى ، فإذا الثرى مسك أذفر ، فقلت لجبريل – عليه السلام : ماذا ؟ قال : الكوثر الذى أعطاكه الله** ».

وروى أيضاً – رحمه الله – بإسناد متصل إلى أبى طلحة، عن ثوبان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **أنا عند عُقْرِ حوضى أذود الناس عنه لأهل اليمن – أى أضربهم بعصاى – وإنه ليغُتّ فيه ميزابان من الجنة، أحدهما من وَرِقٍ، والآخر من ذهب، طوله ما بين بُصْرَى وصنعاء، أو ما بين أيْلَة ومكة، أو من مقامى هذا إلى عمان** ».

جميع ما قيل فى تفسيره قد أعطيه رسول الله ﷺ. وذكر فى « المنتخب » أقوالاً أخر غير هذه خمسة:

أحدها: أن الكوثر أولاده، لأن الآية وردت فيمن عابه بعدمهم.

الثانى: أن المراد به الفضائل الكثيرة.

الثالث: أنه الخلق الحسن.

الرابع: أنه المقام المحمود.

الخامس: أنه هذه السورة، لأنها مع قصرها مشتملة على وجوه من الإعجاز، فمجموع ما فى الآية ستة وعشرون قولاً.

وقوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [1] فى المعنى به لعلماء التفسير أقوال:

الأول: أن المعنى: أقم الصلاة المفروضة عليك. رواه الضحاك عن ابن عباس – رضى الله عنهما –.

الثانى: قال قتادة وعطاء وعكرمة: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ صلاة العيد، يوم النحر، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ نُسُكك ».

وقال أنس ﷺ: « كان النبى ﷺ ينحر، ثم يصلى، فأمر أن يُصلى، ثم ينحر». وكذلك قال سعيد بن جبير أيضاً: « صل لربك صلاة الصبح المفروضة بجمع، وانحر البدن بمنى ».

(١) سورة الكوثر – الآية: ٢.

وكذلك قال سعيد بن جبير أيضاً : « نزلت فى الحديبية حين حُصِرَ النبى ﷺ عن البيت ، فأمره الله [تعالى] أن يصلى وينحر البدن وينصرف ، ففعل ذلك ».

الثالث : قال عكرمة : « المعنى صل الفجر بالمزدلفة وانحر الهدي».

الرابع : قال ابن جبير : « المعنى ادع ربك وسَلْهُ ».

الخامس : قال الضحاك : « المعنى استوِ بين السجدتين جالساً حتى يبدو نحرك ».

السادس : قال على – رضى الله عنه – : « المعنى ارفع يديك بالتكبير فوق نحرك ».

السابع : قال أبو الأحوص : « المعنى استقبل القبلة بنحرك ».

الثامن : قال أبو صالح : « المعنى ضع يمينك على شمالك عند نحرك فى الصلاة » ، ومنه قول الشاعر :

أبا حَكَمٍ هل أنتَ عَمٌّ مجالدٍ ... وسيدُ أهلِ الأبطح المتناحرِ

أى : المتقابل.

التاسع : قال ذو النون : « المعنى اذبح هواك فى قلبك » ، وقال القرطبى : قال : ابن العربى : « أما من قال : إن المراد الصلوات المفروضة ، فلأنها ركن العبادات ، وقاعدة الإسلام ، وأعظم دعائم الدين.

وأما من قال : إنها صلاة الصبح بالمزدلفة ، فلأنها مقرونة بالنحر ، وهو فى ذلك اليوم ، ولا صلاة فيه قبل النحر ، فخصها من جملة الصلوات لاقترانها بالنحر ».

قلت : وأما من قال : إنها صلاة العيد ، فذلك بغير مكة ، إذ ليس بمكة صلاة عيد بإجماع ، فيما حكاه أبو عمر ، قال ابن العربى : « فأما مالك فقال : ما سمعت فيه شيئاً ، والذى يقع فى نفسى أن المراد بذلك صلاة يوم النحر ، والنحر بعدها ». وأما قول من قال : إن المعنى : ارفع يديك عند الإحرام

بالصلوات إلى فوق نحرك ، فيدل عليه ما رُوى عن على ﷺ أنه قال : لما نزلت هذه الآية ، قال النبى ﷺ لجبريل – عليه السلام - : « **ما هذه النحيرة التى أمرنى الله بها ؟ قال : ليست بنحيرة ، ولكنه يأمرك إذا تحرّمت بالصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت ، وإذا رفعت رأسك من الركوع ، وإذا سجدت ، فإنها صلاتنا وصلاة الملائكة الذين فى السموات السبع ، وإن لكل شيءٍ زينة ، وإن زينة الصلاة رفع اليدين عند كل تكبيرة** ».

وأما ما روى عن على ﷺ : قوله ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [1] أنه وضع اليمين على الشمال فى الصلاة ، فقد اختلف علماؤنا فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها : لا توضع فى فريضة ، ولا نافلة ، لأن ذلك من باب الاعتماد ، ولا يجوز فى الفرض ولا يستحب فى النفل.

والثانى : لا يفعلها فى الفريضة ، ويفعلها فى النافلة استعانة ، لأنه موضع ترخص.

الثالث : يفعلها فى الفريضة والنافلة ، وهو الصحيح ، لأنه ثبت أن رسول الله ﷺ وضع يده اليمنى على اليسرى من حديث وائل بن حجر ﷺ وغيره. قال ابن المنذر : « وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحاق وحكى ذلك عن الشافعى ، واستحب ذلك أصحاب الرأي.

ورأى جماعة : إرسال اليد ، وممن روينا ذلك عنه : ابن الزبير ، والحسن البصرى ، وإبراهيم النخعى ».

وقال صاحب « المنتخب » : « فإن قيل : اللائق عند النعمة الشكر ، فلم قال : ﴿ فَصَلِّ ﴾ ولم يقل : فاشكر ؟

قيل: الجواب من وجوه :

(١) سورة الكوثر – الآية : ٢.

الأول : أن الشكر عبارة عن التعظيم ، وله ثلاثة أركان :

أحدها : يتعلق بالقلب ، وهو أن يعلم أن تلك النعمة منه لا من غيره.

والثانى : باللسان ، وهو أن يمدحه.

والثالث : بالعمل ، وهو أن يخدمه ، ويتواضع له.

والصلاة مشتملة على هذه المعانى وعلى ما هو أزيد منها ، فالأمر بالصلاة أمر بالشكر وزيادة ، فكان الأمر بالصلاة أحسن.

وثانيها : أنه لو قال : فاشكر ، لكان ذلك يوهم أنه ما كان شاكراً ، وأما الصلاة فإنما عرفها بالوحى ».

وقيل : معنى ﴿ فَصَلِّ ﴾ فاشكر ، وقيل : المعنى فادع الله ، والأول أولى.

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ أى : إن مُبْغِضَكَ ، وهو العاصى ابن وائل ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ أى لا عقب له ، وكانت العرب تسمى من كان له بنون وبنات ، ثم مات البنون وبقى البنات أبتر ، فقال : « إنه وقف مع النبى ﷺ يكلمه ، فقال له جمع من صناديد قريش : مع من كنت واقفاً ؟

فقال : مع ذلك الأبتر ، وكان قد توفى قبل ذلك عبد الله بن رسول الله ﷺ ، وكان من خديجة – رضى الله عنها – ، فأنزل الله تعالى هذا : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ (١) ، أى المقطوع ذِكْرُهُ من خَيْرِ الدنيا والآخرة ».

وذكر عكرمة عن ابن عباس – رضى الله عنهما – قال : « كان أهل الجاهلية إذا مات ابن الرجل قالوا : « بتر فلان ، فلما مات إبراهيم ابن النبى ﷺ خرج أبو جهل إلى أصحابه ، فقال : بُتر محمد ، فأنزل الله جل ثناؤه قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ (٢) يعنى بذلك أبا جهل ».

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ٣.

(٢) سورة الكوثر – الآية : ٣.

وقال شمر بن عطية : « المراد به عقبة بن أبى معيط ».

وقيل : « إن قريشاً كانوا يقولون لمن مات ذُكُورُ وَلَدِهِ : قد بُتِر فلان ، كما تقدم فلما مات لرسول الله ﷺ ابنه القاسم بمكة ، وإبراهيم بالمدينة قالوا : بُتر محمد ، فليس له من يقوم بأمره من بعده ، فنزلت هذه الآية قاله السدى ، وابن زيد.

وقيل « هو جواب لقريش حين قالوا لكعب بن الأشرف لما قدم مكة : نحن أصحاب السقاية والسدانة والحجابة واللواء ، وأنت سيد أهل المدينة من قومه ، أنحن خير أم محمد ؟

قال كعب : بل أنتم خير ، فنزلت فى كعب : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ ﴾ [1] الآية ، ونزلت فى قريش قوله : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [2] ». قاله ابن عباس — رضى الله عنهما — أيضاً ، وعكرمة.

وقيل : « إن الله أوحى إلى رسوله ﷺ أنهم هم المبْتورون ». قاله أيضاً عكرمة، وشهر بن حوشب.

قال أهل اللغة : « الأبتر من الرجال الذى لا ولد له ، ومن الدواب الذى لا ذَنَبَ له ، وكل أمر انقطع من الخير أثره فهو أبتر ، والبتر : القطع ، يقال : بترت الشيء بتراً ، قطعته قبل الإتمام ، والانبتار : الانقطاع ، والباتر : السيف القاطع ، والأبتر : المقطوع الذَّنب ، تقول منه : بَتِر — بالكسر — يبتر بَتَراً. وفى الحديث « ما هذا البتراء ؟ ».

وخطب زياد خطبته البتراء ، لأنه لم يحمد الله فيها ، ولم يُصَلِّ على النبى ﷺ.

وقال ابن السكيت : « الأَبْتَران العبد والعَيْرُ ، قال : سُمّيا أبترين لقِلة خيرهما» ، وقد أبتره الله : أى صيره أبتر ، ويقال : رجل أُباتر — بضم الهمزة — الذى يقطع رحمه ، ومنه قول الشاعر :

(١) سورة النساء — الآية : ٥١.

(٢) سورة الكوثر — الآية : ٣.

لئيمٌ نَزَتْ فى أنفه خُنْزُوانة   على قطع ذى القربى أحَدُّ أباتِرُ

والبترية : فرقة من الزيدية نسبوا إلى المغيرة بن سعد ، ولقبه الأبتر.

وأما الصنبور: فلفظ مشترك ، قيل : هو النخلةُ تبقى منفردة يبدو أسفلها ويتقشَّر ، يقال : صَنْبَرَ أسفل النخلة. وقيل : هو الرجل الفرد لا ولد له ولا أخ. وقيل : هُوَ مَثْعَبُ الحوض خاصَّة. حكاه أبو عبيد ، وأنشد :

ما بين صُنبُورٍ إلى الإزاءِ

والصنبور : قصة تكون فى الإدَاوَةِ من حديد أو رصاص ، يُشربُ منها ». هذا كله حكاه الجوهري.

وقال فى « المنتخب » : قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [1] يقال لمن انقطع عن بلوغ مقصده ، ولمن لا ناصر له ، وللذليل هو أبتر ، فنفى ذلك كله عنه ، وأثبته لمبغضه على سبيل الحصر فيه ، أى الذى قالوه فيك كلام فاسد يضمحل ويفنى ، وأما المدح الذى ذكرناك به فإنه باقٍ. ومن لطائف هذه السّورة أن كل واحد من الكفار وصف رسول الله ﷺ بوصف.

فوصفه واحد بأنه لا ولد له ، وآخر بأنه لا معين له ولا ناصر له ، وآخر بأنه لا يبقى له ذكر. فالله سبحانه وتعالى مدحه مدحاً أدخل فيه كل الفضائل ، وهو قوله : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [2] ، لأنه لما لم يقيد الكوثر بشيءٍ دون شيء ، لا جرم يتناول جميع خيرات الدنيا والآخرة ، ثم أمره حال حياته بمجموع الطاعات ، لأن الطاعة إما أن تكون طاعة البدن ، أو طاعة القلب :

أما طاعة البدن : فأصلها شيئان ، لأن طاعة البدن هى الصلاة ، وطاعة المال هى الزكاة.

وأما طاعة القلب : فهو أن لا يأتى إلا لأجل الله ، واللام فى قوله ﴿لِرَبِّكَ﴾

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ٣.

(٢) سورة الكوثر – الآية : ١.

يدل على هذه الحالة ، فكأنَّه نبَّه على أن طاعة القلب لا تحصل إلاَّ بعد حصول طاعة البدن ، وأخّر اللام للدلالة على طاعة القلب ، تنبيهاً على فساد مذهب أهل الإباحة فى أن العبد قد يستغنى بطاعة قلبه عن طاعة جوارحه.

فهذه اللام تدل على بطلان مذهبهم ، وعلى أن لا بد من الإخلاص. ثم نبّه بلفظ الرب على علو حاله فى المعاد كأنه يقول : كنت أربِّيك قبل وجودك ، أفأترك تربيتك بعد مواظبتك على هذه الطاعة ؟.

ثم كما تكفَّل أولاً بإفاضة النعم عليه تكفَّل فى آخر السّورة بالذب عنه ، وإبطال قول أعدائه.

وفيه إشارة إلى أنه سبحانه هو الأول بإفاضة النعم ، والآخر بتكميل النعم فى الدنيا والآخرة ، والله أعلم ».

فصل :

قد قدَّمنا فى فصل التفسير والتأويل وَجْهَ ارتباط هذه السّورة بما قبلها ، ونظم بعضها ببعض ، وقد تضمَّنت هذه الآيات أيضاً من فنون الفصاحة ، وعيون البلاغة ، وبدائع البديع ، وأجناس المتجانس ، خمسة وعشرين نوعاً ، تقدم ذكرها فى الفصل المتقدم فى أول الكتاب ، فأغنى عن الإعادة.

وقد تضمَّنت هذه السورة أيضاً من المعانى ما قدَّمناه فى أسباب النزول ، والقراءات ، والإعراب ، والتفسير والتأويل ، وصار الكلام لما على لفظه من الطلاوة ، وعلى معناه من البهجة والحلاوة لا يقدر أحد على معارضته من أهل الحاضرة والبداوة.

الوقف والتمام :

قال الحوفى – رحمه الله – : « قطع القارئ على ﴿وَٱنْحَرْ﴾ كافٍ ، والتمام آخر السورة ».

وقال العمانى : ((الوقف على آخرها ، وجوزه على ﴿وَٱنْحَرْ﴾.))

الناسخ والمنسوخ :

ليس فى هذه السورة ناسخ ولا منسوخ.

الأحكام :

قوله تعالى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [1] قال القرطبى : « اختلف العلماء فى رفع اليدين فى التكبير عند الافتتاح والركوع والرفع من الركوع والسجود :

فروى الدارقطنى من حديث حميد ، عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا دخل فى الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا سجد. لم يروه عن حميد مرفوعاً غير عبد الوهاب الثقفي.

---

(١) سورة الكوثر – الآية : ٢.

والصواب من فعل أنس. وفى « الصحيحين » من حديث ابن عمر – رضى الله عنهما – قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، ثم يكبر ، وكان يفعل ذلك حين يرفع رأسه ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفْعَل ذلك حين يرفع رأسه من السجود.

قال ابن المنذر : « وهذا قول الليث بن سعد ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق، وأبى ثور ».

وحكى ابن وهب عن مالك هذا القول، وبه أقول ؛ لأنه الثابت عن رسول الله ﷺ. وقالت طائفة : يرفع المصلى يديه حين يفتتح الصلاة، ولا يرفع فيما سوى ذلك ، هذا قول سفيان الثورى ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وهو المشهور من مذهب مالك لحديث ابن مسعود ، خرجه الدارقطنى من حديث إسحاق بن أبى إسرائيل قال : حدثنا محمد بن جابر ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : « صلَّيت مع النبى ﷺ ، ومع أبى بكر ، وعمر – رضى الله عنهما – فلم يرفعوا أيديهما إلا أولاً عند التكبيرة الأولى فى افتتاح الصلاة ».

قال إسحاق : « وبه نأخذ فى الصلاة كلها » قال الدارقطنى : تفرد به محمد بن جابر – وكان ضعيفاً – ، عن حماد ، عن إبراهيم. وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلاً عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبى ﷺ وهو الصواب ».

وقد روى يزيد بن أبى زياد ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن البراء : أنه رأى رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى بهما أذنيه ثم لم يَعُد بعد ذلك إلى شيء من ذاك حتى فرغ من الصلاة.

قال الدارقطنى : « لُقِّنَ يزيد فى آخر عمره : « ثم لم يعد بعد » فتلقَّنه ، وكان قد اختلط ». وفى « مختصر ما ليس فى المختصر » : عن مالك : « لا ترفع اليدين فى شيءٍ من الصلوات ». قال ابن القاسم : « ولم أرَ مالكاً يرفع يديه عند الإحرام ، قال : وأحب إلى ترك رفع اليدين عند الإحرام».

الحقائق :

قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [1]. قال السلمى : « قال بعضهم : « أعطيتك معجزة أكثرْتُ بها أهل الإجابة لدعوتك ».

قال ابن عطاء : « الرسالة والنبوة ، قال : معرفة بربوبيتى ، وإنفراداً بوحدانيتى وقدرتى ومشيئتى ».

قال سهل : « الحوض ، تسقى من شئت بإذنى ، وتمنع من شئت بإذنى ».

قوله : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [2] قال القاسم : « إن مبغضك لمنقطع عن خيرات الدارين أجمع ». قال أبو سعيد القرشى : « لما نزلت على النبى ﷺ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ [3].

قال النبى ﷺ : « يا رب اتخذت إبراهيم خليلاً ، وموسى كليماً ، فماذا اختصصتنى » ؟.

فأنزل الله سبحانه وتعالى : ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [4] ، فلم يكتف بذلك ، (فأنزل الله تعالى : ﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ﴾ [5] فلم يكتف بذلك) — وحق له — عليه السلام — أن لا يكتفى ؛ لأن السكون إلى الحال سبب قطع المزيد — فأنزل الله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [6].

فلم يكتف بذلك حتى نزل جبريل — عليه السلام — فقال : « **إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول : إن كنت اتخذت إبراهيم خليلاً ، وموسى كليماً ؛ فقد اتخذتك حبيباً ، وعزتى لأختارن حبيبى على خليلى وكليمى ، فسكن** ».

---

(١) سورة الكوثر — الآية : ١.
(١) سورة الكوثر — الآية : ٣.
(٢) سورة الإسراء — الآية : ٥٧.
(٣) سورة الانشراح — الآية : ١.
(٤) سورة الضحى — الآية : ٦.
(٥) سورة الكوثر — الآية : ١.

وهو أجلّ من الرضى ؛ لأن الرضى للحبيب ، والدالة والانبساط للخليل ، ألا ترى فى قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا ﴾ [1] وهو الانبساط ».

هذا آخر كلامه على سورة الكوثر فى أول كتابه وآخره ، وكلامه على هذيان مسيلمة ، وفيه مما هو ظاهر الاعتراض : ذكر الحديث الموضوع من غير بيان ، وأنه قال : « إنه لما مات إبراهيم بن النبى ﷺ ، قال أبو جهل ما قال ».

ومن المحقق أن أبا جهل قتل قبل ذلك بكثير.

وأيضًا : فلا يظهر الإعجاز إلا ببيان الانتظام الجامع لمنع الخلل ، وإثبات الكمال ، المتضمِّن لمعرفة آخرها من أولها ، والتفاف خاتمتها بفاتحتها ، مع انتظام ابتدائها لما قبلها ، وانتهائها لما بعدها ، لا بِعَدِّ ما فيها من الفوائد.

ولا يظهر أن كلام مسيلمة هذيان إلا ببيان فساده ، وسترى كلاً من الأمرين مبيناً فى كلامى عليها فى « نظم الدرر » حيث قلت : « سورة الكوثر ، مقصودها المنحة بكل خير يمكن أن يكون ، واسمها الكوثر واضح فى ذلك.

وكذا النحر ، لأنه معروف فى نحر الإبل ، وذلك غاية الكرم عند العرب.

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ الملك الأعظم الجواد الأكرم ، الذى لا حدّ لفائض فضله.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الذى شمل الخلائق بجوده ، وفاوت بينهم فى صوب وبْله.

﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ الذى خص حزبه بالاهتداء بهديه ، والاعتصام بحبله.

لما كانت سورة الدين بإفصاحها ، ناهية عن مساوئ الأخلاق ، كانت بإفهامها داعية إلى معالى الشيم ، فجاءت الكوثر لذلك ، فكأنه قيل : أنت غير متلبّس بشيء مما نهت عنه تلك المختتمة بمنع الماعون.

﴿إِنَّآ﴾ بما لنا من العظمة ، وأكد لما للكفار فى ذلك الوقت من الغلبة والكثرة فى العَدد والعُدد ، والأموال والأولاد ، المُبعد فى مقتضى العوائد لأن يكون لمن

---

(١) سورة هود – الآية : ٧٤.

يعاديهم ما تضمّنته السورة. وحذف النون الثانية المتحركة استغناء عنها بنون الضمير إشارة إلى ما ختمت به السورة من البتر للذى له الحركة فى ذلك الحين ، القاضية على مقتضى المعهود بالغالبية.

﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ أى خولناك مع التمكين العظيم ، ولم يقل آتيناك لأن الإيتاء أصله الإحضار ، وإن اشتهر فى معنى الإعطاء.

﴿الْكَوْثَرَ﴾ ولما كان كثير الرئيس أكثر من كثر غيره ، فكيف بالملك؟ فكيف بملك الملوك ؟! فكيف إذا أخرجه فى صيغة مبالغة ؟ فكيف إذا كان فى مظهر العظمة ؟! فكيف إذا بُنِيَت الصيغة على الواو الذى له العلوّ والغلبة ؟ ، فكيف إذا أتت إثر الفتحة التى لها من ذلك مثل ذلك ، بل أعظم ؟

كان المعنى : أفضنا عليك وأبَحْنَاكَ من كل شيءٍ من الأعيان والمعانى من العلم والعمل وغيرها من معادن الدارين ، ومعاونهما الخير الذى لا غاية له ، فلا يدخل تحت الوصف ، فأغنيناك عن أن تؤثر بدنك ، أو توفر مالك بجلب نفع أو دفع ضر ، ومنه النهر الذى فى الجنة الذى مثاله فى الدنيا شريعته ﷺ ، التى عراها وأسبابها عدد النجوم ، الذين هم علماء أمته المقتدى بهم.

ولما أعطاه ما فَرَّغَه للعبادة وأكسبه غنى لا حاجة معه ، سبب عنه قوله آمراً بما هو جامع لمجامع الشكر : ﴿ فَصَلِّ ﴾ بقطع العلائق من الخلائق ، بالوقوف بين يدى الله فى حضرة المراقبة شكراً لإحسان المنعم ، خلافاً للساهى عنها ، والمرائى فيها.

ولما أتى بمظهر العظمة لتكثير العطاء ، فتسبب عنه الأمر بها للملك من العلو ، لما كان أمره ﷺ تكوينياً لا إباء معه ، وقع الالتفات إلى صفة الإحسان المقتضى للترغيب والإقبال لما يفيد من التحبيب ، مع التصريح بالتوحيد ، وإفادة أن العبادة لا تقع إلا شكراً ، فقال : ﴿لِرَبِّكَ﴾ أى المحسن إليك بذلك سراً وعلناً ، مراغماً من شئت ، فلا سبيل لأحد عليك.

﴿وَانْحَرْ﴾ أى أنفق له الكوثر من المال على المحاويج ، خلافاً لمن يدُعّهم ،

ويمنع عنهم الماعون ، لأن النحر أفضل نفقات العرب ، لأن الجزور الواحد يغنى مائة مسكين.

وإذا أطلق العرب المال انصرف إلى الإبل ، ولعله عبر عن هذا المراد بالنحر ليفهم الزجر عما كانوا يفعلونه من الذبح للأوثان.

ومن معناه أيضاً أظهر الذل والمسكنة ، والخشوع فى الصلاة بوضع اليمنى على اليسرى تحت النحر ، هيئة الذليل الخاضع.

ولما أمره باستغراق الزمان فى عبادة الخالق ، والإحسان إلى الخلائق بأعلى الخلائق ، علَّله بما حاصله أنه لا شاغل له ، ولا حاجة أصلاً تُلم به.

فقال مؤكداً للمتقدين بالمحسوسات فى ذلك الوقت من إنكار مضمون الكلام لما للكفار من الظهور : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ أى مبغضك ، والمتبرئ منك ، والمستهين بك ، مع ما أوتيت من الجمال والخصال الفاضلة والكمال.

﴿هُوَ﴾ أى خاصة.

﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ أى المقطوع من أصله ، والمقطوع النسل والمعدَم ، والمنقطع الخير والبركة والذكر ، لا يعقبه من يقوم بأمره ويذكر به ، وإن جمع المال ، وفرغ بدنه لكل جمال ، وأنت الموصول الأمر ، النابه الذكر ، المرفوع القدر.

فلا تلتفت إليهم بوجه من الوجوه ، فإنهم أقل من أن يبالى بهم مَنْ يُفَرِّغُ نَفْسَهُ للفوز بالمثول فى حضراتنا الشريفة ، والافتخار بالعكوف فى أبوابنا العالية المنيفة ، لك ما أنت عليه ، ولهم ما هم فيه.

فالآية الأخيرة النتيجة ؛ لأنَّ من الكوثر علوُّ أمره وأمر مُحِبِّيه وأتباعه فى ملكوت السماء والأرض ، ونهر الجنة ، وسفول شأن عدوه فيهما ، فقد التفَّ كما ترى مفصلها بموصلها ، وَعُرِفَ آخرها من أولها ، وعُلم أن وسطاها كالحدود الوسطى معانقة للأولى بكونها من ثمارها ، ومتصلة بالأخرى لأنها من غايات مضمارها ، وقد صدق الله ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [1] لم يبق لأحد من

(١) سورة النساء – الآية : ١٢٢.

مبغضيه ذكر بولد لا تابع ، ولا يوجد لهم شاكر ولا مادح ولا رافع.

وأما هو ﷺ فقد ملأت ذريته من فاطمة الزهراء الأرض ، وهم الأشراف مع مبالغة الملوك فى قتلهم ، وإخلاء الأرض من نسلهم ، خوفاً من شرفهم العالى على شرفهم ، ورفعتهم بالتواضع الغالب لصلفهم ، وإذا رجعت آية ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [1] من الأحزاب ، علمت أن توفى بنيه — عليهم السلام — قبله من إعلاء قدره ، ومزيد تشريفه بتوحيد ذكره.

وأمَّا أتباعه فقد استولوا على أكثر الأرض وهم أولوا الفرقان ، والعلم الباهر والعرفان. ويؤخذ منها أن مَنْ فَرَّغ نفسه لربه أهلك عدوَّه ، وكفاه كلّ مهم. وهذه السورة عشر كلمات فى الكتابة ، إشارة إلى أن تمام بتر شانئه يكون مع تمام السنة العاشرة من الهجرة.

وكذا كان ، لم تمض السنة الحادية عشرة من الهجرة ، وفى جزيرة العرب إلا من يرى أشرف أحواله بذل نفسه وماله فى حُبّه.

وإذا أضفنا إليها الضميرين المستترين كانت اثنتا عشرة ، وفى السنة الثانية عشرة من النبوة بايعه الأنصار على منابذة الكفار.

وإذا أضيف إلى العشرة الضمائر البارزة الخمسة كانت خمسة عشرة ، فتكون إشارة إلى أنه ﷺ عند تمام السنة الخامسة عشرة من نبوته يبسط يده العالية لبتر أعدائه ، وكذا كان فى وقعة بدر الرفيعة القدر.

ففى ضمائر الاستتار كانت البيعة ، وهى مستترة ، وفى الضمائر البارزة كانت بدر وهى مشتهرة.

وإذا أضيف إلى ذلك الضميران المستتران كانت سبع عشرة ، وفى السنة السابعة عشرة من نبوته كانت غزوة بدر الموعد ، وفَّى فيها النبى ﷺ بالوعد فى الإتيان للقاء قريش للقتال ، ومقارعة الأبطال ، فأذلهم الله ، فلم يأتوا.

---

(١) سورة الأحزاب – الآية : ٤٠.

وكون كلماتها الخطية والاصطلاحية التى هى أبعاض الكلمات الخطية سبع عشرة مؤذن بأن الأمر فى ﴿ فَصَلِّ ﴾ مصوب بالذات ، وبالقصد الأول إلى الصلوات الخمس التى هى سبع عشرة ركعة ، وأن من ثابر عليها كان مصلياً خارجاً من عهدة الأمر.

فإذا قصرت فى السفر بما اقتضته صفة التربية بالإحسان نقصت بقدر عدة الضمائر ، سوى الذى فى الأمر بها ؛ لأن الأمر الناشئ عن مظهر العظمة لا يليق فيه التخفيف بنفس كلمة الأمر.

وإذا أضفنا إليها كلمات البسملة الأربع كان لها أسرار كبرى من جهة أخرى.

وذلك أن الكلمات الخطية تكون أربع عشرة إشارة إلى أن ابتداء البتر للأضداد يكون بالقوة القريبة من الفعل بالتهيُؤ له فى السنة الرابعة عشر من النبوة ، وذلك عام الهجرة.

فإذا أضفنا إليها الضمائر البارزة التى هى أقرب إلى الكلمات الخطية وهى خمسة كانت تسع عشرة ، وفى السنة التاسعة عشرة من النبوة ، وهى السادسة من الهجرة كان الفتح المبين على الشانئين ، الذى أنزل الله فيه سورة الفتح.

فإذا أضفنا إليها الضميرين المستترين كانت إحدى وعشرين ، وهى سنة ثمان من الهجرة ، سنة الفتح الأكبر ، الذى عم العلم فيه بأن الشانئ هو الأبتر.

وإذا اعتبرت حروفها المتلفظ بها كانت أربعة وأربعين حرفاً ، فإذا ناظرتها بالسنين من أول حين النبوة كان آخرها سنة إحدى وثلاثين من الهجرة ، وهى سنة البتر الأعظم لشانئه الأكبر الذى مزق كتابه ، وكان مالكاً لبلاد اليمن ، وهو قدر كبير من بلاد العرب ، وكذا لغيرهم مما قارب بلاده.

وكانت قريش تجعله من عدادهم ، كما مضى بيانه فى سورة الروم ، وهو : كسرى ملك الفرس ، ففيها كان انقراض مُلكهم بقتل آخر ملوكهم يزدجرد.

وكما أنك إذا اعتبرت كلماتها الخطية مع الضمائر البارزة التى هى كلمات اصطلاحية ، دون ما استتر – فإن وجوب استتاره منع من عده – كانت تسع عشرة كلمة.

فإذا اعتبرت بها ما بعد الهجرة وازت وقت موت قيصر طاغية الروم فى سنة تسع عشرة من الهجرة ، أهلكه الله ، وقد تجهز إلى قتال العرب بالإسكندرية بنفسه ، وأمر أن لا يتخلف عنه أحد من الروم ، فكسّر الله بموته شوكة الروم ، واستأسدت العرب عند ذلك. فكانت الأحرف مشيرة إلى بتر الشانئ من الفُرس ، والكلمات مشيرة إلى بتر الشانئ من الروم ، والفرس أولى بإشارة الأحرف ، لأنهم ليسوا بذوى علم ، والروم أولى بالكلمات لأنهم أهل علم ، والكلمات أقرب إلى العلم. وإذا اعتبرت أحرف البسملة اللفظية كانت ثمانية عشر ، فإذا جعلتها سنين من أول النبوة كان آخرها سنة خمس من الهجرة ، وفيها كانت غزوة الأحزاب.

قال النبى ﷺ بعد انصرافهم منها : « **الآن نغزوهم ولا يغزونا** » ، فهو أول أخذ الشانئ فى الانبتار ، وإذا اعتبرت الأحرف بحسب الرسم كانت تسعة عشر ، آخرها سنة ست ، وهى عمرة الحديبية سنة الفتح السببي.

وهو الصلح الذى نزلت فيه سورة الفتح ، وسماه الله [تعالى] فتحاً ، وقال النبى ﷺ : « **إنه أعظم الفتح** » ، فكان سبب الفتح الأعظم بخلطة الكفار لأهل الإسلام بالصلح ، فأسرعوا إلى الإسلام بالدخول فيه ، لما رأوا من محاسن الدين وإعجاز القرآن ، فكانوا يوم الفتح عشرة آلاف ، بعد أن كانوا قبل ذلك بسنتين يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة ، والله الموفق.

هذا يسير من أسرار هذه السورة ، وقد علم منه من إعجازها ما يشرح الخواطر ، ويُبهج النواظر ؛ لأنه يفوق حسناً على الرياض النواظر ، وعلم أيضاً جنون الخبيث المسخرة مسيلمة الكذاب – عليه اللعنة وله سوء المنقلب والمآب – حيث قال فى معارضتها : « إنا أعطيناك الجماهر ، فصل لربك وهاجر ، إنا كفيناك المكابر » ، لأنه كلام مع أنه قصير المدى ركيك اللحمة والسَّدى ، عريق الساحة والفِنا ، فى الهلك والفَنا ، ليس فيه غِنا ، بل كله نصب وعنَا ، هلهل النسج ، رثّ القوى ، منفصم العرى ، متخلخل الأرجاء ، فاسد المعانى والبناء ، سافل الألفاظ مُرُّ الجنَاء ، لأن العلل منافية للمعلولات ، والشوامل

منافرة للمشمولات ، مع الإغارة على الأسلوب والحد ، وعلى المعهود غير محاد ﴿فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [1] فى إسقاط « القتل أنفى للقتل » بالرشاقة مع الوجازة ، والعذوبة مع البلاغة فى إصابة حاقّ المعنى بما يقود إلى السماح بالنفس ، ويحمل على المبادرة إلى امتثال الأمر ، والأولى من سخيف عقل الخسيف وأكله إلى الخلق مع نقصان المعنى السار للأسرار ، والأخرى مهملة لذوى الشبه والستر ، مع ما فاتها من قصر الخسار ، وخصوص التبار ، إلى ما حوت من بيان الكذب البتّار للأعمار ، المخرِّب للديار ، تصديقاً للنبى البار ، بأيدى صحابته الأخيار ، إنَّ فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار ».

فقد ظهر من مجموع هذا الكتاب المشتمل على الأقوال القويمة ترجمة كتابى « نظم الدرر » فى حسنه ، وفى نفى ما طعن به عليه من سفُلت رتبته عن ذوق الكلام فعمى عن تمييز الجيد من الرديء ، وانحط مقامه بعد الغباوة عن فهم كلام الفقهاء عن الاطلاع على ما نقله العلماء ، من مثل ما نقلت وصنعوه كما صنعت.

ويا ليت شعرى ما بال من يقول : إن كتابى لا يباع بعدى إلا بالرطل أوراقاً تضرب بطائن للكتب ، قد أحرق قلبه حتى جعل الكلام فيه ديدنه ، لا شغل له غيره ، إن كانت غايته أنّى ضيّعت زمانى فى الأوقات التى أنفقتها فى الفكر فيه ، وما لى فى الأوراق التى صرفتها فيه ، فكان إنكاره لذلك ، فما له لا ينكر على من صرف زمانه ، وضيع أمواله فى لهو الحديث ، والاشتغال بالأباطيل التى هى مذمومة بالإجماع ، ما رأيناه قط أنكر على أحد من أهل هذا الضرب ، ولو تصدَّى للإنكار على أحد منهم ما قدر بوجه من الوجوه ، بل كان يصير مضغة فى أفواه النسور ، وعصفوراً بين الشواهين ، بل أقل من عصفور ، ما أظنه ينتهى حتى يصيبه الله بقارعة من عنده ، أو بيدى ، يكون لأجلها حديثاً يشد منه الزمان أنفه ، ويتمنى لما يناله من مرارات البلايا حتفه.

---

(1) سورة البقرة – الآية : ١٧٩.

وأقل ذلك الانتصار بالأشعار المكسبة للعار الباقى مدى الأعصار ، والأمر فى ذلك كما أنشدنى شيخنا الأديب البارع بدر الدين حسين بن محمد ، الشهير بابن العُلَيف شاعر الحجاز عن أخيه الأديب البارع نور الدين على ، يعاتب الأمير خالد صاحب جازان من بلاد اليمن : (١)

ودار ما عشت بالفعل الجميل فما ... كنت البطين ولا جازانك النجفا

تَلافَ عِرْضَك منِّى لا تغرّ به ... بوليد ذمى وإن طال المدى تلفا

إن لم تعد وسيوف الدم مغمدة ... رأيتها مثل نارٍ هايجتْ سعفا

وارفأ بفضلك خَرقاً كنت خارقه ... من قبل قول البرايا لو يكون رفا

وقبل أكسوك من رث الهجا حُللا ... إن طُوق البدرُ منها حلة كسَفا

فارجع إلى آلك السادات من حسن ... فقد نصحتك فيما قلته وكفى

وما أحسن ما أورده الإمام أبو بكر أحمد بن مروان الدِّينوَرِى فى كتاب « المجالسة » ، قال : حدثنا أحمد بن على المروزى ، قال : أنشدنى المازنى لبعضهم :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنّني ... إلى الجهل فى بعض الأحايين أحوجُ

ولى فرس للحلم بالحلم ملجم ... ولى فرس للجهل بالجهل مسرج

فمن شاء تقويمى فإنى مُقوَّمٌ ... ومن شاء تعويجى فإنِّى مُعوَّجُ

وما كنت أرضى الجهلَ خِدْناً ولا أخاً ... ولكننى أرضى به حينَ أحوج

ألا ربما ضاق الفضاءُ بأهلهِ ... وأمكن مِنْ بين الأسِنَّة مَخرَج

فإن قال بعض الناس فيه سماجة ... فقد صدقوا والذلُ بالحُرِّ أسمجُ

وأحسن من ذلك ما أخرجه البيهقى فى « دلائل النبوة » عن نابغة بن جعدة ﷺ قال : أنشدت النبى ﷺ هذا الشعر فأعجبه :

بَلغْنَا السماءَ مَجْدُنا وثراؤنا ... وإنا لنرجوا فوق ذلك مَظهرا

---

(١) جازان أو جيزان: هى الآن من بلاد المملكة العربية السعودية.

فقال : « إلى أين المظهر يا أبا ليلى ؟ » قال قلت : إلى الجنة ، قال : « كذلك إن شاء تعالى ».

(فلا خير فى حلم إذا لم تكن له بوادر تَحْمِى صَفْوَهُ أن يُكَدَّرا)
ولا خير فى جهل إذا لم يكن له حليم إذا ما أورد الأمر أصدرا

فقال النبى ﷺ : « أجَدْتَ ، لا يُفضض فوك » ، قال يعلى : فلقد رأيته ولقد أتى عليه نيف ومائة سنة ، وما ذهب له سن ». انتهى.

فلقد اقتضى هذا أن يكون الذب عن العرض سُنَّةً من سنن المرسلين ، وقد أورد ابن خلكان عن إمامنا الشافعى أنه قال :

عندى يواقيتُ القريض ودُرُّهُ وعلى إكليلُ الكلام وتاجه
تُربى على روض الربُّا أزهارُه ويَرفُّ فى نادى الندى ديباجه
والشاعرُ المنطيق أسودُ سالخ والشعر منه لُعابُه ومُجاجُه
وعداوةُ الشعراء داءٌ معضل ولقد يهون على الكريم علاجه

وأنا أقول : ولقد يهون إذا تركت علاجه.

أو يقال : ويهون إن ترك العناد أو الشقاق علاجه.

لا أريد من أحد مالاً ولا جاهاً ، ولا أستعين به فى أمْر ، ولا أعتبه فى شيء من ذلك ، بل المراد تركى ترك الأموات ، وإهمالى إهمال الموات ، وتفريغى للاشتغال بما يهمنى ، وترك ما لا يعنى الناس من شأنى ، مما لا يجديهم ولا ينفعهم ولا يغنيهم ، ولا يبرد غُلّةٌ من حسود ، ولا يعانيه من يَسلم فضلاً عن أن يسود ، بل هو كما قال تعالى : ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ الآية [1].

فإنه لا يخفى على عاقل أنه جرت عادة الله فى عباده أنه لا ينفذ نفوذاً تاماً إلا كلام الحكام ، وأجرى سنته الإلهية أن الحكام لا يُعدِمون من يُسعى به دون أن يسمعوا كُلامه.

(1) سورة آل عمران – الآية : ١١١.

وليس أحد ممن يتكلّم فى إلا وهو يعلم أن من سمع كلامى قدمه على كلامه ولو أنه عدوّ ، فإنى لا أتكلم إلا بما هو أوضح من الشمس وأضوأ ، وهو لا يتكلم فى إلا بما هو أخفى من النفاق وأظلم وأسوأ.

فإنى لا أتكلم إلا بالحق ، ومن يخاصمنى لا يتكلم فى إلا بالباطل ، لأنه لا يجد ولله الحمد ما يعيبنى به ، ولو حقيقة فى نفس الأمر ، والله المسئُول فى دوام العافية وحسن العاقبة ، إنه هو البر الرحيم ، ولا اعتماد لى إلا على الله ، وهو الفعَّال لما يريد.

وأما مَن يعادينى فليس له اعتماد إلا على الناس ، الذين لا يملكون ضراً ولا نفعاً ، ولا أزالُ — إن شاء الله — أضرب كذبهم بصدقى ، حتى يلبسهم الله ثوب عار وذل ، يشتهرون به فى الدنيا ، فيخزيهم ويركسهم فى الآخرة فى نار جهنم ويرديهم ، فإن الصدق كما قال ذو النون المصرى فيما نقله عنه الحافظ أبو نعيم فى ترجمته من « الحلية » : « سيف الله فى أرضه ، ما وضعه على شيءٍ إلا قطعه ».

وما أحسن ما قال قيس بن الخطيم الأوسى ، وهو من شعراء الجاهلية :

متى ما تقَد بالباطل الحقَّ يَابَهُ ... وإن تَقَد الأطواد بالحقِّ تَنْقَدِ

إذا ما أتيت البيت من غير بابه ... ضللت وإن تدخل من الباب تهتدي

ولا ترى أصدق ولا أنصف ممن يأخذ كلام أخصامه الذى يذمُّونه به ، فيجعل نفسه مؤرخاً لهم وكاتباً عنهم ، فيثبته كما قالوه فى الدواوين الباقية على وجه الدهر ، يراها ذوو العقول جيلاً بعد جيل ، وقرناً بعد قرن ، إلى أن يقفوا بين يدى الحَكَم العدل ، فيحكم بينهم بالحق ، فيخسر هنالك المبطلون ، ويربح المحققون الصادقون ، ذلك الله الذى لا تخفى عليه خافية ، ولا تقى منه واقية ، ولا يكون مع بلائه عافية ، ولا يروج عليه تلبيس ، ولا ينفع لديه تدليس ، فإن كان إثبات المتكلم فيه له على هذا الوجه يسرّ المتكلمين ، ويُكسبهم ثناءً جميلاً بين الناس ، فهو صدق يعلم به أنهم يقصدون به وجه الله سبحانه ، ويرون إثبات خصمهم له إنصافاً منه ، حيث ساعدهم على نفسه بأبلغ مما يريدون ، وإن كان

يَسوءُهم إثباته ، لعلمهم أنه يكسوهم ثوب قباحة وسواد وشهرة وفضيحة بين العباد ، فما لهم لا يتقون الله فى قولهم له.

ومن المعلوم أنه سبحانه يُثبته فى صحائف أعمالهم ، فيفضحون به يوم التناد على رؤوس الأشهاد ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ (1) على أنه قد جرّب كل من يعرفنى أحوالَ من عادونى ، وكيف أفعال الله فيهم طبقَ ما أجرى به عادته سبحانه فيما عمَّ به فى قوله الحق : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ (2).

بعدما خصَّ به رسله الكرام — عليهم الصلاة والسلام — فى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ (3)

وذلك موجب لظن أنه سبحانه استجاب لى فى قولى وأنا راجع من الحج فى سنة تسع وأربعين وثمانمائة فى البحر بين جُدَّةَ وينبع لأمر اقتضى ذلك :

إن لم أَقَطِّع فيك أسباب الورى ... فقد افتريت لديك دعوى كاذب

يا رب فانصرنى إذا ما استضعفوا ... حالى فما أنا من سواك براهب

فليحذر امرؤٌ على عِرضه بالكف عن قرض أعراض المسلمين خوفاً من قرضه قبل أن يتقوَّض من بنيانه الأساس ، فيصير مضغة فى أفواه الناس ، فإنى لست ممن يقول قولاً فيخفيه ، بل ذلك صفة من ينسبنى إلى ذلك ، وليس بخافٍ عن الناس من يعامل الناس بالمداهنة ، ويقابل الإحسان بالإساءة ، فيُقبل على الإنسان إذا كان له فى الدنيا جاه ، ويُدبر عنه ، ويؤذيه إذا ظنَّ أنَّه صار طُوبة مُلْقاة ، نظراً كالبهائم إلى الحاضر المحسوس ، وإعراضاً عن جانب الله

---

(1) سورة النساء — الآية : ١٠٨.

(2) سورة إبراهيم — الآية : ١٤.

(3) سورة إبراهيم — الآية : ١٣ — ١٤.

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1] ،

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2]. [والله أعلم]

(فرغ (قال ناسخه) من[3] كتابته أحوج الخلائق إلى عفو الخالق ، أبو اللطف محمد بن محمد بن أحمد بن على الخطيب – لطف الله بهم أجمعين – يوم السبت رابع شهر رمضان المعظم سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة ، ونقلته من المسودة التى بخط شيخنا شيخ الإسلام ، حافظ الأنام ، رُحْلَة الزمان ، الفائق على الأقران ، ذى التآليف المجيدة ، والتصانيف الحميدة المفيدة ، علامة الإقراء ، وَرُحْلَة المحدثين ، حَبْر الإسلام والمسلمين ، الإمام الهمام ، العلامة القدوة المجاهد المرابط ، الأمّار بالمعروف الناهى عن المنكر ، أبى الحسن برهان الدين إبراهيم بن المرحوم سراج الدين عمر بن المرحوم بدر الدين حسن المعروف بالرُّباط بن نور الدين على بن زين الدين أبى بكر البقاعى الشافعى ، لطف الله به).

---

(١) سورة التوبة – الآية : ٣٢.

(٢) سورة الشعراء – الآية : ٢٢٧.

(٣) فى الأصل : فى

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة